جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الساد مسد غيره في النحو العربي

إعداد الطالبة
فاتن حامد الضمور

إشراف
الدكتور سيف الدين الفقراء

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اللغة والنحو / قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة فاتن حامد الضمور الموسومة بـــ:

السادّ مسدّ غيره في النحو العربي

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. سيف الدين طه الفقراء		2007/5/17	مشرفاً ورئيسا
أ.د. اسماعيل أحمد عمايرة		2007/5/17	عضواً
د. محمد أمين الروابده		2007/5/17	عضواً
د. جزاء محمد المصاروة		2007/5/17	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى أحق الناس بحسن صحابتي إلى والدي العزيزين حفظهما الله.

إلى عمتي الحنونة هاجر رعاها الله.

إلى إخواني وأخواتي حفظهم الله.

إلى أمير قلبي، ونور عيني، إلى الجبل الذي لم تهزه الريح، إلى الصبر والتقوى إلى أخي ياسين في ذمة الله.

إلى زهرات الربيع (عنود، علياء، رتاج، آرام، شيماء، ساجدة، بيداء، صبا، ناديا)

أهدي هذا الجهد.

فاتن حامد الضمور

الشكر والتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجـلال وجهـه الكريم.

يسرني أن أتقدم ببالغ الشكر إلى سمو الأميرة تغريـد حفظهـا الله ورعاهـا، لرعايتها لي طوال سنوات الدراسة فكانت نِعم المعين أدامها الله وحفظهـا مـن كـل مكروه. كذلك أشكر يد الخير والعطاء معالي السيد أيمن المجالي على رعايته لي طيلة دراستي.

ويسعدني أن أتقدم بعظيم الشكر إلى مشرفي الدكتور سيف الدين الفقراء الذي ما بخل علي بملاحظاته النافعة التي أسهمت في رفد الدراسة واستوائها على الصورة المرجوة، فله مني أوفى التقدير.

كذلك أشكر أعضاء اللجنة الكريمة، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإبداء ملاحظاتهم القيمة عليها، مقدرة لهم إسهامهم في تقويمها.

فاتن حامد الضمور

المحتويات	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر	ب
فهرست المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول (الساد مسد غيره ونظام الجملة)	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مفهوم الجملة عند علماء العرب القدامى	3
1.2.1 الاتجاه الأول	3
2.2.1 الاتجاه الثاني	5
3.1 مفهوم الجملة عند علماء العرب المحدثين	6
4.1 أقسام الكلام عند علماء العرب القدامى	10
5.1 أقسام الكلام عند علماء اللغة المحدثين	15
6.1 أقسام الجملة وعناصرها عند القدماء	21
7.1 أقسام الجملة عند المحدثين	28
8.1 الساد مسد غيره لغة واصطلاحا	35
1.8.1 السد لغةً	35
2.8.1 الساد مسد غيره اصطلاحاً	36
3.8.1 مسوغات ظاهرة " سد المسد" في النحو العربي	44
1.3.8.1 الأصل النحوي ومراعاة القاعدة التركيبية	44
2.3.8.1 تقسيمات النحو	51
3.3.8.1 العامل النحوي	53
4.3.8.1 العلة النحوية	52
4.8.1 الساد مسد غيره بين القياس والسماع	59

الفصل الثاني (مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والظواهر اللغوية الأخرى) 69

1.2 الساد مسد غيره والحذف 69

1.1.2 مظاهر الخلط بين السادا مسد غيره والحذف 71

2.2 الساد مسد غيره والاكتفاء 76

3.2 الساد مسد غيره والاستغناء 81

1.3.2 مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والاستغناء عند القدماء والمحدثين 83

4.2 الساد مسد غيره والتعويض 89

1.4.2 مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والتعويض 93

5.2 الساد مسد غيره والنيابة 97

1.5.2 مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والنيابة 102

6.2 مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والتعاقب 105

الفصل الثالث: مظاهر الساد مسد غيره في النحو العربي 108

1.3 المرفوعات 108

1.1.3 المبتدأ وما يسد مسده 108

2.1.3 الخبر وما يسد مسده 112

1.2.1.3 سد الفاعل أو نائبه مسد الخبر 113

1.1.2.1.3 الأنماط اللغوية التي يسد فيها الفاعل مسد الخبر 124

2.2.1.3 الحال السادة مسد الخبر 133

3.2.1.3 سد جواب لولا أو لوما مسد الخبر وما حمل عليه 149

4.2.1.3 سد واو العطف وما بعدها مسد الخبر 158

5.2.1.3 سد جواب القسم مسد الخبر 162

6.2.1.3 سد الصفة مسد الخبر 164

7.2.1.3 سد شبه الجملة مسد الخبر 165

8.2.1.3 سد المفعول مسد الخبر 168

3.1.3 النواسخ 169

1.3.1.3 سد الفاعل مسد خبر ما وما حمل عليها 169

3.1.3.2 سد الفاعل مسد خبر كان 172
3.1.3.3 سد الحال مسد خبر كان 173
3.1.3.4 ما يسد مسد خبر إن 175
3.1.3.4.1 سد الفاعل مسد خبر إن 176
3.1.3.4.2 سد الحال مسد خبر إن 180
3.1.3.4.3 سد المفعول معه مسد خبر إن 181
3.1.3.5 ما يسد مسد جزأي ليت 183
3.1.3.5.1سد الاستفهام مسد خبر ليت 184
3.1.3.5.2 سد أن ومعموليها مسد جزأي ليت 187
3.1.3.6 سد أن يفعل مسد جزأي أوشك وعسى واخلولق 189
3.1.4 سد ما المصدرية مسد الفاعل 191
3.2 المنصوبات 192
3.2.1 ما يسد مسد مفعولي أفعال القلوب وما حمل عليها 192
3.2.2 سد الفاعل والحال مسد مفعول ظن 198
3.2.3 سد الشرط وجوابه أو القسم وجوابه مسد مفعولي أفعال القلوب 199
3.2.4 سد المصدر مسد الحال 200
3.2.5 ما يسد مسد الظرف 202
3.3 قضايا متفرقة 203
3.3.1 سد جواب الشرط مسد جواب القسم أو العكس 203
3.3.2 اعتراض الشرط على الشرط 209
3.3.3 سد جواب الشرط المتقدم مسد جواب الشرط المتأخر 211
3.3.4 سد المصدر مسد أن ومعموليها 213
3.3.5 ما يسد مسد الضمير 215
3.3.6 سد الصفة مسد الفعل أو العكس 216

الخاتمة	**216**
المصادر والمراجع	**219**
الدوريات	**233**

الملخّص

الساد مسد غيره في النحو العربي

فاتن حامد الضمور
جامعة مؤتة 2007

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مظاهر الساد مسد غيره في النحو العربي، وتوضيح مفهوم هذا المصطلح، والكشف عن مسوغات سد المسد التي تتعلق بالنظرية النحوية والأصول الافتراضية، والجدير بالذكر أن علماء اللغة القدماء منهم والمحدثين قد وقعوا في الخلط في دراساتهم عن مظاهر هذه الظاهرة، وسعت الدراسة إلى استقصاء مظاهر سد المسد وتتبع آراء النحاة فيها وتبويب مسائلها وتحليلها تحليلاً نحوياً يأخذ بعين الاعتبار جهود العلماء المحدثين.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تناول الفصل الأول، دراسة الجملة العربية عند القدماء والمحدثين ليكون مدخلاً لدراسة مفهوم الساد مسد غيره، وكذلك تبين العلاقة بين سد المسد وبعض أنماط الأداء اللّغوي في نظام الجملة العربية، وتناولت الدراسة سد المسد ومسوغات هذه الظاهرة، وموقف العلماء منها من حيث القياس والسماع.

وفي الفصل الثاني تحدثت الدراسة عن الساد مسد غيره وعلاقته بالظواهر اللغوية الأخرى بما فيها من خلط، وقع فيه بعض القدماء والمحدثين بين الساد مسد غيره والظواهر اللغوية المتشابهة معه.

أما الفصل الثالث فتناولت الدراسة مظاهر الساد مسد غيره في النحو العربي واشتمل على سد المسد في الابتداء والخبر والنواسخ والمنصوبات وقضايا أخرى متفرقة.

Abstract

The Replacement in Arabic Syntax

Fatin Hamed AL-Dmour

Mu'tah university 2007

The present study focuses on the different forms of replacement in the Arabic syntax. It also aims at clarifying this concept and shows the necessity for its usage, whether it originates from syntactical theories, or an arbitrary theory. It is important to say that old and modern linguists committed the mistake of mixing up between what is genuine and what is what is arbitrary in their studies of the replacement phenomenon. The study traces the various forms of this phenomenon and analyzes them taking into consideration the efforts made by modern linguists in this field.

The study is divided into an introduction, three chapters and a conclusion.

In its first chapter the Arabic sentence was taken up for discussion and analysis it introduces replacement as a concept by dealing with its different form. The study also deals with the necessity for using replacement, be it a rule of otherwise.

The second chapter deals with the relationship between replacement and other linguistic phenomena, especially the ones which seem similar and taken by old and modern linguists as replacement.

The third and final chapter deals with variations of replacement which include topics like subject and predicate, acquisitive cases…etc

الفصل الأول

الساد مسد غيره ونظام الجملة.

1.1 المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آلـهِ وصحبه أجمعين.

تعدّ ظاهرة "سد المسد" من الظواهر اللغوية البارزة في الدرس اللغوي.

وهي مسألة وجدت حظها من اهتمام النحاة القدماء والدارسين المحدثين، غير أنّها لم تنفرد بدراسة تستقصي مواضعها وتصنف مـسائلها فـي أبـواب مفصلة تتناول القضايا اللغوية التي يمكن أن تندرج تحت هذا الباب.

وهذه المسألة موضع خلط واضطراب في الدرس اللغـوي إذ تتـداخل مظاهرها مع أبواب نحوية متعددة، ولعلّ هذه الدراسة تكون محاولـة لجمـع أشتات موضوعات هذه المسألة وتبويبها وتصنيفها للوقوف على معالمها فـي الدرس اللّغوي ومحاولة تمييزها عن غيرها من الظواهر اللغوية.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في ظاهرة تتناثر مـسائلها فـي كتب اللغة قديمها وحديثها، وتتقاطع مظاهرها مع ظواهر لغوية كثيرة، زيـادة على عدم استقرار المصطلح اللغوي المستخدم للتعبير عنها، وتزداد أهميتها مع شيوعها وتنوع مظاهرها.

ولم يطالعنا من العلماء من أفرد لهذه المـسألة مـصنفاً، أو بابـاً فـي مصنّف، تناول فيه هذه الظّاهرة بشكل مفصل، وكذلك لم نعثر علـى دراسـة لغوية بحثت هذا الموضوع حديثاً بشكل مفصل باستثناء بعض الدراسات منها: ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللّغوية للسيد رزق الطويل، وظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف لزين الخويسكي، وظاهرة الاستغناء في النحو العربي وهي رسالة ماجستير لعبدالله بابعير.

ومع ذلك نجد المسائل الواقعة في حيز هذه الظّاهرة متناثرة في مصادر الدرس اللّغوي والدراسات الحديثة مشوبة ببعض الخلط مع الظواهر الأخـرى التي تتشابه معها في بعض الخصائص، كالحـذف والاسـتغناء والتّعـويض

والنّيابة، ولذا كان لا بد من دراسة دقيقة لظاهرة سد المسد لميزها عن غيرها من الظّواهر الأخرى.

أما منهج الدراسة فيقوم على استقصاء مواضع سد المسد وتتبع آراء العلماء فيها وتبويب المسائل التي تخضع لها وتصنيفها وتحليلها تحليلاً نحوياً، يأخذ بعين الاعتبار جهود العلماء المحدثين في الدرس اللّغوي المعاصر فيما يخص هذه الظّاهرة.

وقد اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول وخاتمة.

وجاء الفصل الأول بعنوان (الساد مسد غيره ونظام الجملة)، تناولنا فيه مفهوم الجملة العربية وأقسامها عند القدماء والمحدثين؛ لتكون هذه الدراسة مدخلاً لدراسة مفهوم "الساد مسد غيره" واشتمل على مفهوم الساد لغة واصطلاحاً عند القدامى والمحدثين، كذلك اشتمل على مسوغات الساد مسد غيره، وموقف العلماء من الساد مسد غيره من حيث السماع والقياس.

وفي الفصل الثاني تناولنا " الساد مسدّ غيره والظّواهر اللّغوية الأخرى" وحاولنا فيه إبراز الفروق التي تميز الساد مسد غيره عن المسائل النحوية التي تتداخل معه وهي، الحذف، والاكتفاء، والاستغناء، والتّعويض، والنّيابةّ، والتّعاقب.

وخصص الفصل الثالث لمظاهرة سد المسد في الدرس اللغوي، واشتمل هذا الفصل على ثلاثة أقسام هي المرفوعات والمنصوبات وقضايا متفرقة.

أما المرفوعات فاشتملت على سد المسد في المبتدأ والخبر والنواسخ وما يسد مسد الفاعل عند بعض النحاة.

وأما المنصوبات فاشتملت على سد المعلقات عن العمل مع ما بعدها مسد المفعولين أو المفعول وسد الشرط وجوابه، أو القسم وجوابه مسد مفعولي أفعال القلوب، وسد الفاعل والحال مسد المفعولين، وسد المصدر مسد الحال وما يسد مسد الظرف. واشتمل سد المسد على قضايا نحوية متفرقة في بابي الشّرط والقسم، وسد إن وأخواتها مسد المصدر، وغيرها من المسائل.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن جانباً من هذا البحث كان مناقشة للجملة العربية واستخلاص نماذج تركيبية ذات خصائص تختلف عن المتعـارف عليه، كان لها علاقة بظاهرة سد المسد، ولذا كان لا بد من التعريج علـى موضوع الجملة العربية من حيث مفهومها وأقسام الكلام وأقسام الجملـة عند القدامى والمحدثين.

وختمت الدراسة بخلاصة تناولنا فيها أهم ما انتهت إليه الدراسة من نتائج.

2:1 مفهوم الجملة عند علماء العرب القدامى.

1.2.1 الاتجاه الأول:

لعلّ من المفيد قبل الولوج إلى البحث في مصطلح " الساد مسد غيره" عند القدماء والمحدثين، أن نعرف بالجملة العربية من حيث المعنى الاصطلاحي لها وأقسامها ومكوناتها، إذ تعددت الآراء في تعريف الجملة، لتعدد المعايير التي استند إليها اللغويون في ذلك، قديماً وحديثاً، فمنها ما قام على اعتبار الشّكل أو الدلالة أو الإسناد أو غير ذلك.

ذهبت طائفة من العلماء العرب القدامى إلى أن الجملـة والكـلام مترادفان، فقد أشار سيبويه في كتابه إلى ما يدلّ على أن الكلام لا يطلـق إلا على الجمل المفيدة المستقلة بنفسها وإن لم يصرح بذلك مباشرة، يقول: «واعلم أن "قلتُ" إنّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بهـا، وإنمـا تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلتُ: زيد منطلقٌ لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلقٌ، ولا تدخل" قلت".» (1)

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب: 122/1.

وقد عنى سيبويه بالكلام الجمل وبالقول المفردات والكلام التام المعنى بنفسه، ولذلك أطلق على القرآن كلام الله تعالى، ولم يطلق عليه قول الله تعالى؛ لأن القولَ لا يفهم إلّا بغيره وقد لا يتم معناه إلا بغيره.(1)

ويقول في « باب الجزاء إذا كان القسم في أوله»: « وإذا قلت: أَإن تأتِني آتِك فكأنك لم تذكر الألف. واليمين ليست هكذا في كلامهم. ألا ترى أنّك تقول: زيد منطلقُ، فلو أدخلت اليمين غيرت الكلام. وتقول: أنا والله إن تأتِني لا آتِك، لأن هذا الكلام مبني على أنا.»(2) فَـ " زيد منطلقٌ" و" إن تأتِني لا آتِك" جملٌ مفيدةٌ مستقلةٌ بنفسها مرادفةٌ لمصطلح الكلام عنده.

ويعرف ابن جِني الجملة بأنّها « كل كلام مفيد مستقل بنفسه»(3).

أما الزمخْشَري فعرف الكلام بقوله: « المركّب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعلٍ واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر ويسمى الجملة.»(4) فبعد أن فرغ الزمخشري من حد الكلام قال عنه: ويسمى الجملة.

ويعرف ابن يعيش الكلام بالجمل المفيدة، ويشترط في الكلام حصولَ الفائدة، ولذلك لا يفرق بين الجملة والكلام، لكنه فرقَ بين الكلام والكَلِم، فالكلم عنده أقلّه ثلاثة أجزاء ولا يشترط فيه الإفادة بعكس الكلام، فلو قلت: إن زيداً قائم وما زيد قائماً كان كلاماً من جهة الإفادة وكَلِماً من جهة الجمع، أما إذا قلت قام زيد أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه ولا يقال له كلم؛ لأنّه ليس بجمع إذ كان من جزأين فقط وأقل الكلم ثلاثة.(5)

---

(1) ابن مالك، محمد، شرح التسهيل: 5/1.

(2) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب: 84/3.

(3) ابن جني، عثمان، اللمع: 73. ابن جني، عثمان، الخصائص:: 18/1، 33.

(4) الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم اللغة:15.

(5) ابن يعيش، موفق، شرح المفصل: 21/1.

إذاً الكلام والجملة عند أصحاب الاتجاه السابق مترادفان وهما ما يؤدي معنى مفيداً مستقلاً بنفسه، أما ما لا يؤدي معنى مستقلاً بذاته فهو القول. فإفادة المعنى شرطٌ لقيام الجملة عندهم.

2.2.1 الاتجاه الثاني

ويمثل هذا الاتجاه الرضي وابن هشام، حيث يتخذان منهجاً مغايراً لمن سبقهما من النحاة الذين عرفوا الجملة، فالجملة عند الرضي: « ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أولا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس».[1]

والكلام عند ابن هشام هو اللفظ المفيد الدال على معنى يحسن السكوت عليه[2] أما الجملة فهي عبارة عن الفعل وفاعله والمبتدأ والخبر وما كان بمنزلة أحدهما، فهما عنده ليسا مترادفين، فشرط الكلام الإفادة بخلافها، فالجملة أعم منه، ولذلك ذكر من الجمل جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة وكلّ ذلك ليس مفيداً.[3] وقد اعترض ناظر الجيش[4] على ما ذهب إليه ابن هشام من أن الشرط والجواب والصلة جملٌ حيث يقول: « وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاقٌ مجازي، لأن كلاً منها كان جملة قبلُ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان»[5].

---

(1) الأسترباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية: 8/1.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق: 419/2،ابن هشام،أوضح المسالك: 12/1- 14.

(3) مغني اللبيب: 419/2.

(4) هو محمد بن يوسف الحلبي، لازم أبا حيان الأندلسي، ولي نظارة الجيش.ت 778هـ، انظر السيوطي، جلال الدين،، بغية الوعاة 275/1- 276.

(5) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: 9/4، السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع: 37/1.

والحقيقة أن ابن هشام قد قسم الجمل إلى جملة كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو " زيد قام أبوه" أو فعلية نحو "ظننتُ زيداً يقوم أبوه" وجملة صغرى: وهي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثال السابق أو المبنية على الفعل. وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو: زيد أبوه غُلامه منطلق.[1]

فهو في تقسيمه للجمل باعتبار الإسناد الأصلي لم يذكر أن الجملة الكبرى تعادل الكلام كما جاء في التفرقة التي وضعها.

فالمعنى الذي قصده أصحاب الاتجاه الثاني يقوم على فكرة أن التركيب المتضمن الإسناد إذا كان مستقلاً بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها سمي كلاماً وجملة نحو« الشمس طالعة»، أما قولنا: « خرجت والشمس طالعة» فالشمس طالعة في المثال جملة وليست كلاماً.

إذاً الفرق الجوهري بين أصحاب الاتجاهين السابقين هو أن أصحاب الاتجاه الأول ربطوا في حدهم للجملة بين البنية التركيبية والمعنى، أما أصحاب الاتجاه الثاني فقد جعلوا من البنية التركيبية أو من الإسناد تُكأةً لهم في حدهم للجملة.

ولا بد من الإشارة إلى أن من القدماء من جعل الكلمة كلاماً إذا قامت مقام الكلام نحو: نَعم أولا في الجواب[2] بمعنى أن الجملة عند بعضهم قد تكون كلمة واحدة بشرط إفادة المعنى.

3:1 مفهوم الجملة عند علماء العرب المحدثين.

اختلف علماء العرب المحدثون في تحديد مفهوم الجملة، فإبراهيم أنيس يعرف الجملة في أقصر صورها بـ: « أقلّ قدرٍ من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق: 424/2- 425.

(2) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع: 33/1.هذا الرأي لمحمد بن طلحة الإشبيلي ت618هـ، انظر: السيوطي، جلال الدين، ، بغية الوعاة 121/1.

القاضي أحد المتهمين قائلاً: " من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟" فأجـاب " زيد" فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيدٍ في أقصر صورة»[1].

ويرى أنه حين نُحلل الكلام في كل لغةٍ فإننا نجده يحتوي علـى كتـل مفيدة قد يكتفي بها السامع ويطمئن إليها وتشتمل في الغالـب علـى المـسند والمسند إليه وحدهما، وتلك هي الجملة القصيرة[2].

أما مهدي المخزومي فقد عرف الجملة بالصورة اللفظية للفكرة تنقل ما في ذهن المتكلم من أفكار إلى ذهن السامع أو المتلقّي[3].

فالجملة عنده صورة لفظية مختزنة في الدماغ، ويبدو أن مهـدي فـي تعريفه السابق للجملة قد تأثر بما جاء عند العلماء الغربيين، خاصة فنـدريس في تعريفه للجملة[4].

وقد مزج تمام حسان بين الجملة والكلام، فعرف الجملة بالكلام المركّب المفيد بحكم أصل وضعه، وركّز في الجملة على النّمط ورتبة الكلام والعلاقات بين عناصرها ذلك أننا لو وضعناها دون نظام لما تمت الفائدة[5]

والأصل عنده هو الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا يعد التركيب جملـة، وتتحقق الفائدة بمجموعة من القرائن الحالية واللفظية[6].

وبناء على ذلك ذكر تمام حسان الجملة الناقصة والجملة التـي حـذف بعضها والجملة التي عدل صاحبها عن إكمالها والجملة التي تطـوع الـسامع بإكمالها والجملة التي أغنت الإشارة والتقطيبات عن ذكرها.[7]

---

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة: 276- 277.

(2) المرجع نفسه: 277.

(3) المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق: 83.

(4) فندريس، اللغة: 101- 102.

(5) حسان، تمام، الأصول: 147.

(6) المرجع نفسه: 138.

(7) المرجع نفسه: 88.

وكان عبد الرحمن أيوب ذا رؤية خاصة في تعريفه للجملة، وأساس هذه الرؤية أن الجملة ليست مجرد مجموعة من الكلمات، وإنّما هي إلى جانب هذا عدد من النّماذج التركيبية المتداخلة نحو: نموذج لتركيب الكلمات، ونموذج للتنغيم، ونموذج للنبر[1]، وهذه النماذج في مجملها تكون الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها.[2]

ويعرف عباس حسن الكلام والجملة تعريفاً واحداً هو: « ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل»[3] حيث ركز على التركيب والإفادة المستقلة. في حين رفض خليل عمايرة اعتبار الكلام مرادفاً للجملة؛ ذلك أن الجملة في نظره قائمة على الإسناد المفيد المقصود لذاته[4] وبناء على ذلك عرف الجملة بـِ « الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه»[5] ويسميها بالجملة التوليدية أو النواة[6].

إذاً الكلام عند عمايرة أعم وأشمل من الجملة ولا يتم إلاّ بتآلف عددٍ من الجمل الغرض منها هو الوصول إلى معنى أعم.

ولا بد أن نشير إلى أن بعض اللغويين المحدثين جعل المعنى الكامل المستقلّ شرطاً أساسياً للجملة ولا عبرة في أن تكون من ركن واحد أو من ركنين[7].

---

(1) النبر، هو مصطلح صوتي يعني الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة ليجعله بارزا وأوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة ويتميز هذه الصوت بالعلو والارتفاع والوضوح السمعي أكثر من أي جزء من أجزاء الكلام الأخرى، والتنغيم هو النغمات الموسيقية المنتظمة والمتتابعة في حدث كلامي معين، ويعين التنغيم على فهم الكلام في التركيب. انظر الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي: 197،191 .

(2) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية: 126.

(3) حسن،عباس، النحو الوافي: 15/1.

(4) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: 75، 78.

(5) عمايرة، في التحليل اللغوي: 87.

(6) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: 87.

(7) السامرائي، فاضل، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 277.

والمتأمل في نظرة علماء اللغة للجملة بشكل عام- إذا ما استثنينا خليل عمايرة- يجد أنّهم لم يهتموا بالتفريق بين مفهومي الجملة والكلام، حيث صبوا اهتمامهم على الجملة دون أن يشقّوا على أنفسهم بالتفرقة التـي نـرى بعـدم جدواها، لكن الحديث عن الجملة لا يعني إهمال مصطلح الكلام عندهم خاصة إذا حاولوا التفريق بين الكلام واللّغة، يقول تمام حسان: « فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللّغة معايير هذا الـسلوك، والكـلام نـشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللّغة نظام هذه الحركة والكلام يحس بالسمع نطقاً والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمل في الكلام. فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللّغة فالكلام هو المنطـوق وهـو المكتوب واللّغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوهـا. والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية»[1] . بمعنى أن اللغة هي القواعد التي تحكم الكلام على أن مفهوم الكلام عندهم قد توسع ليشَمل كل نشاط صوتي يحاول فيه صاحبه السير على معايير اللغة التي يعيش في نطاقها فأي نشاط صوتي أو كتابي مبني على قواعد اللغة سواء أكان كلمة أم جملة أم عدة تعبيرات هو كلام[2].

أي أنّهم لم يقصدوا به النماذج التركيبية وإنّما الأمثلة الواقعيـة للجملـة وهو ما يسمى بـ « الحدث اللغوي» ويرى عبد الرحمن أيوب أن من المهـم التفريق بين الحدث اللغوي والنموذج التركيبي حتى لا نتخـبط بـين المثـال والواقع[3].

فعلى سبيل المثال عد قولنا: "الجملة الفعلية تتكون من «مـسند ومـسند اليه»" نموذجاً تركيبياً، أما« نام محمد» فتعبر عن الحدث اللغـوي أو المثـال الواقعي للجملة الفعلية.

---

(1) حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها: 32.

(2) صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 18.

(3) أيوب، عبدالرحمن، دراسات نقدية: 126.

ويبدو أنّه لاداعي للتفرقة بين الجملة والكلام، و أما التفرقـة بـين الكلام واللغة فيعود إلى أن اللغة ربما لا تكون كلاما منطوقا فـي بعـض الأحيان كلغة الحيوانات ويطلقون على الموسيقى لغة العـالم. بمعنـى أن الكلام والجملة شيء واحد أما اللغة والكلام فقد يفترقان في بعض الأمور.

1 : 4 أقسام الكلام عند علماء العرب القدامى:

تكاد المصادر النّحوية القديمة تجمع على أن الكلام في العربية ينقـسم باعتبار الدلالة على الذات أو الحدث أو العلاقة إلى ثلاثة أقسام هي اسم وفعل وحرف.[1] إلا أن بعض النحاة أضاف إليها قسماً رابعـاً هـو اسـم الفعـل (الخالفة).[2]

وقد وضع القدماء لكل قسم علامات يعرف بها، إلا أنّهم اختلفـوا فـي تحديد كُلّ منها، وقد أشار ابن السيد البطّليوسي إلى أن حد الاسم لدى القـدماء كان عبارة عن تقريب ورسم، وإذا كان بعضهم قد أشار إلى أن الاسم ما كان فاعلاً أو مفعولاً وما دخل عليه حرف جر، وما كان مخبراً عنه أو خبـراً... فإننا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا يدخل عليه حرف جر ولا يكون مخبراً عنه ولا خبراً... فينتقض بذلك حدهم.[3]

كذلك اختلفوا في تقسيمهم للأفعال فالنحاة البصريون يقسمون الأفعـال إلى ثلاثة أقسام هي: بناء ما مضى وبناء ما لم يقع أو بناء ما لم ينقطع، وهو فعل لما تكون أنت فيه.[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب: 12/1، ابن جني، عثمان،اللمع:45، البطّليوسي، ابن السيد، الحلل في إصلاح الخلل: 59، السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر :5/3.

[2] السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: 5/3.

[3] ابن السيد البطّليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمـل: 62. علـى سـبيل المثال(كيف)فقد عدتَ اسماً لكنها لا تصلح لأن تكون فاعلاً ولا مفعـولاً ولا يـدخل عليها حرف جر.

[4] سيبويه، الكتاب 12/1. المبرد، أبو العباس، المقتضب: 335/4-336، وانظـر، ابن السراج،أبو بكر، الأصول:37/1.

إذاً النحاة البصريون يكادون يجمعون على أن أقـسام الفعـل باعتبـار الدلالة على الزمن هي: الفعل الماضي، والمضارع، والأمر.إلا أنّنا نـستثني منهم الزجاجي الذي عد ما جاء على صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول مـن الأفعال الدالة على الحال، كذلك ذكر أن فعل الحال لا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ نحو يقوم في: «زيد يقوم الآن» فهو فعلٌ دالٌ على الحال فإن أردت أن تخلّصه للاستقبال دون الحال أدخلت عليه السين وسوف، بالإضافة إلى أنّه لا يعد فعل الأمر من أقسام الأفعال.[1]

أما الكوفيون وعلى رأسهم الفراء فقد قسموا الأفعال إلى ثلاثـة أقـسام هي:الفعل الماضي، الفعل المستقبل، الفعل الدائم وقد مثلوا له بصيغة فاعل[2]، ويرى البعض أن الفَراء قد لمح الفعلية في صيغة اسم الفاعل إلّا أنّه عد «قائم» فعلاً دائماً لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الفعل فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس فيها اسماً.[3]

كذلك رأى بعضهم أن تسمية اسم الفاعل عند الكوفيين بالفعل الدائم ربما يعود إلى أن اسم الفاعل المعرف يدل على الدوام والاستمرار، بمعنـى أنّـه يستوعب الأبعاد الزمنية الثلاثة[4]، ولذا نجد من القدماء من يسميه اسم الفاعل

---

(1) الزجاجي، عبدالرحمن، الجمل في النحو: 7-8.

(2) البطليوسي، ابن السيد،الحلل في إصلاح الخلل: 64. وانظـر:الفَـراء، يحيـى، معاني القرآن:165/1.

(3) السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته:19.

(4) المنصوري، علي، الدلالة الزمنية: 83.

المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة (الماضي والحال والاستقبال) علـى أن الاستمرار أعم من الثبوت والدوام فهو متجدد بتعاقب أفراده[1].

ولكن ما وجه القول بأنّه «دائم» ولفظ الدائم يعني فيما يعنيه المـستمر الذي يتطلب فسحة زمنية طويلة في حين أن هذه الصيغة قد تنـصرف إلـى المضي بإضافتها.[2]

إذاً نستطيع القول إن اعتبار النحاة البصريين لهذه الصيغة فـي قطـاع الأسماء نابع من قبولها لبعض علامات الاسم الشكلية، كاقترانها بأل والإضافة وكذلك فإن «من الاستعمالات ما هو مشترك بـين الاسـم والـصفة علـى التساوي.ولعلّ ذلك هو الذي سوغ للنحاة أن يجمعوها في فصيلة واحدة هـي فصيلة الأسماء.»[3]

---

(1) العبادي، أحمد، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنـة: 74.

(2) السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته:40.

(3) صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 38.

(4) سيبويه، الكتاب: 1/108-109، كذلك قالوا إن اسم الفاعل أشبه الفعل لفظا ومعنى وجرى عليه في مطلق الحركات والـسكنات، والحقيقـة أن العلـة الأخيرة علة لا تنطبق على جميع صيغ اسم الفاعل حيث تشمل اسم الفاعل من الفعل فوق الثلاثي فقط. انظر: ابن عقيل،بهاء الدين، شرح ابن عقيل: 100/2 ،العبادي، أحمد، رسالة في اسم الفاعل:26، 78.

(5) الأزهري،خالد، شرح التصريح: 65/2-66.

إلا أن دلالة الصيغة على الحدث والزمن سمحت للنحاة القـول بقيـام صيغة الفاعل بوظيفة الفعل[4]، ومن ثم اشترطوا لعمل اسم الفاعل عدة شروط هي:[5]

1. أن يقترن بأل الموصول فيعمل مطلقاً سواء أكان للماضي أم للحاضر أم للمستقبل.
2. إن كان مجردا من أل فيعمل بشروط منها أن يكون للحال أو للاستقبال لا للماضي بخلاف الكسائي وابن هشام، وأن يكون منوناً نكرة نحو«هذا ضارب زيداً غداً» هذا بالنسبة للمفعول به أمـا العمـل فـي الفاعـل فاشترطوا فيه الاعتماد، لذا لا بد لاسم الفاعل المنون من الاعتماد على النفي أو الاستفهام أو أن يكون خبراً أو أن يعتمد على موصوف، ومنع قوم عمله مثنى وجمعاً في حين أجاز عمله آخرون مـع كونـه مثنـى وجمعا ومصغرا.

وإذا كان علي المنصوري يرى أن الكوفيين قد أعتقوا أنفسهم من بعض القيود الفلسفية فاعتبروا هذه الصيغة الصرفية صيغة فعليـة إذا دلـت علـى الحدث والزمن بمعنى أنها تؤدي وظائف فعلية إلى جانب الوظائف الاسمية إذا ما دلّت على الذات[1] فإنّنا نرى أن اعتمادهم على الدلالات الظنية للقول بـأن صيغة(فاعل) هي فعل سببه رؤيتهم لدلالتها على الحدث وانصرافها إلى زمن وهذا يكفي عندهم للقول بفعليتها، وفاتهم أن الأسس الـشكلية وأهمهـا قبـول علامات الفعل لا تسمح بالقول بفعلية هذه المادة، كما أن هذه المادة تدل علـى موصوف بالحدث، والزمن فيها زمن سياقي لا صرفي يفهم من التركيب الذي تعين على فهمنا له قرائن اللفظ والمقام وسياق الحديث فـي الجملـة[2]. ومـا

---

(1) المنصوري، علي، الدلالة الزمنية:83.

(2) الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي:73.

ينطبق على صيغة الفاعل ينطبق على صيغ اسم المفعول والمبالغـة وأفعـل التفضيل والصفة المشبهة.

ولم يقتصر اختلافهم على صيغة اسم الفاعل وإنّما اختلفوا فـي بعـض الألفاظ نحو: نِعم و بئس، وأفعل التعجب. متكئين في تـدعيم آرائهـم علـى الناحية اللفظية في بعض الأحيان، فالكوفيون يعتبرون نِعـم وبـئس اسـمين لإمكانية دخول حرف الجر عليهما، بينما يعتبرهما البصريون فعلين لاتـصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف. [1]

كذلك ذهب الكوفيون إلى أن أفعل التعجـب اسـم فـي حـين ذهـب البصريون إلى أنّه فعل ماض وتبعهم الكسائي من الكوفيين[2] .

ويرى إبراهيم السامرائي أن النحاة القدماء لم يستقْروا العربية اسـتقراء وافيا ليتبين لهم طرائق استعمال الفعل، فلم يعطوا إيضاحات كافية عن حـدود الزمان في الأفعال، ولعلّ ذلك يعود إلى منهجهم في البحث النحوي فقد اهتموا بالعلّة والعامل وما يترك العامل من أثر، ومن أجل ذلك لم يولوا مسألة الدلالة الزمنية حقها.[3]

وبشكل عام فإنّنا نرى أن تقسيمات النحاة القدماء للكلام كان لهـا دور بارز في وجود تراكيب تامة المعنى، لكنّها تفتقد إلى عنـصر مـن عناصـر التركيب ومن ذلك قولهم: «أقائم الزيدان» حيث أفاد هذا التركيب معنى تامـاً، إذ المعنى أيقوم الزيدان، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعلٌ من جهة المعنى، فلما كان الكلام – عندهم- تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقـالوا: أقائم مبتدأ والزيدان يرتفع به، وقد سـد مـسد الخبـر ولـيس هنـاك خبـر محـذوف.[4]

---

[1] انظر، الوراق، أبو الحسن، علل النحو: 405، الأنباري، أبو البركات،الإنـصاف فـي مسائل الخلاف: 1/97-126، ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل: 2/150.

[2] انظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/127-148.

[3] السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته: 17-18.

[4] السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: 1/162.

وكذلك عدوا من إصلاح اللفظ قولهم: إن قائماً في«ضربي زيداً قائمـاً» حالٌ سد مسد خبر المبتدأ ضربي، ذلك أنّه كلام تام باعتبار المعنى لكنّه احتاج إلى إصلاح اللفظ لكون المبتدأ فيه بلا خبر.(5)

والحقيقة أن السبب الرئيسي لقولهم بفكرة إصلاح اللفظ يعود إلى الرؤية المزدوجة في الخلط بين سمات أقسام الكلام، كذلك اتكاء البعض على الـشكل وحده أو على المعنى وحده أدى إلى هذه الازدواجية خاصة عندما نظروا إلى الواقع اللغوي الاستعمالي بعيداً عن تقسيماتهم.

5:1 أقسام الكلام عند علماء اللغة المحدثين

لا بد من الإشارة إلى أن أكثر علماء اللغة المحدثين قد ساروا على نهج القدماء في نظرتهم إلى أقسام الكلام وتعاملهم معها، غير أن بعض العلماء المحدثين لهم وجهة نظر خالفت جمهور النحاة، ومنهم إبراهيم أنيس الذي يقسم الكلام إلى أربعة أقسام هي:(1)

أ. الاسم واشتمل على الاسم العام نحو اسم الذات كالشجرة والعلم والصفة.

ب. الضمير واشتمل على: الضمائر، وألفـاظ الإشـارة، والموصـولات، والعدد.

ج. الفعل.

د. الأداة وتشمل الحروف والظّروف.

وقد اعتمد إبراهيم أنيس على ثلاثة أسس هـي: المعنـى، والـصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، ويرى أنّه إذا روعيت تلك الأسس معاً فيمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام.(2)

ولعلّ إبراهيم أنيس لم يلتزم بمراعاة الأسس التي وضعها مجتمعة ومن ذلك عده الصفة جزءاً من الاسم مع أن الصفة لها سماتها الشكلية والوظيفيـة

---

(5) نفسه: 1/162-163.

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة: 282-290.

(2) المرجع نفسه: 281-282.

التي تميزها عن الأسماء من حيث دلالتها على الزمن دلالة سياقية ودخولها في جداول اشتقاقية كما لا يمكن اعتبارها أفعالاً، لأنها لا تدل على الحدث وإنما تدل على موصوف بالحدث ودلالتها على الزمن ليست دلالة صرفية بل هي دلالة سياقية.[1]

أما مهدي المخزومي فقسم الكلام إلى أربعة أقسام هي: الفعل والاسم والأداة (الحرف) والكنايات وشملت (الضمائر، والإشارة والموصول بجملة والمستفهم به وكلمات الشرط).[2]

كذلك تبع الكوفيين في عدهم صيغة (فاعل) من صيغ الأفعال (الفعل الدائم) فهي عنده فعل دالّ على استمرار وقوع الحدث ودوامه.[3] على الرغم من أن هذه الصيغة قد تنصرف إلى الماضي بإضافتها.

وقسم تمام حسان الكلام إلى سبعة أقسام هي:

الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظّرف، الأداة، وقد اعتمد في تقسيمه على الأسس التالية:

1. **الأسس الشكلية**، وشملت: الصورة الإعرابية، الرتبة،الصيغة، الجدول[4]
الإلصاق [5]، التضام[6]، الرسم الإملائي.
2. **الأسس الوظيفية**، وشملت: التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، المعنى الجملي.[7]

---

(1) الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي:119.

(2) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 46.

(3) المرجع نفسه: 23.

(4) الجدول: هو استعداد الكلمة لتقبل اللواصق أو عدمه واستعدادها لتوضيح علاقات اشتقاقية أو عدمه واستعدادها لتوضيح علاقات إسنادية بإسنادها إلى الضمائر أو عدمه. انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها:92، الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي:191-192.

(5) الإلصاق: أو اللواصق وهي أل، علامة التثنية والجمع، تاء التأنيث المتحركة، التنوين، الضمائر المتصلة، ياء النسب، حروف الزيادة في الجموع، انظر: الساقي، فاضل، أقسام الكلام:192.

(6) التضام: أن تستدعي الكلمة كلمة أخرى في السياق أو الاستعمال لخلق معنى أعم من معنى أيها كضم حرف النداء أو حرف الجر إلى الاسم أو ضم الصلة إلى الموصول. انظر: حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 94.الساقي، فاضل، أقسام الكلام: 196.

وعلى الرغم من اعتبار محاولة تمام حسان أنجح محاولـة لتقـسيم الكلام، حيث جمع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم من أقـسام الكلِم،[1] إلّا أنّه عد المصدر من أقسام الاسم على الرغم من حديثه عـن هـذا القسم من حيث دخولـه في علاقات سياقية كالإسناد والتعدية[2] كذلك دلالـة المصدر على الزمن دلالة سياقية بالاعتماد على القرائن الحالية والمقالية التي تعطيه معنى جديداً نابعاً من تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحـد[3] وكـذلك دخوله في الجدول التصريفي إلا أنّه اعتبره جزءاً من الأسماء.

والحقيقة أن المصدر قسم قائم بذاته ودليل ذلك:

1- أن المصدر فيه دلالة على الحدث وقد يتبع بمن قام بالحدث، ومن وقع عليه كما في "ضربي زيداً قائماً" و "أكثر شربي الماء بارداً" بعكـس الاسم الذي لا يحمل في ذاته دلالة على الحدث أصلاً، وهذه الدلالـة على الحدث تقربه من الفعل أكثر من الاسم، لكن تبقى له خصوصيته التي تميزه.

2- أن التعريف الشائع للمصدر هو "ما دلّ على حدث غير مقترن بزمن" إلّا أننا نرى- من خلال بعض التراكيب التي تحتوي على المـصدر- أن الزمن فيه ليس زمناً صرفياً وإنّما هو زمن نحوي مرتبط بالسياق.

ويقصد بالزمن النحوي وظيفة اللفظ في السياق كالصفة والمصدر مثلاً أما الزمن الصرفي فهو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق ولذا لا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن.[4]

فالزمن جزء من معنى الفعل لكنّه ليس جزءاً من معنى المصدر، بمعنى أن الزمن نحوي مرتبط بقرائن حالية أو لفظية ولنأخذ على سبيل المثال قولهم:

---

(7) حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 86-88.

(1) الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي: 179.

(2) حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 254.

(3) المرجع نفسه: 255.

(4) المرجع نفسه: 240.

ضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً[1] فمن الناحية الشكلية نجد أن الجملة الأولى عبارة عن: مصدر أضيف إلى فاعله في المعنى و(زيداً) مفعول به و(قائماً) حال أما الجملة الثانية فقد اشتملت على اسم تفضيل أضـيف إلـى المصدر الذي أضيف إلى فاعله في المعنى وكذلك فـإن (الـسويق) مفعـول للمصدر و(ملتوتاً) حال.

ونرى أن الزمن في الجملتين السابقتين تأتى من الحال التي لا بـد أن تكون في زمن معين، و لذلك ما الفرق بين الحال و الخبر إن لم يكن التحول في الزمن هو أحد الفوارق بينهما. كذلك فإن في الجملة الثانية دلالـة أخـرى هي دلالة اسم التفضيل (أكثر) حيث نلمح فيها مراحل زمنيـة أهمهـا حـين يشرب ملتوتاً. وهناك قرائن أخرى كالقرينة الحالية كأن تقال الجملـة أثنـاء وقوع الضرب أو بواسطة الظّرف نحو: الآن. أمسِ، إن الزمن في المـصدر يكمن في السياق الذي يحتويه.

وقد توصل تمام حسان إلى«أن الصفات و المصادر ليس لهـا دلالـة صرفية على الزمن كما يدلّ الفعل، أي أن النظام الزمني في الصرف يأخذ في اعتباره الأفعال دون الصفات والمصادر، أما في الاستعمال حيث يكون النص مسرح القرائن فإن القرائن الحالية والمقالية تضيف إلى الصفات والمـصادر معاني جديدة لم تكن لها في الصرف، ونحن نرى [تمام حسان] ذلك مظهـراً من مظاهر تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد».[2]

والغريب أن تمام حسان في عده الوصف قسماً قائماً بذاته جعله يـذكر الجملة الوصفية الأصلية نحو: «أقائم المؤمنون للـصلاة» والفرعيـة نحـو: «رأيتُ إماماً قائماً تابعوه للصلاة»[3]، لكنّه لم يصرح بوجود الجملة المصدرية

---

(1) السويق: ما يتخذ من الحنطة والشعير، وقيل السويق الخمـر،ابن منظـور، محمـد، اللسان (سوق) 170/10 ملتوتاً: اللت: البس والبل بالماء، اللسان (لت) 82/2-83.

(2) حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 255.

(3) المرجع نفسه: 103.

القائمة على وجود المصدر العامل عمل الفعل؛ وربما يكون السبب هو عـده المصدر في قطاع الأسماء.

إذاً يمتاز المصدر عن الأسماء بقبوله معنى الزمن دون أن يحدد بصيغة صرفية تعتبر الزمن جزءاً من معناها، لكن لا بد أن نشير إلـى أن التركيـب الذي يحتوي على المصدر قد يخلو من معنى الزمن إذا أريـد بـه الاسـمية نحو:"النوم مفيد".

3- الصورة الإعرابية:

يشارك المصدر الاسم في قبول الجر لفظـاً وكـذلك يـأبى الجـزم و الإسكان في غير الوقف وبهذا يتميز عن الأفعال.

4- الصيغة:

تمتاز المصادر عن بقية أقسام الكلام بصيغ خاصة وإن اتفقت بعـضها مع الأسماء في بعض الصيغ نحو: نَوم ←—— سعد. فَلْس

فما كان صالحاً لأن يكون له فعل من مادته فهو مصدر وما لم يكن له فعل من مادته فهو اسم.

5- من حيث دخولها في الجدول:

إن "الأسماء تقبل الدخول في الجدول الإلصاقي ولا تقبل الدخول فـي الجدول التصريفي"[1] أما المصادر فتقبل الـدخول فـي الجـدول الإلـصاقي والتصريفي كذلك تدخل في علاقات سياقية كالإسناد والتعدية ومن هنا فـإن " ضرباً زيداً" يشبه "اضرب زيداً" من حيث:[2]

1. إسناده إلى مخاطب.
2. إن هذا المخاطب لا يظهر في الكلام.
3. المصدر صالح للحال أو الاستقبال بناء على القرينه.

ويختلف عنه بأن "اضرب" للطلب المحض أما "ضرباً" فهي للإفـصاح تؤدي معنى انفعالياً غير موجود في صيغة الأمر المجردة.

---

(1) حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 101.

(2) المرجع نفسه: 254-255.

وعلى معنى الإضافة فالمصدر يحتمل معنى المضي نحـو: أعجبنـي ضرب زيد عمراً، والحال: يعجبني ضرب زيـد عمـراً الآن والاسـتقبال: سيعجبني ضرب زيدٍ عمراً غداً.

6- العلامة الإعرابية:

المصدر يحتل المواقع الإعرابية الثلاثة مع احتفاظه بالإسـناد تارة وخلوه من الإسناد نحو: "ضربته ضرباً" إذا أريد بـه توكيـد الفعل أو الدلالة على العدد أو النوع.

7- الإلصاق وعدمه:

إذا كان الاسم يقبل التنوين والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة، فإنـه بذلك يتقاطع مع المصدر في الإلصاق إلا أننا نرى أن معنى الإلصاق يختلف بينهما، فالتنوين فيه- كما نرى- يخلص المصدر إلى معنى الاستقبال نحـو "ضرباً زيداً" أو معنى التوكيد نحو "ضربته ضرباً"، في حين أن التنوين فـي الأسماء إما أن يفيد التنكير أو التمكين أي الخلو مما يمنع من الـصرف، أمـا الإضافة فإن الإضافة في المصدر ليست إضافة محضة وإنّما هي إضافة فيها دلالة على نسبة الحدث إلى فاعله في حين أنّها في الاسم إضافة محضة حقيقية تفيد التخصيص أو التعريف.

ولعلّ في هذا ما يمكن أن نطمئن إليه بأن المصدر يمكن أن يكـون قـسما قائما بذاته وليس اسما.

وقد سار فاضل الساقي على نهج تمام حسان في تقسيمه السابق إلّا أنّـه جعل (المسمى، الحدث، الزمن) تحت أساس واحد هو المعنى الصرفي، وذكر أن الاسم والصفة لا فرق بينهما فيما يلصق بهما من حروف الجر والتنـوين والإضافة، إلاّ أن (أل) الداخلة على الأسماء للتعريف والداخلة على الـصفات بمعنى الّذي، وأن تنوين الصفات ذو دلالة زمنية ترشـح الـصفة للحـال أو

الاستقبال، ثم أن الإضافة في الأسماء معنوية بينما في الصفات لفظية ترشح الصفة للدلالة على الزمن الماضي.[1]

ويقسم محمد إبراهيم عبادة الكلام إلى ثمانية أقسام هي:

الفعل والاسم والوصف والمصدر والخالفة والموصول والظّرف والجار والمجرور.[2]

والمتأمل لأقسام الكلام عند القدماء والمحدثين سيجد أن هذه الأقسام قد كان لها الدور الرئيسي في أقسام الجملة عندهم، وفي اعتبار بعض التركيبات جملة وعدم اعتبار تركيبات أخرى جملة مع ما يحتويه هذا المركّب من مقومات الإسناد.[3] كذلك فإن لها أثراً في الناحية الإعرابية، خاصة أن بعضها كان نتيجة للانتقال من كونه قسماً من أقسام الكلام الثلاثة إلى اتخاذ ملامح جديدة تجعله يتّخذ لنفسه موقعاً جديداً في الجملة.

6.1 أقسام الجملة وعناصرها عند القدماء

قسم بعض القدماء الجملة إلى قسمين هما الجملة الفعلية المركّبة من فعل وفاعل والجملة الاسمية المركّبة من مبتدأ وخبر.[4]

في حين جعل الزمخشري الجملة أربعة أقسام هي: الفعلية والاسمية والشّرطية والظّرفية نحو: زيد ذهب أخوه، عمرو أبوه منطلق، بكر إن تعطِه يشكُرك، خالد في الدار.[5]

---

(1) الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي: 167-168.

(2) عبادة، محمد، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية:47.

(3) الإسناد الذي يقصده النحاة هو الإسناد الأصلي الذي يجعل التركيب جملة سواء أكان الإسناد مقصوداً لذاته أم لا، ولذا يخرجون المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه من مفهوم الجملة التامة. انظر: الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية:8/1.

(4) ابن السراج، ابو بكر، الأصول: 64/1-65.

(5) الزمخشري، محمود، المفصل في علم اللغة: 36، ابن يعيش، موفق الدين، شرح

وقد أشار ابن يعيش إلى أنّها قسمة لفظية إذ الجملة عنده ضربان هما: الفعلية والاسمية؛ ذلك أن الشرطية مركبة من جملتين فعليتين همـا الـشرط ويتألف من الفعل وفاعله والجزاء ويتكون من الفعل وفاعله، والظّرف متعلـق بالخبر الذي هو استقر.[1]

أما ابن هشام فقد قسم الجملة إلى ثلاثة أقسام هي: الاسمية الّتـي صـدرها اسم، والفعلية الّتي صدرها فعل والظّرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو (أعندك زيد، أفي الدار زيد) إذا قدرت زيداً فـاعلاً بـالظرف أو بالجـار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف.[2]

ويقصد بصدر الجملة (المسند و المسند إليه)، فلا عبرة بما تقدم عليها من الحروف، والمعتبر ما هو صدر في الأصل فجملة "وإن أحد مِن المشرِكين استَجارك فَأجِره"[3] وجملة "يا زيد" جملٌ فعليـة لأن صـدرها فـي الأصـل المفترض أفعال.[4]

وتحديد هذا الفهم لصدارة الجملة يؤدي إلى نتائج منها إلغاء أثر ما يتقـدم من الحروف وعدم اعتباره قسماً مستقلاً، و إلغاء اعتبار الموجود في صـدر الجملة بالفعل إذا خالف ما يعتبره النحاة قاعدة أصلية كاعتبارهم جملـة "وإن أحد من المشركين إستجارك فأجره" جملة فعلية لا اسمية.[5] أي أنـه يلغـي التقدير والتأويل في طائفة من الجمل فمفهوم الصدارة عند ابن هشام أدى إلى عدم اعتبار جملة الشرط جملة مستقلة واعتبارها جملة فعليـة، فمـاذا يفعـل النحوي بجملة "لولا محمد لهلكت" التي أولها جملة اسمية وآخرها جملة فعلية، وكذلك جملة "إن تدرس تنجح" فيها فعلان فعلى أي الفعلين نعتمد على الفعـل

المفصل: 88/1

(1) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل: 88/1.

(2) ابن هشام، عبدالله، مغني اللبيب: 420/2-421.

(3) التوبة: آية 6.

(4) ابن هشام، عبدالله، مغني اللبيب: 421/2.

(5) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية: 69/1.

في جملة الشرط أو على الفعل في جملة الجواب!! "وإذا كانت أداة الشرط التي خلقت هذه الرابطة بين التركيبين، وبحذفها تنحلّ عراهما ويتفرق شملهما بعد التئام، فما أحرى هذه الجملة أن تُسمى إذاً باسم الأداة التي لعبت فيها كل هـذا الدور الواضح الظاهر وأثّرت فيها كل هذا التأثير."[1]

كذلك لا بد من الإشارة إلى أن اختلاف النحاة في مفهومهم للـصدارة أدى إلى اختلافهم في تقدير بعض الجمل ومن ذلك قولهم "زيد فـي الـدار"، فابن السراج وابن هشام يقدران المحذوف بـ "كـائن أو مـستقر"[2]، أمـا الزمخشري فيقدر المحذوف فعلاً (استقر)[3] على أن الأصل زيد اسـتقر فـي الدار، في حين نجد من النحاة المتأخّرين من لا يقـدر شـيئاً كـابن مـضاء القُرطُبي[4] كذلك فإن للقاعدة النحوية أثراً في اعتبار الجملة اسمية أو فعليـة، ومن ذلك قول الكوفيين بجواز تقدم الفاعل على فعله وبذلك تبقى الجملة فعلية، أما البصريون فقد منعوا ذلك فإذا تقدم الفاعل على فعله فالجملة تصبح جملـة اسمية عندهم.[5]

ومن الناحية الدلالية فقد قسمت الجملة إلى خبرية وإنـشائية[6] كـذلك انطلق النحاة القدماء في دراسة الجملة من قاعدة أخرى هي الإعراب، ولذلك قسموا الجمل إلى جمل لها محل من الإعـراب وجمـل لا محـل لهـا مـن الإعراب.

---

(1) صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 156.

(2) ابن السراج، أبو بكر، الأصول: 63/1، ابن هشام، عبدالله، أوضح المسالك: 182/1.

(3) الزمخشري، محمود، المفصل في علم اللغة: 36.

(4) القُرطُبي، ابن مضاء، الرد على النحاة:87، وانظر: ابن هشام، عبدالله، مغني اللبيـب: 422/2-424 حيث ذكر ابن هشام مسائل عديدة تحتمل الجملة فيها أن تكون اسمية أو فعلية

(5) ابن مالك، محمد، شرح التسهيل: 107/1-108، ابن عقيل، بهاء الدين، شـرح ابـن عقيل: 465/1.

(6) السكاكي، يوسف، مفتاح العلوم: 344-346. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامـع: 34/1-35.

فالجمل التي لا محل لها من الإعراب هي الجمل التي لا تحـل محـل المفرد ويرون أن ذلك هو الأصل في الجمل وتتضمن الجملـة الابتدائيـة، أو الاستئنافية، والجملة المعترضة، أو التفسيرية، وجملة جواب القسم، والواقعـة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـإذا الفجائيـة، والواقعة صلة لاسم أو حرف والتابعة لما لا محل له من الإعراب.[1]

أما الجمل التي لها محل من الإعراب فهي التي تحـل محـلّ المفـرد ويمكن تقدير أحكام المفرد لها رفعاً ونصباً وجراً. وهي: الجملـة المـستثناة، والجملة المسند إليها، والواقعة خبراً وحالاً ومفعولاً ومضافاً إليها، والواقعـة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم و التابعة لمفرد (الصفة، المعطوفة، المبدلة) والتابعة لجملة لها محل من الإعراب.[2]

والحقيقة أن تصنيف النحاة لهذه الجمل على هذا الأساس لا يقوم علـى نظرة شاملة لجميع أنواع الجمل إذ أغفلوا جانباً مهماً فيها، وهو وظيفـة هـذا التركيب في أداء المعنى، وهي وظيفة لا يمكن أن تنكر في بعض الجمل التي عدت من الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب شأنها في ذلك شـأن الجملـة الواقعة فاعلاً والجملة الواقعة مبتدأ...[3]

وإذا انتقلنا للحديث عن نظام التركيب اللغـوي نجـد أن القـدماء قـد اشترطوا في الجملة احتواءها على ركنين أساسيين هما المسند و المسند إليـه وهما المبتدأ والخبر أوما أصله مبتدأ وخبر والفعل وفاعله أو نائبـه أو اسـم الفعل.[4]

فالمسند إليه هو المتحدث عنه والمسند هو المتحدث به، وقـد أوضـح النحاة رأيهم في تأليف الجملة، إذ إن الكلام لا يتأتّى إلا من اسمين، أو من اسم

---

[1] ابن هشام، عبدالله، مغني اللبيب: 2/427-458.

[2] المصدر نفسه: 2/458-478.

[3] الخليل، عبد القادر مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية: 36.

[4] سيبويه، الكتاب: 1/23، السيوطي، همع الهوامع: 1/33.

وفعل، فلا يتأتّى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف؛ ذلك أن الإفادة إنّما تحصل بالإسناد.[1]

وقد التفت أبو علي الفارسي إلى أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً نحو: يا زيد، في النداء[2] وتعد هذه الإشارة لفته ذكية مفادهـا أن الأسـاليب فـي العربية قد لا تقتصر على نوعين فقط، وعلى الرغم من هذه الإشارة إلّـا أن بعض القدماء قد وجه ما قاله أبو علي على أن « "يا" سدت مسد الفعل وهـو "أدعو" أو "أنادي".»[3]

وعلى الرغم من اشتراطهم في تأليف الكلام توافر المسند و المسند إليه إلا أنّنا نجد خروجاً على هذا في بعض المسائل التي احتيج فيها إلى التأويـل، ومن الأمثلة على ذلك: إعراب «قائم» في قولنا: «أقائم الزيدان» مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير.[4] فقد انعدم أحد أركان بناء الجملة القائمة على أن لكل مسند مسنداً إليه.

وفي «ليس قائم الزيدان» أعرب «الزيدان» فاعلاً سد مسد خبر لـيس فـَ «ظاهره أنّه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لأنّها لا تستحق حينئذٍ خبراً بل فاعل اسمها».[5]

ولم يقدر الخبر في نحو «كل رجل وضيعته» عند الكوفيين.[6]

ويرى عبد الرحمن أيوب أن النحاة القدماء بنظرتهم إلى أركان الجملة –من حيث ضرورة وجود المسند والمسند إليه- كانوا أشـبه بالمناطقـة فـي

---

(1) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع: 33/1، الخضري، محمد، حاشية الخضري: 17/1.

(2) الفارسي، أبو علي، المسائل العسكريات: 37، الفارسي، أبو علـي، شـرح الأبيـات المشكِلَةِ الإعراب:79-80.

(3) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع: 34/1، الـصبان، محمـد، حاشـية الـصبان: 141/3.

(4) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: 293/5.

(5) الخضري، محمد، حاشية الخضري: 124/1.

(6) ابن يعيش، موفق الـدين، شـرح المفـصل:98/1، الخـضري، محمـد، حاشـية الخضري:152/1. الضيعة: الصنْعةُ

نظرتهم للموجودات، فقالوا: إن القضية تتكون مـن موضـوع ومحمـول[1] وعلاقة بين الموضوع والمحمول. وعلى آثار من التفكير المنطقي سار علماء اللغة العرب، فقالوا بدورهم بأن الجملة تتكون من كلمات تكون أجزاءها وهي المسند والمسند إليه والرابطة، وهي أجزاء القضية نفسها مـع اخـتلاف فـي التسمية.[2]

وإذا كان تفكير النحاة والبلاغيين قد قام على أساس أن الفعل والخبـر يمثلان المسند، وأن الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه، فإن أيوب يرى أن هذا التقسيم لا يستقيم ويمثل لذلك بجملة «أقائم محمد؟» حيث تشتمل هذه الجملـة على مسند إليهما إذا ما أعربنا كلمة «قائم» مبتدأ وكلمة «محمد» فاعلاً، ولـو قيل: إن كلمة «محمد» قد سدت مسد الخبر وإنّها بذلك مـسند، لاقتـضى أن تكون كلمة «محمد» مسنداً ومسنداً إليه في آنٍ واحـد وهـذا أمـر لا يقبلـه العقـل.[3]

وقد وصف عبد الحميد السيد أيوب بأنّه قد بالغ في التجنّي على النحاة، وأن رفضه للتقدير في الجملة – بشكل عام- يعود لالتزامه بالمنهج الـشكلي الذي تبناه وهذا المنهج لا يقدم فهماً صحيحاً للغة، وهو منهج تخطته الدراسات اللّغوية الحديثة.[4]

أما قولـه بأن نحاة اللغة العربية قد ساروا على نهج المناطقـة فهـذه مسألة خلافية بين بعض علماء الغرب وعلماء اللغة العرب المحدثين، إذ يصر بعض علماء الغرب على أن النحو اليوناني قد أثّر في النحو العربي، فيـدلل بعضهم على وجود عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، كمصطلح الإفادة

---

(1) الموضوع: أمر وضع أمام العقل ليحكم عليه حكماً مناسباً، المحمول: هو الحكم الـذي يتم به معنى التركيب. انظر: العزاوي، نعمت، الجملة العربية في ضـوء الدراسـات اللغوية الحديثة: 110.

(2) أيوب، عبدالرحمن، دراسات نقدية، 127.

(3) المرجع نفسه، 151.

(4) السيد، عبد الحميد، بنية الجملة العربية: 42.

في تعريف الجملة وتقسيم الكلام في النحو العربي الذي عندهم صـورة عـن التقسيم الأرسـطي، وحجـتهم فـي ذلـك ترجمـة كتـاب أرسـطو(De Interpretation) إلى الفارسية بالإضافة إلى حقيقة أن سيبويه كان فارسـيا فتأثر بما جاء في كتاب أرسطو المترجم[1].

وقد لقيت تلك الأفكار رواجا عند بعض علماء اللغة المحـدثين نحـو، عبد الرحمن أيوب وإبراهيم مدكور. [2] على أن هذه الآراء -بعـد أن لقيـت رواجا كبيرا في النصف الأول من هذا القرن- تصدى لها جماعة من الباحثين بالنقاش وبالرفض نحو العالم ويس (Wis) حيث رفض التماثل السابق وذلـك أن التقسيم النحوي العربي قد سبق إدخال المنطق إلى العالم العربي. [3] كذلك قابلها بالرفض كل من إبراهيم السامرائي وعبد الحميد السيد وعبـد الـرحمن الحاج صالح وغيرهم. [4]

لكننا نجد أن بعضهم قد وقف موقفا متوسطا بين المعارضين والمؤيدين ومن هذه الفئة عبد القادر المهيري إذ يرى أن ما خلّفه النحاة مـن مؤلّفـات يكشف عن أسس منهجية مختلفة منها ما يتسم بطابع لُغوي انطلق من المصدر اللغوي الذي تحدوه رغبة النحاة في وضع نظام شامل تنـدرج ضـمنه كـل المعطيات، ومنها ما يتسم بطابع منطقي تَولد عن الخـلاف بـين المـدارس النحوية وتغذى من ترجمة التراث اليوناني، فلم يكن التأليف في غالب الأحيان يرمي إلى تخليص المادة من العناصر الأجنبية عنها وإنّما إلى الجمـع الـذي يحفظ للّغة كيانها المهدد.[5]

---

(1) انظر، فيرستيغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي: 88-92.

(2) المهيري، عبد القادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة: 24.

(3) انظر، فيرستيغ، كيس، عناصر يونانية: 91-92.

(4) المهيري، عبد القادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة: 22.

(5) المهيري، عبد القادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة: 36.

إذاً التأثر والتأثير في الثقافات لا يعيبها ولا ينتقص منهـا، بـل علـى العكس فالحكمة ضالة المؤمن، وهو أحق بها ولذا لا نستبعد أن يكون النحـو العربي قد تأثر بما جاء في المنطق خاصة في القرون المتـأخرة.

8:1 أقسام الجملة عند المحدثين:

سار بعض العلماء المحدثين في فلك القدامى في حديثهم عـن أقـسام الجملة، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس الذي يرى أن الجملة قسمان: فعلية واسمية، فالفعلية ما اشتملت على فعل، أما الجملة الاسمية فهي ما لـم تـشتمل علـى فعـل.[1]

ومن يدقق النظر في التقسيم السابق يجد أنّه لم يخرج على ما جاء بـه معظم القدامى في تقسيمهم للجملة من ناحية التركيب، كذلك فإن هذا التقـسيم يقوم على أساس الشكل دون النظر إلى المضمون، الذي كان من نتائجه الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسـمية أو الفعليـة دون أن تقبلها كما في (هيهات العقيقُ) التي عدت جملة اسمية مع أنّها وغيرها من أسماء الأفعال لا تقبل علامات الاسمية ولا الفعلية.[2]

وقد سار مهدي المخزومي على نهج ابن هشام في تقسيمه للجمل حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام هي:[3]

أ. الجملة الفعلية وهي التي يكون المسند فيها دالّاً على التغير والتجـدد أو التي يكون فيها المسند فعلاً.

ب. الجملة الاسمية وهي التي يكون المسند فيها دالّاً على الدوام أو هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً.

ج. الجملة الظّرفية وهي التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداة، نحو: «أمامك عقبات» فهي ليست جملة اسمية لأن الاسمية يكون المسند

---

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، 306، 308.

(2) الخليل، عبدالقادر مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية:32.

(3) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 86-87.

إليه فيها صدراً ما لم يطرأ على المسند ما يقتضي تقديمه وتقديم المسند في جملة«أمامك عقبات» ليس طارئا، كذلك فإن المسند يشير إلى الكينونة العامة، بمعنى أنّه استند في تقسيمه إلى المسند لا إلى المسند إليه. لأن أهمية الخبر عنده تكون في المسند الذي يؤدي وظيفة دلالية. [1]

أما أقسام الجملة عند تمام حسان فهي:[2]

1. الجملة الخبرية وتشمل الجملة المثبتة والمنفية والمؤكّدة.
2. الجملة الطلبية وشملت الاستفهام والأمر والنهي والعرض والتحضيض والتمنّي والترجي والدعاء والنداء.
3. الجملة الشرطّية : وتشمل الامتناع والإمكان.
4. الإفصاحية: وهي جمل القسم والتعجب والمدح والذم والندبة والاستغاثة والأصوات والإخالة (اسم الفعل).ويطلق عليها لفظ المسكوكات.[3]

وذكر تمام حسان الجملة الوصفية باعتبارها قسما قائما بذاته[4] والحقيقة أن اعتباره الجملة الوصفية قسما من أقسام الجمل العربية يعود لاعتباره صفة الفاعل « اسم الفاعل » قسما من أقسام الكلام العربي. حيث الدلالة على الموصوف بالحدث والزمن النحوي، ودخول الصفة في علاقات إسنادية واشتقاقّية، وقبولها للّواصق، واحتلالها المواقع الإعرابية الثلاثة (الرفع، النصب، الجر) وكذلك الصيغة...[5] كل هذه الأمور جعلت الصفة أي (صفة

---

(1) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 86.

(2) حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 124، 244.

(3) المرجع نفسه: 113-118. الجملة الإفصاحية " هي التي تعبر عن انفعالات المتكلم ومشاعره وحالاته النفسية، وتتضمن في ذاتها النبرة الإنفعالية التي توضح المعنى المراد" انظر: الخليل، عبدالقادر مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية: 75.

(4) حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها: 103.

(5) حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها: 100-103، 240، 254، 255.

الفاعل) قسما من أقسام الكلام وبالتالي اعتبار التركيب الذي يحتوي على الوصف جملة.

وذهب عبد الرحمن أيوب إلى أن الجمل في العربية تقسم إلى : جمل إسنادية وجمل غير إسنادية، وتنحصر الإسنادية في الجمل الاسمية والفعلية التي تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أم الإنشاء. أما الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء وجملة نِعم وبئس وجملة التعجب، إذ لا يمكن اعتبار الجمل السابقة جملا فعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية.(1)

وقد أصاب أيوب حين وصف هذه الجمل بأنّها غير إسنادية على الرغم من معارضة البعض لفكرة أيوب بسبب الفكرة الراسخة في العقول الّتي أساسها الإسناد الذي يؤدي إلى إحداث فكرة تامة، ولذلك يطلق بعض اللّغويين المحدثين على النداء و القسم مصطلحات نحو : الأسلوب أو المركب اللفظي الذي لا يرتفع إلى منزلة الجملة، ولا يصح تسميته بالجملة أيضا. (2)

ومن وجهة نظر أصحاب المنهج التوليدي فإن خليل عمايرة يقسم الجملة إلى : جملة توليدية اسمية وجملة توليدية فعلية، فإذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل الخمسة وهي (الترتيب، الزيادة، الحذف، الحركة الإعرابية، التنغيم) فإنّها تصبح جملا تحويلية مع بقائها كما كانت اسمية أو فعلية لأن العبرة بصدر الأصل.(3)

كذلك يرى أن الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية هو« أن الأولى تصف حدثا، أما الثانية فتصف شخصا أو شيئا، ويكون ترتيب الكلمات فيها بطريقة تحقق ذلك، إلّا إذا كانت هناك رغبة في تأكيد قسم من أقسام الجملة، فإن هذا يكفي لأن يكون سببا للتغيير في مواقع الكلم».(4)

---

(1) أيوب، عبدالرحمن، دراسات نقدية: 129.

(2) المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 53، 54، العزاوي، نعمت، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة:114.

(3) عمايرة ، في التحليل اللغوي: 87، عمايرة، رأي في بعض أنماط التركيب الجملي:70.

(4) عمايرة، رأي في بعض أنماط التركيب الجملي: 63.

وقسم كذلك الجملة باعتبار الدلالة إلى: إنشائية، إخبارية وإفصاحية.(1) وقد عد بعض المحدثين الجملة الظرفية في قطاع الجملة الفعلية تارة إذا كـان الظّرف معتمدا، وتارة أخرى يعدونها من قبيل الجملة الاسـمية إذا لـم يكـن الظّرف معتمدا على نفي أو استفهام.(2)

أما محمد حماسة عبد اللطيف فقد أضاف إلى أقسام الجملـة. الجملـة الموجزة وهي التي لا تتألف إلا من طرف واحد، حيث لا يعتـرف بالحـذف الواجب إذ لا داعي لتكالف الاعتداد به إذا كان العنـصر لا يمكـن ظهـوره مطلقا.(3) بمعنى أن المحذوف وجوبا لا يقدر وبناء على ذلـك قـسم الجملـة الموجزة إلى(4):

1. الجملة الاسمية الموجزة وشملت: الاسم المرفوع بعد لـولا الامتناعيـة بشرط أن تفيد لولا مع الاسم معنى مستقلا، الاسم المرفوع المعطـوف عليه اسم آخر بواو المعية، المصدر المضاف الواقع بعده حال لا تصلح لأن تكون خبراً، المصدر الذي يجاء به بدلا من اللفظ بفعلـه سـواء أريد به الإخبار أم الإنشاء.
2. الجملة الفعلية الموجزة: وشملت الفعل المضارع المبـدوء بـالهمزة أو النون أو تاء المخاطب، وفعل الأمر للمخاطب المفرد.
3. الجملة الجوابية الموجزة: وتشمل الإجابات الموجزة التي يـذْكر فيهـا عنصر واحد من عناصر التركيب إذا ذُكِر وحده فـي سـياق الإجابـة ويكون مفيدا، وكذلك أدوات الجواب كلّها جمل مفيدة في سياقها.

وقد أثار بعض الباحثين المحدثين في ثنايا حديثهم عن أقـسام الجملـة. مسألة مهمة هي مسألة«الفاعل الذي يسد مسد الخبر» نحو:

---

(1) عمايرة، رأي في بعض أنماط التركيب الجملي: 58.

(2) العزاوي، نعمت، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة:113.

(3) عبداللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية: 87-88.

(4) المرجع نفسه: 90-96.

أَمنجِز أنتم وعداً وثِقْتُ بِهِ   أمِ اقْتَفَيتم جميعاً نَهج عرقوبِ؟[1]

فقد أشار إبراهيم أنيس إلى أنّه لم يظفر للفاعل الذي يسد مسد الخبر حين يكون الوصف المنكّر مفردا ومستقلاً مع مثنى أو جمع؛ ولذلك شكّك بصحة ورود مثل هذا التركيب في كلام الفصحاء من العرب، وعد هذا التركيب كالجمل الفعلية المضارعية من حيث خلو الوصف من علامات التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والجمع.[2]

ولا بد من الإشارة إلى أن ما قاله أنيس إبراهيم قد لا يؤيد الأداء اللّغوي، فإذا كان القرآن لا يتيح لنا الحصول على شاهد واحد للجملة التي تحتوي على التركيب السابق الذي يكون إسناده أصليا، فإن في القرآن نفسه شواهد ارتبطت فيها الأوصاف المفردة بالمرفوعات بعدها دون أن يكون هناك تطابق بين الوصف وما بعده[3]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ ربنَا أَخْرِجنَا مِن هذِهِ الْقَريةِالظالِمِ أَهلُها﴾ [4] حيث لم يتطابق الوصف (الظالم) مع ما بعده وكذلك قوله تعالى: ﴿ذلك يوم مجموع له الناس﴾[5] حيث لم يتطابق الوصف (مجموع) مع نائب الفاعل "الناس".

فهذه نصوص موثوقة انتقضت فيها قاعدة المطابقة بين الوصف ومرفوعه، تثبت وجود الوصف المنكّر مفردا مستعملا مع الجمع[6]. وأما اعتبار هذا التركيب في قطاع الجملة الفعلية[7] فليس دقيقاً، ذلك أن هذا

---

(1) الأشْموني، نور الدين، شرح الأشْموني: 178/1، 216/2، الصبان، محمد، حاشية الصبان: 90/1، يعقوب، إميل، المعجم المفصل في شواهد النحو: 130/1. عرقوب: رجل يضرب به المثل في إخلاف الوعد

(2) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة: 319.

(3) صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 174.

(4) النساء، آية: 75.

(5) هود، آية: 103.

(6) وانظر، النمل:13، 69، فاطر: 27، 28.

(7) انظر: السامرائي، إبراهيم،النحو العربي، نقد وبناء: 80.

التركيب يعد صورة جديدة لبناء الجملة، تجمع بين تركيب الجملة الاسمية، ودلالة الجملة الفعلية، ففيها تكثيف لمعنيين هما الحدث والموصوف به، على أن الزمن فيه زمن سياقي وليس صرفيا، ولذا من الإجحاف أن يرد هذا التعبير الدقيق إلى صورة الجملة الفعلية فلو كان القصد فيه الدلالة على الحدث و زمنه فقط لما تجاوز العربي نطاق الجملة الفعلية إلى هذا التركيب.

ونحن بين متسائل عن كيفية تخريج النحاة لجملة : أقائم الزيدان حيث لا ينطبق عليها ما كان أصله مبتدأ وخبرا، و لا ما كان الأصل فيه فعلا وفاعلا[1] إلى داعٍ لإلغاء باب المبتدأ الذي يحتوي على فاعل يسد مسد الخبر بحجة أن قاعدة المطابقة بين المبتدأ أو تكملة الجملة تختلّ، كذلك عد هذا النوع من المبتدأ من صنع النحاة، و لم يكتَفِ بعضهم بما أوردوه من حجج واهية بل قالوا : و الصحيح أن يقال« ما قائمان الزيدان وما قائمون الزيدون » حتى لا تنتقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر.[2]

إن تيسير النحو مسألة مهمة، و لكن ليس على حساب الاستعمال اللغوي الذي ثبت وجوده بما جاء في كتاب الله والشواهد الشعرية المقطوع بصحتها ، كذلك فان تركيب «ما قائم الزيدان » ليس مساويا لتركيب « ما قائمان الزيدان » على أن من المحدثين من عالج هذا النوع من التراكيب تحت قسم خاص أطلق عليه « الجملة الوصفية ».[3]

وقبل الحديث عن الجملة الوصفية والتركيبات الجملية الوصفية عند صاحب كتاب « الجملة الوصفية » شعبان صلاح نذكر أنّه قسم الجمل إلى :

---

(1) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها: 81-82.

(2) ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي: 88-89.

(3) حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها: 103، عبداللطيف، محمد حماسة، العلامة الاعرابية: 85-86. صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 160.

فعلية و اسمية وشرطية وظرفية وهي قسمة الزمخشري وأضاف إليها الجملة الوصفية.[1]

ويعرف الجملة الوصفية بأنّها« تلك التي تبتديء بوصف يقع مسنداً، بعده مسند إليه مرفوع ، سواء كان الرفع على الفاعلية و ذلك بعد صفة الفاعل والمبالغة والصفة المشبهة وصفة التفضيل، أو على النيابة عن الفاعل وذلك بعد صفة المفعول بوجه خاص. ومن ذلك قولنا: قائم محمد، ناجح المجتهدان، أغدار صديقُك؟، ما حسن وجه فتاتك، هل أشرفُ منك أحد؟، وما مذموم فعلُك ».[2]

وبناء على ذلك يرفض أن تعتبر الجمل السابقة وما جاء على نمطها من قبيل المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر، كما قال النحاة القدامى، وإنّما هي من قبيل الجملة الوصفية[3] كذاك فرق بين الجملة الوصفية التي تستقلّ بنفسها وتفيد معنى تاما وبين التركيبات الجملية الوصفية، أو ما يسمى بالجملة الصغرى التي تأتي خبرا أو حالا أو نعتا.[4]

وعن كيفية إعراب هذا التركيب فإذا كانت الجملة الوصفية أصلية تفيد معنى تاما مستقلا فان الوصف يعرب فيها وصفا مرفوعا وما بعده إما مرفوعا على الفاعلية، إذا كان الوصف (صفة فاعل، صفة مشبهة،صفة مبالغة، صفة تفضيل) أوعلى النيابة عن الفاعل إذا كان الوصف صفة مفعول، أما في التركيب الجملي الوصفي فيعرب الوصف بحسب ما قبله.[5]

---

(1) صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 156-160.

(2) المرجع نفسه: 160.

(3) المرجع نفسه: 173.

(4) المرجع نفسه: 178-179.

(5) المرجع نفسه: 212-215، وانظر: عبداللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية: 85-86.

وعلى الرغم مما قاله بعض المحدثين من أن المصدر يستعمل استعمال الفعل وأنّه« ربما فات الأقدمين أن يلحقوه بالفعل »[1] إلا أننّا نرى أن الاستعمال لا يكفي وحده للقول بفعلية المصدر أو باسميته على السواء، وبناء على خصوصية المصدر التي تجعله يختلف عن الأفعال و الأسماء فيمكن القول بوجود « الجملة المصدرية » وتستوي في ذلك الجملة المصدرية الأصلية نحو: [ضربي زيدا قائما] والجملة المصدرية الثانوية أو الفرعية نحو:[عجبت من ضربك زيدا قائما].

والذي يحاول دراسة الأساليب العربية المختلفة يجد أن الجملة العربية ما زالت بحاجة إلى إعادة نظر، بحيث لا يعتمد فيها على الشكل والمضمون وحسب وإنّما تتعدى ذلك إلى دراسة عناصر أخرى كالموقف، والحالة الاجتماعية والنفسية والصوتية، وتضافر القرائن معا للوصول إلى تقسيم مقبول للجملة العربية يتناسب مع الواقع اللغوي وتعدد أنماطه.

8:1 الساد مسد غيره لُغةً واصطلاحاً:

1.8.1 السد لُغةً:

يقالُ سد وسد، وكل ما قابلك فسد ما وراءه، فهو سد وسد، وسد يسد سداداً وسدوداً.[2] والسد: إغلاقُ الخَلل وردم الثَلْم أو الثُلْمة أي الفُرجة، سده يسده سداً، فانسد واستَد. والسداد: ما سد به، والجمع أسِدة. وقالوا سِداد من عوز وسداد، أي ما يسد به الحاجة.[3]

وفي الحديث إن الصدقة لا تحلّ إلاّ لأحد ثلاثة وذكر منهم رجلاً «أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلّت له المسألة حتى يصيب قِواماً من عيش أو قال: سِداداً من عيش»[4].

---

(1) المنصوري، علي، الدلالة الزمنية: 130.

(2) الأزهري، أبو منصور محمد، تهذيب اللغة: 12/276-277.

(3) ابن الجبان،أبو منصور، شرح الفصيح في اللغة: 216، ابن سيده،علي، المحكم: 8/402، الجوهري،إسماعيل، الصحاح: 2/485. ابن منظور، لسان العرب: 3/207.

(4) ابن الحجاج، مسلم، صحيح مسلم: 7/133، النسائي، أحمد، سنن النسائي: 3/89.

والسد والسد: كل بناءٍ سد به موضع، والجبل، والحاجز. و«الساد فاعل من سددت الشيء سداً إذا منعت النفوذ فيه»[1].

ويقال رجلٌ مسدد: أي موفّق يعمل بالسداد والقصد وسـهم مـسدد أي مقّوم[2] ومن المجاز قولهم: هو يسد مسد أبيه، وهم يسدون مسد أسلافهم.[3]

وسد مسده أي قام مقامه وأغنى عنه وسد الرجل مسد أبيه أي قام مقام أبيه.[4] والمسد مصدر ميمي واسم مكان وزمان[5] ومسد المسد هـو الـسد أو مكان السد.[6]

2.8.1 الساد مسد غيره اصطلاحاً:

لعل هذا المصطلح أول ما يطالعنا عند سيبويه في كتابه، حيـث يقـول سيبويه: «هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده لأنّه مستَقر لما بعـده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كل واحدٍ منهما لا يستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا اسـتغنى عليهمـا السكوتُ، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبدالله [7].

وذلك قولك: فيها عبدالله. ومثله: ثَم زيد، وهاهنا عمرو، وأيـن زيـد، وكيف عبدالله، وما أشبه ذلك.

---

(1) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل: 16/1.

(2) لسان العرب: 210/3.

(3) الزبيدي،محمد، تاج العروس: 186/8.

(4) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط: 423/1، البستاني، بطرس، محيط المحيط: 402. البستاني، بطرس، قطر المحيط 256، الهادي: 328/2

(5) البستاني، بطرس، محيط المحيط: 402، البستاني، بطرس، قطر المحيط: 255-256

(6) الكرمي، حسن، الهادي : 329/2.

(7) سيبويه، الكتاب: 128/2.

فمعنى أين: في أي مكان، وكيف: على أية حالة. وهذا لا يكـون إلـا مبدوءاً به قبل الاسم؛ لأنّها من حروف الاستفهام فشُبهت بِهلْ وألف الاستفهام، لأنهن يستغنين عن الألف، ولا يكن كذا إلّا استفهاماً. »

والمتأمل لكلام سيبويه يرى أنّه يقصد أن شبه الجملة تَسد مسد الخبـر، ومثل ذلك أسماء الاستفهام (أين، كيف) وقد استغنى عليهما الـسكوت حتـى صارا بمنزلة المبتدأ والخبر، وهو بذلك يشير إلى أن الخبر قد يسِد مسده شبه الجملة التي قال النحاة عنها في مثل هذه الجمل: إنّها متعلقة بخبر محذوف.

ولم يرد هذا المصطلح في الكتاب سوى مرة واحدة في « باب ما يقـع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده». ويتراءى لنا أن هذا المصطلح قد شاع بـين النحاة المتأخّرين أكثر من شيوعه في مصنفات النحـاة المتقـدمين، إذ وردت اللفظة في المقتضب ثلاث مرات[1] وفي الأصول ست مرات[2].

كذلك لم نجد من القدماء من يعرف مصطلح "الساد مسد غيره " تعريفاً دقيقاً سوى بعض الإشارات التي نلمحها من خلال مظاهر هذا المصطلح في مصنفاتهم، ومن ذلك قول ابن الـسراج « وأصـحابنا { يقـصد البـصريين} يجيزون: إن قائماً زيد، وإن قائماً الزيدان، وإن قائماً الزيدون، ينصبـ ـ ـون، "قائماً" بإن، ويرفعون "زيد" بقائم على أنّه فاعل.

ويقولون: الفاعل سد مسد الخبر، كما أن «قائماً» قام مقام الاسم[3]. ولما لم يكن بالإمكان تقدير خبر في المثال السابق لم يلجأ البصريون الذين عرفـوا بتأويلاتهم المختلفة إلى القول بفكرة الحذف، ذلك أن التركيـب متكامـلٌ فـي دلالته،وتقدير الخبر غير ممكن ولا محوج إليه. بمعنى يحسن السكوت علـى هذا التركيب دون الحاجة إلى تقدير العنصر المفقود وفق النظريـة النحويـة، ولذلك لجؤوا إلى القول بفكرة " سد المسد" حتى تكتمل عناصر الجملة الإسنادية التي يجب أن تتوافر فيها أركان الإسناد.

وأعرب النحاة أقل" في قولهم " أقَل رجلٍ يقول ذاك" مبتدأ لا خبر لـه، والجملة الفعلية في موضع صفة .[4] يقول أبو علي الفارسي: والقياس فـي "

---

[1] المبرد، المقتضب: 66/2، 68، 234/3.

[2] ابن السراج، الأصول : 60/1، 232، 194/2، 237، 242، 361.

[3] المصدر نفسه: 232/1.

[4] الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 105-106.

أقل رجل يقول ذاك" وفي " خطيئة يوم لا أحيد فيه" أن يكون ما جـرى بعـد، أقلّ، وبعد خطيئة، قد سد مسد الخبر حملاً للكلام على المعنى فلم يحتج المبتدأ إلى خبر كما لم يحتج إليه في «أذاهب أخواك». [1]

وفي باب الحال اشترط النحاة في الحال التنكير بعد اسم معرفة، وعدت الحالُ فضلة في التركيب إلاسنادي، بمعنى أن حكمها أن تأتي بعد كلام تام لو سكِت عليه لاستقلّ بنفسه، فالحال لا تستقلّ بنفسها ولا يسنَد إليها وإنّما تكـون تابعة لغيرها.[2] يقول ابن السيد البطَلْيوسي: « وإنّما قلنا إنّها تأتي بعد كلام تام أو في حكم التام، لقولهم: ضربي زيداً قائماً، وأكثر شُربي السويق ملتوتاً، فهذه الأحوال لا يستغنى عنها، لأنّها سدت مسد خبر المبتدأ فلم يكن بد منها كما أنّه لا بد من الخبر»[3].

ففي الأمثلة السابقة نجد أن الحال قد تحولت من فَـضلة فـي النظـام التركيبي إلى عنصر إسنادي مهم هو الخبر الذي لا يمكن تقديره أو إضـماره بسبب تمام الكلام في الأمثلة السابقة. وهذا التحول في التراكيـب مـن أهـم مقومات ظاهرة سد المسد، ففيه خـروج علـى القيـاس النحـوي والقاعـدة المفتَرضة.

يعرف النحاة المبتدأ بأنّه: ما عدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبرٍ عنه أو كان وصفاً سابقاً لرافع انفصل عنه وأغنى عن الخبر.[4] والمراد بالوصف ما كان من الأسماء المشتّقة نحو، أضارب الزيدان. يقول ابن مالك:

---

(1) الفارسي، شرح الأبيات المشكِلَةِ الإعراب: 111

(2) البطَلْيوسي، الحال في إصلاح الخلل: 116، 143.

(3) نفسه: 140.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: 267/1. ومثال العدم الحقيقي للعامل: زيد كاتب، أما العـدم الحكمي فنحو «هل من خالق غيرالله» فاطر آية (3). على أن خالق مبتدأ عدم العامل عدماً حكمياً لأن(مِن) زائدة، فهي وإن وجدت لفظا معدومة حكماً.وقد قيـد المرفـوع بالانفصال؛ لأن المرفوع بالوصف لا يسد مسد الخبر إذا كان متـصلاً بـل إذا كـان منفصلاً فالمنفصل يعم الظاهر والضمير غير المتصل ويسدان مسد الخبـر المرتفـع بالوصف المذكور. انظر: ابم مالك، شرح التسهيل: 288/1.

"قد تقدم أن أحد قسمي المبتدأ وصفٌ يرفع ما يليه، ويسد مرفوعه مسد خبره، وإياه عنيتُ الآن بقولي: « ولا خبر للوصف المذكور» وبينت أن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل، لأن قولك: أضارب الزيدان؟ بمنزلة: أيضرب الزيدان؟ فكما لا يفتقر أيضرب الزيدان، إلى مزيد في تمام الجملة، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته. ولأن المطلوب من الخبر إنّما هو تمام الفائدة بوجود مسندٍ ومسندٍ إليه، وذلك حاصلٌ بالوصف المذكور ومرفوعه، فلم يحتج إلى خبر لا في اللفظ ولا في التقدير، ولهذا خُطئ من أعد هذا مع المبتدآت المحذوفة الأخبار لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبراً لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه، وهذا بخلاف ذلك.>>[1]

فابن مالك في كلامه السابق يرسم لنا صورة واضحة لمصطلح "الـساد مسد غيره" مع أنّه يخلط بين سد المسد ومصطلح آخر هو الاستغناء. ولو لـم يأت ابن مالك بلفظ الاستغناء في المثال السابق لكانت صورة " سد المسد" أدقّ صورة؛ ذلك أنّه أشار إلى شدة شبه التركيب بالجملة الفعلية مما يعني أن هـذا التركيب يجمع بين الجملتين: الفعلية من حيث المعنى وتمامه، والاسمية مـن حيث الشكل الذي يفترض وجود مسند ومسند إليه تتم بهما الفائدة، وهذا حاصل في الوصف المذكور ومرفوعه ولذلك لا يؤول النحاة فيه خبراً ، إذ لا فائـدة من ذلك بخلاف الحذف. فأبن مالك في حديثه يركز على فكرة رئيـسية فـي مفهوم " سد المسد" هي تمام الفائدة في التركيب مع عدم الحاجة إلى تقدير مالا فائدة منه؛ وإن من يحاول التقدير فكأنّه يزيد في التركيب ألفاظا لا حاجة إليها.

وفي الباب نفسه يذكر أبو حيان الأندلسي أن هذا التركيب قد أخذ شبهاً من باب الفاعل ومن باب المبتدأ، فمن حيث إن فيه فاعلا مسكوتاً عليـه، يـتم الكلام به فأشبه باب الفاعل، ومن حيث إن اسماً مرفوعاً لم يتقدمه رافع لفظي، أشبه باب المبتدأ، ولذا فإن فائدة الإسناد قد حصلت بوجود مسندٍ إليه، ولـذا لا حاجة لتقدير ما لا فائدة فيه[1]، على أن هناك من يرى أن حمل اسـم الفاعـل

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل: 272/1.

[1] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 270/3.

على الفعل لا مسوغ له إذ لا يشبه اسم الفاعـل الفعـل لا لفظـا ولا معنـى والمشابهة بينهما قائمة على العمل الذي يشبه رائحة الفعل لا معنى الفعل، فلا معنى للقول بالمجاراة اللفظية أو المعنوية بين اسم الفاعل والفعل.[2]

وقد ذهب بعض النحاة في تركيب " ضربي زيداً قائماً" إلى أن ضربي «مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأن المصدر واقع موقع الفعل، فمعنى ضربي زيداً قائماً: ضربت زيداً قائماً... فصار نظير: أقائم الزيدان»[3].

وإذا انتقلنا إلى الصبان نجده يقول في مسألة: سد جـواب لـولا مـسد الخبر":« وسد جوابها مسده: أي فهو عِوض عنه ولا يجمـع بـين العِـوض والمعوض، ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر... والمـراد بـسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله»[4]

فالصبان في تعريفه لمصطلح سد المسد" لم يتجاوز المعنى اللغوي لهذا المصطلح.

أما الخضري فيقول عن المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر: " «وليس المراد أن له خبراً محذوفاً، وهذا قام مقامه لأنّه لا يستحق حينئذ خبراً بل إنّـه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل»[5].

فالخضري في حاشيتة يشير الى أن هذا النوع من الابتـداء لا وجـود للحذف في تركيبه، وهذا ينطبق على ظاهرة " سد المسد" بشكل عام.

كذلك أشار إلى أن قولهم: إن " الزيدان" في ليس قائم الزيـدان" قـد سدت مسد خبر ليس «ظاهره أنّه في محل نصب خبرها، وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لأنها لا تستحقّ حينئذٍ خبراً بل فاعل اسمها نظير ما مر»[1].

---

(2) العبادي، أحمد، رسالة في اسم الفاعل:38.

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 288/3.

(4) الصبان، محمد، حاشية الصبان: 215/1

(5) الخضري، محمد، حاشية الخضري: 123/1

(1) الخضري، حاشية الخضري: 124/1

والمتأمل لمصادر هذا المصطلح لا يجد قالباً يحدد معالمه بعيداً عن غيره من المصطلحات، كما أن تعريف هذا المصطلح عند بعضهم يجيء ليلائم المثال المبسوط دون تحليل هذا المصطلح تحليلاً يتفق ومظاهره، كذلك فإنّهم يركّزون على تمام الكلام وحصول الفائدة وعدم التقدير في التركيب.[2]

أما المحدثون فنجدهم يعرفون " الساد مسد غيره " بمفهوم الاستغناء الاصطلاحي، يقول السيد رزق الطّويل:

« وهناك الاستغناء الاصطلاحي... الذي قال به النحاة عند تخلّف بعض شروطهم التي وضعوها لمصطلح معين، فيستبدلون به مصطلحاً آخر. كقولهم بالفاعل أو الحال الذي سد مسد الخبر.»[3]

وقد سار عبدالله بابعير في تعريفه لهذا المصطلح على نهج الطويل، فجاء متأثراً به من حيث الخلط بين مصطلحي الساد مسد غيره والاستغناء، ومن حيث إدراجه كثيراً من مسائل " سد المسد" في دراسته عن الاستغناء، مع أن أكثر مسائل الاستغناء مسائل صرفية.

يقول بابعير: « ويأتي " سد المسد" دالاًّ على المفهوم الاصطلاحي للاستغناء، من حيثُ إن الاستغناء عن الشيء يؤدي إلى وجود نقصٍ أو ثَلْمٍ في التركيب النحوي ودلالته، لا بد من سده، فيكون المستغنى به هو الساد هذا الثَلْم، فتستقيم العبارة من حيث دلالتُها، أما من حيثُ تركيبها، فيبقى عنصر من عناصر التركيب ناقصاً، يستَدل عليه بملاحظة أصل التركيب الجملي المفترض للعبارة. ولكن هذا العنصر المستغنى به "الساد" هو الذي اكتملت به دلالة العبارة فأغناها عن ذكر العنصر الناقص المستغنى عنه (المسدود مسده) أو تقديره، وهذا هو المفهوم الاصطلاحي لظاهرة الاستغناء»[1].

لكن ما جاء به بابعير يعتوره النقص من أوجه عدة أهمها:

---

(2) العيني، محمود، المقاصد النحوية: 326/1، السيوطي، الأشباه والنظائر: 113/6، الصبان، حاشية الصبان: 191/1.

(3) الطويل، السيد رزق، ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: 299.

(1) بابعير، عبدالله، ظاهرة الاستغناء في النحو العربي:27

أ) أن الباحث انطلق في تعريفه لمصطلح " سد المسد" من خـلال المعنـى اللغوي وهو إغلاق الخلل وردم الثلم، وتناسى أن له لسد معاني لغويـة عديدة تندرج تحتها هذه الظاهرة.

ب) أن الباحث قد وقع في الوهم حين خلط بـين المـصطلحين، ذلـك أن الاستغناء يعني إهمال أصل وحلول أصل مكانه في الاستعمال اللغـوي وقد يستخدم الأصل المهمل مما يدل على عملية التطور، ويدخل ذلك في صراع الأنماط اللغوية، في حين أن سد المـسد يعنـي صـورة مـن التراكيب فقد فيها أحد عناصر التركيب الافتراضية بشكل مطلق وغالبا ما يكون أحد ركني الإسناد ولا يوجد أصل تطورت عنه هذه الصورة.

ولعلّ ما ذهب إليه بابعير يعود إلى تأثره بما جاء في كتب القدماء مـن الخلط بين هاتين الظاهرتين. فاعتبر بابعير السد مرحلة لاحقة للاستغناء بمعنى أن الاستغناء يقوم- عنده – على إسقاط عنصرٍ في التركيب النحوي مع نقصٍ في دلالته، ولذا لا بد من سد هذا الثلم فتستقيم العبارة من حيثُ دلالتها. أما هذه الدراسة فترى أن المظاهر التي تندرج تحت هذه الظاهرة، مكتملة دلالياً لا كما ادعى بابعير.

ج.الاستغناء ظاهرةٌ لغوية يندرج تحتها مسائل صرفية ونحوية ودلالية، أما سد المسد فهي ظاهرة تركيبية تتمثل في غياب عنصر من عناصر الإسناد أو التركيب يسد مكانه عنصر ليغطي النقص الحاصل، فـي ضـرورة تـوفر جميع عناصر التركيب.

وكثيرةٌ هي الدراسات التي بحثت في الظّواهر اللّغوية كالحذف (مثلاً) فخلطت بينها وبين التّعويض، ثم تبين لدارسين أن التّعويض مرحلة مـا بعـد الحذف فليس كل ما يحذف يعوض عنه، وهـذه الـصورة التـي وردت فـي مصادر القدماء وفي الدراسات التي بحثت موضوع الحذف- بما فيـه، مـن الخلط_ ليست هي الصورة الوحيدة للخلط بين الظّـواهر اللغويـة المختلفـة. وبالأخص الخلط بين الساد مسد غيره و الظواهر اللغوية الأخرى.

ويعرف محمد التونجي مصطلح سد المسد بـ: « تركيب معنـاه حـلّ محلّ، وأغنى به عن ذكر المحذوف. فإذا قلت: «أذاهب أخوك؟» كانت "أخوك" فاعلاً لاسم الفاعل " ذاهب" سد مسد الخبر وإذا قلت عرفتُ من القادم" كانـت جملة " من القادم" قد سدت مسد المفعول به للفعل " عرفت"»[1].

وهذا التعريف فيه خلط بين سد المسد وغيره من المصطلحات فلـيس معناه أنّه أغنى عن ذكر المحذوف، إذ لا يوجد حذف أصلاً وقد أشار إلى ذلك كثير من العلماء القدماء[2] ولذا يصعب إدراج هذا المصطلح ضمن الحـذف؛ لأن المحذوف يقدر وقد لا يعوض عنه بعنصر جديد.

كذلك نستحوذ على مثل تعريف " التونجي" في معجـم الخليـل حيـث يعرف(سد مسد) بمعنى « أغنى عن ذكر الخبر أو المفعول أو المفعـولين، نحو: ما قادم أخواك. عرفتُ من البارع –عِلِمتُ لَلْبلاغَةُ إيجاز.»[3].

فهذا التعريف فيه خلط وفيه نقص من ناحية اقتـصاره علـى بعـض مظاهر سد المسد من خلال التمثيل.

أما التعريف الذي ترتضيه هذه الدراسة لمصطلح " الساد مسد غيـره" فهو: نمط من التراكيب لا تتوافر فيه العناصر الافتراضية للتركيب الجملـي، ومع ذلك يحسن السكوت عليه دلاليا، ويقوم عنصر آخر من عناصر التركيب مقامه في الإسناد والدلالة، ولا يجوز تقدير هذا العنصر المفقود أو التعـويض عنه بشيء، وبذلك يخرج من دائرة سد المسد التعويض والحذف والاستغناء.

3.8.1 مسوغات ظاهرة " سد المسد" في النحو العربي:

---

(1) التونجي، محمد، معجم علوم العربية: 238.

(2) انظر، ابن مالك، شرح التسهيل: 272/1. الخضري، حاشية الخـضري: 123/1

(3) عبدالمسيح، جورج، معجم الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي:235

لا بد لكل ظاهرة نحوية فكرية من مسوغات تبررها في اللغة؛ لئلا يكون وجودها عبثياً، وقد لمح النحاة بعض مسوغات "سد المسد" وأشاروا إلى بعضها في ثنايا مصنفاتهم، زيادة على أن هناك مسوغات أخرى تستشف من نظرية النحو العربي والأسس التي بنيت عليها.

وتكاد مسوغات سد المسد تدور في فلك الأصل النحوي والقاعدة التركيبية الافتراضية، وتعليل مظاهر الانحراف عنها، ومن هذه المسوغات:

1.3.8.1 الأصل النحوي ومراعاة القاعدة التركيبية:

وضع النحاة القدماء قواعدهم النحوية، محاولة منهم لإيجادِ أساسٍ يتكأ عليه في الكلام حتى يعد مقياساً للفصاحة بعيداً عن العبث بلغة القرآن، لكنهم في تأصيلهم لقواعدهم اختلفوا فيما بينهم، فمن المعروف أن النحاة البصريين لم يبنوا قواعدهم على القليل أو الشّاذّ، بل بنوا قواعدهم على الكثير المستعمل، بعكس النحاة الكوفيين الذين بنوا كثيراً من قواعدهم على القليل والشّاذّ والشّاهد المجهول القائل، ولذا اشترط البصريون في المسموع أن يكون كثيراً حتى يوصف بالاطراد، فعزفوا عن غير المطرد إلى المطرد، وبنوا على المطرد أصولهم التي تقوم في أساسها على وجود ركنين للجملة هما المسند والمسند إليه.

وجاءت هذه القواعد نتيجةً لِهدفٍ طالعنا به سيبويه في بداية كتابه وهو "استقامة الكلام" حيث يقول في " باب الاستقامة من الكلام والإحالة": إن الكلام منه مستقيم حسن نحو: أتيتُك أمسِ، ومحالٌ نحو: أتيتُك غداً، ومستقيم كذب، نحو: شربتُ ماء البحر، ومستقيم قبيح نحو: كي زيداً يأتيك، ومحال كذب نحو: سوفَ أشرب ماء البحر أمسِ.[1] فالاستقامة التي قصدها سيبويه لم تقتصر على المعنى وإنّما شملت المعنى والتركيب، فلو قالَ أحدهم شربتُ ماء البحر، فهو كلام مستقيم من ناحية التركيب، لكنّه كذب من ناحية المعنى، أما إذا قال: كي زيداً يأتيك، فهو من ناحية المعنى سليم، لكنّه قبيح من ناحية التركيب، فهو

---

(1) سيبويه، الكتاب: 1/25- 26.

تمثيلٌ لا يتَكلم به. وأول قواعد استقامة التركيب هي احتواء التراكيب على مسند ومسند إليه، فإذا افتقر تركيب الجملة الاسمية مثلاً إلى مبتدأ أو خبر تأول النحاة ذلك، فإذا كان التركيب متكاملاً من ناحية المعنى ومفيداً فائدة يحسن السكوت عليها، إلا أن هناك عنصراً إسنادياً مفتقَداً في التركيب عندها يبحث عن عنصر يحل محلّ العنصر النّاقص، فافتراض النحاة ضرورة توافر المسند والمسند إليه من أهم مسوغات القول بسد المسد في هذا الباب.

ولذا لا عجب أن يكون باب المبتدأ والخبر من أوسع الأبواب التي قالَ فيها النحاة بسد المسد، متكئين فيها على قاعدة نحوية مفادها وجوب احتواء كل تركيب على مسند ومسند إليه.

ومن الأمثلة التي رواها سيبويه عن الخليل ووصفها الخليل بالقبح: قولك: قائم زيدٌ، إذا لم تجعل قائماً مقدما مبنياً على الابتداء، فالحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، لكنّه وصفه بأنّه جيد على اعتبار " زيد" مبتدأ كقولهم: تميمي أنا، ومشْنوء من يشنُؤك. فإذا أرادوا جعل "قائم" فعلاً قبح لأنّه اسم.[1]

وقد نسب بعضهم هذا الرأي لسيبويه، لكن ابن مالك ذكر في باب الابتداء في كتابه شرح التسهيل أن من يزعم أن قول سيبويه في "قائم زيد " يعني به عدم الإجازة غير صحيح، ذلك أن من يدعي أن سيبويه لم يجز ذلك فقد قوله ما لم يقـ ل[2].

والحقيقة أن القول بالقبح في هذه المسألة يعود إلى " الأصل النحوي" إذ إن القاعدة النحوية للمبتدأ والخبر تخضع للأصل القائل:" الأصل في المبتدأ التّعريف وفي الخبر التّنكير" فلو قلت: "رجلٌ ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول: راكب من بني فلان سائر... فأصل الابتداء للمعرفة"[1] " أو ما قارب المعرفة من النكرات"[2].

أما علة اشتراط التعريف في المبتدأ فتعود إلى أنّه " لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ

---

(1) المصدر نفسه: 127/2.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: 273/1.

(1) سيبويه، الكتاب: 329/1.

(2) المبرد، المقتضب: 127/4.

التعريف، وإذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية."[3] وقد يعدل عن قاعدة وجوب الابتداء بالمعرفة إلى قاعدة فرعية هي: إذا أفادت النكرة فلا يمنع الابتداء بهـا[4].

ومن مظاهر العدول قولهم:" أقائم زيد" فهذا النّوع من الابتداء فيه مخالفة لما أصله النحاة من ضوابط للمبتدأ، ومن أوجه المخالفة:

1- أن المبتدأ المشتق يشترط فيه التّنكير على عكس ما قرروا في باب المبتدأ.
2- أن هذا النّوع من المبتدأ ليس محكوماً عليه وإنّما هو الحكم، وبعبارة أخرى هو المحكوم به[5] .
3- إذا أعرب الاسم المشتقّ مبتدأ لابد له من فاعل هو الاسم المذكور ولا يمكن استتاره لئلآ يعود على اسم متأخر.
4- أن هذه المخالفة هي لأجل المعنى وتكثيفه، وهذه المخالفة تضمن لنماذج هذا النّوع من المبتدأ الشيوع في مصادر النحو أكثر من النماذج العادية للباب نفسه.
5- أن هذه المخالفة أدت إلى لجوء علماء النحو إلى القول بسد الفاعل مسد الخبر، فهذا النموذج فيه مخالفة للأصول النحوية، وهي أن المسند إليه مسند في آنٍ واحد.

وذهب النحاة إلى أن الأصل في الجملة الإفادة فإذا لم تتحقق الإفادة فلا جملة، ولذلك حين توقف بعضهم عند الفاعل الذي يسد مسد الخبر، أشاروا إلى

---

(3) ابن مالك، شرح التسهيل: 289/1.

(4) المصدر نفسه، 289/1.

(5) عبدالعظيم، أحمد، المصطلح النحوي: 88.

سد تمام الكلام وحصول الفائدة مسد الخبر؛ لأن الكلام بمعنى الفعل ولا خبر في اللفظ، فحملوا الكلام على المعنى[1].

وقد أشار ابن جني إلى مثل هذا حين وضع باباً كاملاً أسماه " باب في إصلاح اللّفظ" يقول فيه:" اعلم أنّه لما كانتِ الألفاظ للمعاني أَزِمة، وعليها أدِلّة، واليها موصلة، وعلى المراد منها محصلة، عنيت العرب بها فأولتها صدراً صالحا من تثقيفها وإصلاحها"[2] وجعل ابن جني من مسائل إصلاح اللفظ عند العرب قولهم: لك مالٌ، فالمالُ مبتدأ وما قبله خبر فلو رمت تقديمه إلى المكان المقدر له لم يجز، لقبح الابتداء بالنكرة، فلما جفا ذلك في اللفظ أخر المبتدأ وقدم الخبر، وإنّما كان تأخره مستحسناً من قبل أنّه لما تأخر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ مع أنّه في المعنى مبتدأ ومن رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كفي مئونة هذا الاعتذار؛ لأنّه ليس مبتدأ عنده[3]. فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى لكنّه قبيح من ناحية التّركيب - حيث لا يبتدأ بنكرة_ أرادوا إصلاح اللفظ فأجروا عملية تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، فوقع المبتدأ موقع الخبر مع بقاء وظيفته النحوية (مبتدأ). فكذلك لما كان الكلام في "أقائم الزيدان" تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: سد فاعل (أقائم) مسد خبره.

وقد أشار ابن جني إلى أن "طريق إصلاح اللفظ كثير واسع"[1] ومعنى ذلك أن إصلاح اللفظ لا يقتصر على المسائل التي أوردها وإنّما قد تدخل مسائل سد المسد في هذا الباب، ويمكن حمل بعض مسائل هذه الظاهرة على فكرة إصلاح اللفظ، ومن ذلك أن من القواعد التي وضعها النحاة في باب

---

(1) انظر: الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 111، ابن مالك، شرح التسهيل: 372/1،العيني، المقاصد النحوية: 325/1-326، السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: 113/6.

(2) ابن جني،الخصائص: 313/1.

(3) نفسه، 318/1.

(1) المصدر السابق، 322/1.

الابتداء هي ضرورة وجود رابط بين المبتدأ والخبر، إذ لابد من رابط يرجع إلى المبتدأ فإما أن يكون ضميرا نحو: زيد قائم أبوه، أو تكرير المبتدأ بلفظه نحو: زيد قائم زيد، أو إشارة نحو " ولباس التقوى ذلك خير"[2] وقيل: إن العموم الذي يدخل تحته المبتدأ يسد مسد الضمير الراجع إليه نحو قول ابن ميادة:[3]

ألا ليتَ شِعري هل إلى أُم معمرٍ[4] سبيلٌ فأما الصبر عنها فلا صبرا

حيث أُعرب الصبر مبتدأ وخبره الجملة التي بعده (فلا صبرا) وسد العموم في قوله: "فلا صبرا" مسد الضمير الراجع إلى المبتدأ على أن مراده: فأما الصبر عنها فلا صبر لأحد عنها، وإذا نفى أن يكون لأحدٍ صبر عنها فصبره داخلٌ فيهـ ـا[5].

إذاً الرابط قد يكون متضمناً في معنى الجملة ولا حاجة إلى ذكره. وما قولهم بسد العموم- الذي يدخل تحته المبتدأ _ مسد الضمير إلاّ دليل على أن إصلاح اللفظ كان شغل النحاة على الرغم من تمام المعنى.

ونجد السيوطي يعالج مسائل عديدة في باب إصلاح اللفظ، ومن هذه المسائل مسألتا سد الفاعل مسد الخبر وسد الحال مسد الخبر. حيث يقول في "أقائم الزيدان": " إنّما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام، لأنّه فعل وفاعل، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعلٌ من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ: فقالوا: أقائم

---

(2) الأعراف: آية 26.

(3) ابن ميادة، شعر ابن ميادة: 134، سيبويه، الكتاب:386/1، بنصب الصبر في(فأما الصبر) على الحالية، ابن هشام، مغني اللبيب: 554/2، العيني، المقاصد النحوية:334/1، االأزهري، خالد، شرح التصريح: 165/1.

(4) في شعر ابن ميادة: أم جحدر وهي أم جحدر بن حسان من بني جذَيمة.

(5) المقاصد النحوية: 334/1

مبتدأ والزيدان يرتفع به، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف". [1]

كذلك عد من إصلاح اللفظ قولهم: " ضربي زيداً قائماً"، فهو كلام تام باعتبار المعنى، لكن لا بد فيه من إصلاح اللفظ لكون المبتدأ فيه بلا خبر عند بعضهم، ولذا يعربون ضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيداً مفعولاً به و"قائماً" حالاً سد مسد خبر المبتدأ، أما علّة عدم اعتبار " قائماً" خبراً ل" ضربي" هي أنّه "لا يصح أن يكون خبراً فيرتفع، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم، ولا يصح أن يكون حالا من زيد، لأنّه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو "ضربي"، لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من جملته، وإذا كان من جملته لم يصح أن يسد مسد الخبر، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً، فيه ضمير فاعل يعود إلى ضربي زيداً إذا كان قائماً، فإذا هي الخبر"[2].

وعد َمن إصلاح اللفظ بحجة تمام المعنى قولهم:" كل رجل وضيعتُه" فبعض النحاة لا يقدر خبراً في هذا النمط من أنماط الأداء اللغوي؛ لأن معناه مع ضيعته، فكما أنّك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة. فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير[1] والمتأمل لما جاء في باب إصلاح اللفظ فيما يخص ظاهرة سد المسد يجد أن إصلاح اللفظ في مجمله يدور في فلك الإسناد وضرورة توافر عناصر الإسناد اللّغوي أو ما يتعلّق بالإسناد، وخضوع النّص

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 162/1

(2) المصدر نفسه: 162/1- 163.

(1) السيوطي، همع الهوامع: 44/2 ، الصبان، حاشية الصبان: 217/1.

اللّغوي للقاعدة النّحوية الافتراضية، وهناك مسائل يبرز فيها سد المسد بسبب الأصل الافتراضي ومن ذلك، أن النحاة قد وضعوا أصلاً نحوياً هو أن الحال لا تجيء إلا نكرة، فإذا جاءت معرفة تأولوها، من ذلك قولهم: إن المصدر يسد مسد الحال كما جاء في قول لُبيد:[2]

فأرسلها العِراك ولم يذُدها ولم يشفِقْ على نَغَص الدخال[3]

يقول سيبويه:" كأنّه قال اعتراكاً، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام"[4] أما أبو علي الفارسي فقدرها بـ "معتَركة"[5] وقد أشار أبو علي الفارسي إلى أن هذا الباب لا يجوز فيه القياس لأنّه بالألف واللام، وقد وقع في موقع الحال، والحال لا تجيء بالألف واللام[6] وعلى الرغم مما قاله أبو علي الفارسي من أن مسألة وقوع الحال معرفة لا يجوز القياس عليها غير أنه يوجد شواهد في الكتاب عند سيبويه وعند أبي علي الفارسي نفسه جاءت فيها الحال معرفة بأل، ومن ذلك قولهم: مررتُ بهم الجماء الغفير[1] وغير ذلك من الأمثلة التي ذكرها سيبويه وجاءت معرفةً بالإضافة[2].

---

(2) العامري، لبيد بن ربيعة، الديوان: 108، سيبويه، الكتاب: 372/1، الفارسي، المسائل المنثورة: 15، البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل: 135.

(3) يذُدها: يحبسها، لم يشفِقْ: لم يبال أن ينغص عليها الشرب، الدخال: أن تشرب بعض الأتُن ثم ترجع فتزاحم الذي على الماء، والفاعل في أوردها هو الحمار الوحشي. انظر، الديوان: 108.

(4) سيبويه، الكتاب: 372/1.

(5) الفارسي، المسائل المنثورة: 1

(6) الفارسي، المسائل المنثورة: 15، الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية: 182-184

(1) سيبويه، الكتاب: 375/1، الفارسي، المسائل المنثورة:17. الجماء الغفير: الجمع الكثير. ابن منظور، لسان العرب: 27/5 (غفر)

(2) سيبويه، الكتاب، 373/1-375.

كذلك نجد الفارسي بعد ذلك يقول: نصب الجماء على الحالية لأنّها اسم وقع موقع المصدر دلّ على الكثرة، فلما دلّ على حدث كما يدل المصدر صار بمثابته[3]، حيث قاس "الجماء" على العِراك، وهذا من القياس الذي رفضه سابقاً فكيف يقيس على حكم مختلفٍ فيه؟!

إذاً هذا الاختلاف النابع من الأصل النحوي أدى إلى القول بأن يقع المصدر المعرفة موقع الحال ويسد مسدها.

والمسائل التي فيها خروج على الأصل المفترض في ظاهرة سد المسد متعددة، فعزوف النحاة عن غير المطّرد إلى المطّرد، واتكاؤهم على القاعدة النحوية كان وراء ظهور مصطلح "الساد مسد غيره" ووراء ظهور الجمل ذات الاعتبارين: التامة باعتبار المعنى، النّاقصة باعتبار التّركيب.

2.3.8.1 تقسيمات النحو:

صنف النّحاة أنماط الأداء اللّغوي أصنافا متعددة وفق اعتبارات مختلفة، ومن هذه التقسيمات تقسيم النّحاة الجمل إلى جملٍ لها محلّ من الإعراب وجمل لا محلّ لها من الإعراب، ومن الجمل التي عدها النحاة لا محلّ لها من الإعراب جملة جواب القسم، وقد تجتمع جملة القسم وجملة الشرط التي لها محلّ من الإعراب في تركيب واحد، فيضطر النحوي إلى القول "بسد المسد".

يقول سيبويه في باب الجزاء إذا كان القسم في أوله: إن قولك" والله إن أتيتني لا أفعلُ، لا يكون إلاّ معتمدةً عليه اليمين. ألا ترى أنّك لو قلت: واللهِ إن تأتِني آتِك لم يجز. ولو قلت: واللهِ من يأتِني آتِه كان محالاً... لأن اليمين لآخِرِ الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين."[1] فجعل الجواب للقسم لتقدمه وقد سد جواب القسم مسد جواب الشرط، لكن سيبويه بعد ذلك يقول: " وتقول: أنا واللهِ إن تأتني لا آتِك؛ لأن هذا الكلام مبني على أنا. ألا ترى أنه

---

(3) الفارسي، المسائل المنثورة: 17.

(1) سيبويه، الكتاب: 84/3.

حسن أن تقول: أنا واللهِ إن تأتني آتِك، فالقسم ها هنا لغو. فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه. ألا ترى أنك تقول: لئن أتيتني لا أفعلُ ذاك، لأنّها لام قسمٍ.ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل؛ لأن الآخِر لا يكون جزماً."[2]

ومعنى ذلك أن الجواب يكون للمتقدم منهما سواء أكان القسم متقدماً أم الشرط هو المتقدم. ومن هذه التأويلات، قولهم في إعرابهم لقوله تعالى: " ولئن قُتِلتم في سبيل اللهِ أو متّم لمغْفِرةٌ من اللهِ ورحمةٌ خير مما يجمعون"[3] إن اللام موطئة لقسم محذوف وجوابه قوله:" لمغفِرةٌ" وهو ساد مسد جواب الشرط عند الزمخْشَري.[4] وقد حمل البعض قول الزمخشري السابق على أنّه تفسير معنى لا إعراب، إذ لا يعني بذلك أن الجملة من غير حذف[5].

ففي تأويل النحاة للآية السابقة وخلطهم بين ظاهرتين مختلفتين هما الحذف وسد المسد محاولة منهم لتبرير المعنى مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة النّحوية، ففي التركيب السابق نجد جملة جواب الشّرط التي لها محل من الإعراب عندهم قد تقدمت عليها جملة جواب القسم التي لا محلّ لها من الإعراب، ويضم الجملتين تركيب واحد بمعنى متكامل، لكن استحالة إعمال الشيء وعدم أعماله في آن واحد جعلت أبا حيان الأندلسي يقول: وحاصل ما ذكر أنّهم إن أرادوا تفسير المعنى فيمكن أن يقال، وإن أرادوا تفسير الإعراب فلا يصح؛ لأن كلاً من الشرط والقسم يطلب جواباً على حده، فالشّرط يقتضيه من جهة العمل، فيكون في موضع جزم، والقسم يطلبه من جهة المعنى من غير عمل فلا موضع له من الإعراب، ومحالٌ أن يكون الشيء له موضع من الإعراب ولا موضع من الإعراب[1]، وعلى الرغم من اعتبار القدماء جملة القسم جملة لا محلّ لها من الإعراب، إلاّ أن لبعض المحدثين وجهة نظر

---

(2) المصدر نفسه: 84/3

(3) آل عمران: آية 157.

(4) الزمخشري، الكشّاف: 226/1، السمين الحلبي، الدر المصون: 456/3-457.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 510/2-511، الدر المصون: 457/3.

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 509/2-511، وانظر، ابن هشام، مغني اللبيب: 454/2-457.

مفادها أن جملة القسم قد يكون لها محل من الإعراب، فقد تقع خبراً نحو:" محمد ليذهبن "، " محمد لقد سافر" وقد تقع في محل نصب مفعول به نحو: " ظننتُ أخاك لقد سافر"، والذي رجحه فاضل السامرائي هو أن جملة جواب القسم قد يكون لها موضع ربما لا يكون بحسب مجيئها في الجملة[2].

كذلك يتضح أثر تقسيمات النحو في اعتبار القدامى المصدر في قطاع الأسماء، وحين واجهوا التركيب الذي يبتدأ فيه بمصدر يحتوي على حالٍ تسد مسد الخبر، بدأت التأويلات عندهم فقيل الخبر محذوف، واختلف في تقديره، وقيل بعدم الحذف، وقيل بعدم صلاحية الحال لأن تكون خبراً، وقيل بسد الحال مسد الخبر، وقد أشار السيوطي إلى اختلاف النحاة في إعراب جملة "ضربي زيداً قائماً"[3].

فهذه التأويلات المختلفة قد ترجع إلى اعتبار المصدر من الأسماء على الرغم من إعمال المصدر عمل الفعل، حيث يحمل المصدر في المثال السابق وما حمل عليه طابع الاسمية من الناحية الشكلية، وطابع الفعلية من ناحية العمل والدلالة على الحدث.

3.3.8.1 العامل النحوي:

بنيت النظرية النحوية على مسألة العامل في النحو العربي، وله أثر بين في بروز ظاهرة سد المسد، ويمكن معرفة أثر العامل في نشوء مصطلح "سد المسد" من خلال تأمل بعض مسائل هذا المصطلح :

لقد أشار النحاة إلى أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها[1] والعكس صحيح. وبناء على ذلك أعرب النحاة جملة " أنت ظالم" في قولهم: " أنت ظالم إن فعلت" مبتدأ وخبراً وقد سدت الجملة مسد جواب الشرط[2].

---

(2) السامرائي، فاضل، الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: 221-222.

(3) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: 8/281-289.

(1) المبرد، المقتضب: 2/66.

(2) الفارسي، شرح الأبيات المشكِلَةِ الإعراب: 100-101.

وقد علّق السيوطي على القول بأن " أنت ظالم" سدت مسد جواب الشرط بأن ذلك "ربما أوهم أن " أنت ظالم" جواب مقدم، ومعاذَ الله أن يقَدم جواب الشرط، وإنّما قوله: أنت ظالم دالٌ على الجواب، وساد مسده فأما أن يكون هو الجواب فلا"[3]. وما رد السيوطي السابق إلا لتأثره بنظرية العامل النّحوي، فالأصل في الجملة هو " إن فعلتَ فأنت ظالم" فلما قدمت " فأنت ظالم" حذفت الفاء، والذي نراه أن القول إن (أنت ظالم) قد سد مسد جواب الشرط أقل كُلفةً من التقدير الذي لا طائل تحته. وإذا كان السيوطي يرى أن السد يقوم على الحذف في الجملة السابقة، فإنّنا نرى أن السد في التركيب السابق لا يتضمن الحذف، وأن الداعي للقول بالسد في هذه المسألة هوعدم إعمال حروف الجزاء فيما قبلها. وهذا يجيء في باب إصلاح اللفظ.

وفي النّداء يقدر بعض النحاة العامل في المنادى " أدعو أو أنادي" مستندين في هذا إلى أنّه لابد من وجود عامل في المنادى على الرغم من اختلافهم فيه إلا أنّنا نلمح عند بعضهم مخالفة لذلك حيث يقول ابن جني في الخصائص في " باب في الاعتلال لهم بأفعالهم":

" إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى،ألا ترى أنّهم يقولون: الذي في الدار زيد، وأصله الذي استقر أو ثبت في الدار زيد، ولو ظهر هذا الفعل هنا لما أحال المعنى، ولو أزال غَرضاً، فكيف بهم في ترك إظهاره في النّداء؛ ألا ترى أنه لو تُجِشم إظهاره فقيل: أدعو زيداً، وأنادي زيداً لاستحال أمر النّداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنّداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب:"[1] فإشارة ابن جني هذه تفيد أن العامل ليس الفعل، بدليل أنّه لو حاولنا إظهار الفعل لتحول الأسلوب من إنشائي إلى إخباري. وعلى الرغم مما جاء عند ابن جني إلا أن من النّحاة

---

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر: 14/4

(1) ابن جني، الخصائص: 187/1.

من قال: إن الياء سدت مسد الفعل أدعو[2] وعلّة القول بذلك هي فكرة العامل النحوي وأثره في التراكيب.

وكذلك نلحظ أثر العامل في قولهم: " هذا بسراً أطيب منه رطَباً"[3] حيث اختلف في عامل بسراً فقيل اسم الإشارة، وقيل العامل هو أطيب وقيل العامل فعلٌ محذوف وتقدير الجملة: هذا إذا وجِد بسراً أطيب منه إذا وجِد رطَبا، حيث حذف الظّرف وما أضيف إليه سداً بالحال مسده، وعامل الظرف عند الإسفَرائيني هو "أطيب" لصحته؛ ذلك أن عمله في الأول عمل الفعل الصريح ولذلك تقدم بسرا عليه، وفي الثاني عمل المعنى فامتنع التّقديـم[4].

فتقدير النحاة السابق سببه العامل النّحوي الذي أدى إلى القول بسد الحال مسد الظرف، ومن أثر العامل في هذا المصطلح ما جاء عند النحاة في "ضربي زيداً قائماً" حيث لا يصح أن يكون (قائماً) حالاً من زيد " لأنّه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو "ضربي"، لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من جملته، وإذا كان من جملته لم يصح أن يسد مسد الخبر، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً، فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير ضربي زيداً إذا كان قائماً، فإذا هي الخبر"[5] إذاً رفضهم لجعل المبتدأ هو العامل في الحال أدى بهم إلى كل هذه التقديرات التي من جملتها سد الحال مسد الظرف أو مسد الخبر ويتبين لنا من كل ما ذكرناه أن للعامل أثرا بالغا في بروز ظاهرة سد المسد، كذلك يتبين لنا أن النحاة لم يكتفوا بإسنادهم العمل إلى العامل الظاهر، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فحين اشترطوا الصدارة لأسماء الاستفهام وأسماء الشرط مثلا قالوا: إن

---

(2) السيوطي، همع الهوامع: 34/1، الصبان، حاشية الصبان: 141/3.

(3) البسر: التمر قبل أن يرطِب لغضاضته، واحدته بسرة. ابن منظور،لسان العرب: 58/4 (بسر)

(4) الإسفرائيني، محمد، لباب الإعراب: 102.

(5) السيوطي، الأشباه والنظائر: 162/1-163.

هذه الأسماء لا يعمل ما قبلها فيها في حين يعمل فيها ما بعدها، فنتج عن هذا ظهور مصطلح التعليق.

4.3.8.1 العلة النحوية:

اهتم القدماء بالعلة النحوية اهتماما بالغا، حتى أفرد بعضهم للعلّة مصنفات خاصة كالعِلَل للزجاجي، والعِلَل لأبي الحسن الوراق، وخصصوا لها أبواباً في مصنفاتهم، ومن ذلك ما جاء عند ابن جني في الخَصائص، حيث قسم النّحاة العلل إلى عِلّة وعلّة العلّة، ويذكر ابن جني أنّه إذا سئل أحدهم عن علة رفع الفاعل قيل: ارتفع بفعله، فهذه تسمى علة. أما إذا قيل: لم صار الفاعل مرفوعاً؟ وأجيب ارتفع بإسناد الفعل إليه. فهذه تسمى علّة العلّة. وإذا زاد السائل بقولـه: ولم صار المسند إليه مرفوعاً؟ فإذا أجيب: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى. فهذه تسمى علّة علّة العلّة[1] ويسمي ابن جني العلّة الثانية والثالثة شرحاً وتفسيراً وتتميماً للعلّة الأولى[2]، ولما كان للعلّة دور في تفسير كثير من قضايا النحو والصرف، فإن لعلة الحمل على المعنى (تمام المعنى) دوراً بارزاً في توجيه كثير من القضايا[3]، وقد ذكر أبو البركات الأنْباري أن الحمل على المعنى في كلام العرب أكثر من أن يحصى[4].

---

(1) ابن جني، الخصائص: 174/1.
(2) المصدر نفسه: 174/1، 175.
(3) المصدر نفسه: 413/2-437.
(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 777/2.

(1) من العلل التي ذكرها السيوطي: علة سماع، علة استثقال، علة استغناء، علة تعويض، علة قرب ومجاورة، علة تغليب،علة أصل وغيرها. انظر السيوطي، الاقتراح:71-73.

كذلك أشار السيوطي إلى أن العلل المطّردة في كلام العرب كثيرة[1] ومنها علّة الحمل على المعنى[2].

ومن المواضع التي كان للعلّة أثر في بروز ظاهرة سد المسد فيهما، ماجاء في إعراب قوله تعالى: أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْراهِيمُ [3] فقد أعرب الزمخْشَري "راغب" خبراً مقدماً لأنّه أهم عندهم، فالعناية موجهة إلى الرغبة "وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد، وفي هذا سِلوان وثَلْج لصدر رسول الله –صلّى الله عليه وسلم_عما كان يلقى مثل ذلك من كفار قومه"[4]، أما أبو البقاء العكْبري فقد أعرب الضمير (أنت) فاعلاً أغنى عن الخبر[5].

وقد حمل صاحب (الفلك الدائر على المثل السائر) الآية على المعنى، حيث إن همزة الاستفهام تستدعي الفعل، فالاستفهام يكون من فعل، فإذا فرضت شيئاً مجرداً عن فعل لم يستفهم عنه فأجروا قوله "أراغب" مجرى "أترغب"[6].

---

(2) السيوطي، الاقتراح: 72.

(3) سورة مريم: آية 46.

(4) الزمخشري، الكشاف: 413/2.

(5) العكْبري، أبو البقاء، التِبيان في إعراب القرآن: 876/2.

(6) ابن أبي الحديد،عز الدين عبدالحميد،الفلك الدائر على المثل السائر: 256

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 194/6.

واختار أبو حيان أن يكون راغب مبتدأً معتمداً على أداة الاستفهام وأنت فاعلٌ سد مسد الخبر[1] ورجح هذا الرأي بوجهين أحدهما أنّه ليس فيه تقديم ولا تأخير فرتبة الخبر التّأخير عن المبتدأ[2]. والثاني أنه لا يلزم فيه الفصل بين العامل ومعمولـه بما ليس معمولا للعامل، فـ"عن آلهتي" متعلق بـ" راغب" فإذا جعِلَ" أنت " فاعلاً فقد فصل بما هو كالجزء من العامل، بخلاف جعله خبراً، فإنه ليس معمولا لـ"راغـب"[3].

كذلك حمل أبو البقاء العكبري قوله تعالى: فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ [4] على المعنى حيث أعرب"حسبه" مبتدأ وهو اسم فاعل بمعنى الكافي على أنّه هشام، مغني اللبيب: 615/2.

في الأصل مصدر أريد به اسم الفاعل، والفاعل "جهنم" سد مسد الخبـر[5].

وقد ذكر السيوطي أنَ من حمل النّظير على النظير لعلة المعنى جواز: غير قائم الزيدان حملاً على ما قائم الزيدان[6].

---

(2) أبو حيان، البحر المحيط، 195/6، الخضري، حاشية الخضري: 126/1

(3) أبو حيان، البحر المحيط، : 195/6، السمين الحلبي، الدر المصون: 7/ 606، ابن

(4) سورة البقرة: آية 206.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن:168/1، أما الأوجه الأخرى لإعراب حسبه فهي:

أ) أن حسب مبتدأ وجهنم خبره والتقدير: كافيهم جهنّم.

ب) أن حسب اسم فعل، لكنهم اختلفوا فيه هل هو اسم فعل ماضٍ (كفاهم) أو فعل أمر: (ليكفهم)، إلّا أن إعرابه ودخول حرف الجر عليه يمنع كونه اسم فعل.

ج) أن حسب من الأسماء الملازمةس للاضافه ولا يتعرف بإضافته إلى معرفة، تقول: مررت برجلٍ حسبك، ويكون مبتدأ مجرورا بباء زائدة، ويكون خبراً فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنّث. انظر: الدر المصون:2/ 355.

(6) السيوطي، الاقتراح: 66.

(1) الأزهري، شرح التصريح: 157/1.

إذا المقصود بحمل الكلام على المعنى، ليس توافق التراكيب في المعنى وحسب، وإنّما تمام الكلام وإفادته فائدة يحسن السكوت عليها أيضا.

4:1 الساد مسد غيره بين القياس والسماع

تفاوت موقف النحاة من مسائل سدّ المسد من حيث القياس والسماع، فمنهم من حمل بعض مسائلها على السماع، ومنهم من أجاز القياس على بعض مسائلها، ومنهم من عد ما خرج عن القاعدة التي أوجدتها ظاهرة سد المسد من قبيل الضرورة الشّعرية أو الشّاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه. ولذا حاول أكثرهم تأويلها بما يتفق مع القواعد النّحوية، وأصل التركيب الافتراضي.

ومن ذلك ما اشترط فيه النحاة البصريون في الوصف الواقع مبتدأ العامل عمل فعله أن يعتمد على نفي أو استفهام نحو: ما قائم الزيدان أو أقائم الزيدان.

فقاسوا التراكيب السابقة على الفعل كذلك قاسوا على "ما قائم الزيدان" غير قائمٍ الزيدان. فعوملَ غير قائم معاملة "ما قائم" لأن المعنى واحد على اعتبار أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد([1]).

أما الكوفيون وتبعهم الأخْفَش الأوسط من البصريين فقد أجازوا أن يعمل اسم الفاعل دون اعتماد على نفي أو استفهام، وحجتهم في ذلك السماع، لقول الشاعر:[2]

خبير بنو لِهبٍ[3] فلا تك ملْغياً مقالةَ لِهبي إذا الطير مرتِ

---

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: 273/1، العيني، المقاصد النحوية: 329/1، الأزهري، شرح التصريح: 67/2، الصبان، حاشية الصبان: 192/1، الخضري، حاشية الخضري: 126/1

(3) بنو لِهب: قبيلة من الأزد عالمون بزجر الطير والعيافة، وهي أن يعتَبر الطير بأسمائه ومساقطه فيستسعد أو يتشاءم به. انظر: العيني، المقاصد النحوية:329/1، الخضري، حاشية الخضري: 126/1.

فإذا كان القياس يشترط الاعتماد، فإن في السماع ما يخالف ذلك. لكن البصريين أولوا البيت بأن الوصف خبر مقدم، وأنّه لم يطابق المبتدأ في الجمع لأن باب فعيل على وزن المصدر كصهيل لا يلزم فيه المطابقة[1] وجعلوه على حد "ظهير" في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [2]

إذاً البصريون اتكؤوا على القياس في حين اعتمد الكوفيون والأخفش على السماع من كلام العرب.

كذلك اختلف النحاة في وقوع الجملة الاسمية حالا مصحوبة بالواو سادة مسد الخبر، فمنع بعضهم ذلك، بحجة أن الحال لا تسد مسد الخبر إلّا إذا كانت اسما منصوبا، في حين أجاز ذلك الكسائي والفراء، مستندين إلى ما ورد في السماع وهو قول لبيد : [3]

عهدي بها الحي الجميع وفيهم قبل التفرّق ميسِر ونِدام [4]

كذلك أجاز الكسائي إتباع المصدر المذكور في : "ضربي زيدا الشديد قائما " اتباعا للقياس [5] مع أن الجمهور لم يجيزوا ذلك لغلبة معنى الفعل على ضربي مع عدم السماع.[6]

فالملاحظ أن الكسائي يراوح بين السماع والقياس فيما يخص مسائل سد المسد، على أن القياس هو الغالب عنده خاصة في سد الحال مسد الخبر.[7]

---

(1) العيني، المقاصد النحوية: 329/1، الصبان، حاشية الصبان: 192/1.

(2) سورة التحريم: آية 4.

(3) العامري، لبيد، الديوان: 160 وفيه، عهدي بها الإنس الجميع... ، سيبويه، الكتاب: 190/1، الشَنتَمري، الأعلم، تحصيل عين الذهب: 154 ابو حيان، التذييل والتكميل: 306/3ابن منظور، لسان العرب: 198/4 (حضر).

(4) النِدام: جمع نديم، الجميع: المجتمعون، الميسر: القمار.

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل: 307/3، الصبان، حاشية الصبان: 218/1.

(6) الصبان، حاشية الصبان: 218/1.

(7) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 304/3-311، السيوطي، همع الهوامع: 48/2.

وورد دخول " ليت" على أن ومعموليها، كما في "ليت أنّك عندي" حيث ذهب النحاة إلى أن "أن ومعموليها" يسدان مسد جزأي (ليت)، وطرد بعضهم القياس على "ليت" في لعل وكأن ولكن، فقالوا: لعل أنّك منطلق، كأن أنك منطلق، لكن أنّك منطلق، من غير ما سماع مما دفع أبا عمر بن إسحاق الجرمي (ت225هـ) إلى القول بأن " هذا كله رديء في القياس لأن هذه الحروف إنّما تعمل في المبتدأ، "وأن" لا يبتدأ بها"[1] ومع أن دخول ليت على أن رديء في القياس عند بعضهم إلا أن دخول ليت على أن كثير من السماع على معنى ودِدت[2].

إذاً القياس قد يخالف بما جاء في السماع، وقد يفهم من كلام الجرمي أن هذه المسألة يتوقف فيها على السماع فلا يقاس عليها، فهي من مسائل سد المسد السماعية.

أما أبو علي الفارسي فقد رفض القياس على بعض مسائل سد المسد وأجاز القياس في بعضها. ومن المسائل التي رفض القياس فيها قولهم: " إن في الدار قائماً أخواك" على أن قائماً اسم إن وأخواك فاعل لـ(قائماً) سد مسد خبر إن وفي الدار ظرف. حيثُ رفض أبو علي قولهم السابق وذلك أن (إن لما نصبت "قائما" احتاجت إلى مرفوع لأنّها مشبهة بالفعل، فلما كان الفعل لا يستغني بالمنصوب عن المرفوع، فكذلك لا يستغنى بمنصوبها عن مرفوعها، ولا يشبه هذا الابتداء، وذلك أن المبتدأ إنّما هو مرفوع بغير عامل، فإذا أنت جئت له بما يسد مسد خبره جاز)[3] ومعنى ذلك أنّه إذا جاء في كلام العرب نحو المثال الذي ذكره أبو علي، فإنّه يعتبر من السماع الذي لا يقاس عليه.

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل: 154/5.

(2) المصدر نفسه: 156/5.

(3) الفارسي، المسائل المنثورة: 71-72

كذلك رفض أبو علي الفارسي القياس على بيت الفَرزدق:[1]

وإنّي لراجٍ نَظْرةً قِبلَ التي لعلّي_ وإن شَطت نَواها_ أزورها[2]

وقد وجه أبو علي البيت على النحو التالي فقال:

" الوجه فيه أنّه لما جرى " أزورها" خبراً لـِ "لعلّ" سد "أزورها" مسد الصلة التي يجب أن تكون خبراً، فكأنه أراد: التي أزورها، فأغنى ذكر "أزورها" خبراً لـِ "لعلّ" عن ذكره لها قبل "لعلّ" والمعنى على التقديم... ولا ينبغي أن يقاس على هذا، ولا يؤخذ به، وكأن الذي حسن هذا طول الكلام وذكر الجزاء في الصلة، وقد رأيتُ طولَ الصلة يجوز فيه مالا يجوز إذا لم تطل"[3].

إذاً الأصل: وإنّي لراجٍ نظرةً قبل التي أزورها لعلي وإن شطت نواها. فهذا هو المعنى الأصلي للجملة، لكن تأخير أزورها بعد لعلّ وجعل أزورها خبراً لـِ(لعلّ) وسادة مسد الصلة أمر لا يقاس عليه عند الفارسي، فهو أمر سماعي. لكننا نجد الفارسي يقول في مسألة أخرى من مسائل سد المسد:

والقياس في "أقل رجلٍ يقول ذاك" أن يكون ما جرى بعد أقلّ من الكلام قد سد مسد الخبر، فحمِلَ الكلام على المعنى ولم يحتج إلى خبر كما لم تحتج إليه في قولك" أذاهب أخواك"[4] ومعنى ذلك أنّه لم يرفض القياس في جميع مسائل سد المسد وإنّما قاس على بعضها حملاً على المعنى، وربما يكون هذا القياس هو القياس الاستعمالي وهو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً وإنما تطبيق للنحو[5].

---

(1) الفرزدق، همام، الديوان: 106/2، الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب : 435، الاشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي:180/1، البغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب: 464/5، وفي الخزانة: وإني لراجِ

(2) عجزه في الديوان: لعل_ وان شقت علي_ أنالها، رمى نظره نحو كذا: توجه نحوه، النوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قُرب أو بعد، شطت: بعدت.

(3) الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 437.

(4) المصدر السابق: 111.

(5) حسان، تمام، الأصول: 174.

وقد أجرى ابن عصفور الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر لا مجرى الجثَث[1]، ولذا يسد الحال مسد خبره، واستدل على صحة ذلك بقول البعيث بن حريث[2]:

خيالٌ لأم السلسبيل ودونَها مسيرةُ شهرٍ للبريدِ المذَبذَبِ[3]

فقد أعرب "خيال" مبتدأ مرفوعاً جاز الابتداء به لأنّه موصوف والخبر محذوف سد الحال (ودونها مسيرة شهرٍ) مسده، وساغ ذلك لأن الخيال لا حقيقة له جسمية[4].

ومعنى ذلك أن ابن عصفور قد أجاز القياس في مسألة من مسائل سد المسد وهي سد الحال مسد الخبر مع أن المبتدأ ليس مصدراً مضافاً إلى فاعله. أما ابن مالك فقد راوح بين السماع والقياس إلا أن القياس هو الغالب عنده في مسائل ظاهرة سد المسد. وقد اعتمد في إجازته –مع القبح- إعمال اسم الفاعل غير المعتمد متكّئاً في ذلك على الشواهد التي جاءت عن العرب، وذكر أن هذا الرأي هو مذهب سيبويه أيضاً، ولذا قال: " ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قوله ما لم يقل"[5].

كذلك أجاز قياس " ليس قائم الزيدان" على غير قائم الزيدان على أن غير أجريت مجرى ما في "ما قائم الزيدان"[6] وأجاز كذلك " ضربي زيدا قائم" والتقدير: ضربي زيداً وهو قائم، وقاسها على حذف المبتدأ المقرون بالفاء في

---

(1) الجثث: مفرد جثة وهي اسم الذات أو ما يدرك بإحدى الحواس نحو: رجل هرة، وسمي كذلك اسم العين أو اسم الجوهر، انظر: عبدالمسيح، جورج، الخليل 262

(2) أبو تمّام، حبيب، الحماسة: 218/1، أبو حيان، التذييل والتكميل: 3/ 305، يعقوب، أميل، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: 1 /400.

(3) المذبذب: الذي لا يستقر

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل: 305/3.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل: 273/1.

(6) المصدر نفسه، 274/1-275.

جواب الشرط وهو أضعف، ولذا فإن إجازة حذف المبتدأ المقرون بواو الحال أولى[1].

وقد اشترط النحاة في التركيب الذي تسد فيه الحال مسد الخبر أن يكون المبتدأ مصدراً أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ، أما إذا صلحت الحال لأن تكون خبراً لعدم مباينتها للمبتدأ فإنّه يتعين رفعها خبراً.

فلا يجوز نحو: ضربي زيداً شديد، ولذا حكموا على قول العرب "حكمك مسمطاً"[2] بالشذوذ والتقدير: حكمك لك مثبتاً[3] وجاء شذوذه نتيجة لخلوه من الشروط المعتبرة في نحو " ضربي زيداً قائماً" حيث نصب مسمطا مع صلاحية الحال للخبرية، ولكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الحال[4].

وعلى الرغم من اعتبار النحاة لـ"حكْمك مسمطاً" شاذاً إلا أن ابن مالك حمل عليه قول النابغة الجعدي:[5]

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا   سواها ولا في حبها متراخيا

حيث قدره بـ" لا أُرى باغياً، فحذف الفعل، وجعل " باغياً" دليلاً عليه، وهو أولى من جعل " لا" رافعة "لأنا" اسماً، ناصبة باغياً خبراً، فإن إعمال " لا" في معرفة غير جائز بإجماع"[1] ويمكن توجيه " حكمك مسمطاً" بأنّه قطع إعرابي

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: 282/1-283.

(2) الميداني، أحمد، مجمع الأمثال: 212/1، رقم: 1133 وفيه "حكمك مسمط"، شرح التسهيل: 325/1، ابو حيان، التذييل والتكميل: 289/3، ابن هشام، أوضح المسالك: 205/1 المسمط: المرسل الذي لا يرد، اللسان، 323/7 (سمط)

(3) ابن مالك، شرح التسهيل: 325/1-326.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: 325/1، الصبان، حاشية الصبان: 220/1

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 325/1، ابن هشام، تخليص الشواهد: 294، ابن هشام، مغني اللبيب:265/1، السيوطي، الأشباه والنظائر:110/8، الصبان، حاشية الصبان: 253/1.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: 325/1- 326.

لأجل المعنى ولفت انتباه السامع، فالحكم الصادر عن الشخص ليس كحكم غيره، ويبرز هذا التميز من خلال المخالفة الإعرابية أو ما يسمى بالشذوذ على الرغم من تمام المعنى.

غير أن ابن مالك قد خرج على القياس في بعض مسائل سد المسد مستنداً إلى ما جاء في السماع، من ذلك أن النحاة قد ذكروا أن جواب لولا يسد مسد الخبر، لكن ابن مالك خص ذلك بالكون المطلق نحو لولا زيد لأكرمتُ عمراً، أما إذا أُريد كون مقَيد لا دليل عليه لم يجز الحذف، وحجته في ذلك السماع ومنه قولـه صلى الله عليه وسلم لعائشة، "لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية "أو قال بكفر" لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله..."[2] فهذا من الكون المقيد الذي لا دليل عليه. أما إذا أُريد كون مقيد مدلول عليه فجاز إثبات الخبر وحذفه نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، فيجوز إثبات حموه وحذفه لأن المعنى مفهوم[3].

وعلى الرغم من قوله بالحذف في هذه المسألة، إلا أنّنا نجد أنّه قد خَرج على الأصل المفترض أو القياس بحجة السماع مستنداً إلى الحديث النبوي، ومن المعروف عن ابن مالك كثرة احتجاجه بالحديث النبوي، فها هو يبني قاعدة على الحديث ويرفض القياس لأجل السماع وبالتالي رفض أن يسد جواب لولا مسد الخبر إذا كان كوناً مقيداً ليس عليه دليل.

إذاً راوح ابن مالك بين السماع والقياس بحسب المسألة النحوية التي تتضمنها ظاهرة سد المسد.

ويعد أبو حيان من أكثر النحاة اعتداداً بالسماع في هذه المسألة، ومن ذلك أنّه ذكر أن الكسائي يجيز " ضربي زيداً الشديد قائماً" وقد منع أبو حيان ذلك بحجة " أن الموضع موضع اختصار، ولم يرد به سماع، ولا يجوز أن يقع

---

(2) ابن الحجاج، مسلم، صحيح مسلم: 90/7، وانظر في اختلاف الروايات: البخاري، أبو عبدالله، صحيح البخاري بشرح الكرماني: كتاب العلم،151/2-152، صحيح مسلم: 88/7-97،العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري: 299/1، شرح التسهيل:276/1، الأزهري، شرح التصريح: 178/1.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل: 276/1.

المصدر في موضع هذه الحال؛ لأنّه لا مناسبة بينه وبين الزمان؛ لأنّهم إنّما عدلوا إلى الحال المشتقة للمناسبة، وهذه المناسبة لا تحفظ إلا مع صورة الحال الأصلية، ولا يجوز التجوز في الحال لكونها كالظرف، لأنّه لا يتجوز في الشيء الواحد مرتين"[1] كذلك ذَكَر أبو حيان أنّه لا حجة لابن عصفور في إجرائه الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر فتسد الحال مسد خبره وحجة أبي حيان هي أن " سد الحال مسد خبر المبتدأ ينبغي أن يقتصر به على مورد السماع لأنّه شيء خارج عن القياس، فلا يجوز ذلك إلا فيما سمِع، وهو أن يكون المبتدأ مصدراً أو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما قُدر بالمصدر."[2]

على أنّنا لا ننكر أنّه قد استند إلى القياس والسماع معاً في بعض المسائل، فجعل ما جاء عند البصريين من أن الوصف يرفع الضمير المنفصل في: أذاهب أنتما؟ وما ذاهب أنتم هو الصحيح[3]؛ وذلك لاستنادهم إلى القياس والسماع، أما القياس فنابع من "أن الصفة إذا جرت على غير من هي له برز منها الضمير المرفوع بها، نحو: زيد هند ضاربها هو، بلا خلاف بين أحد من النحويين... ولو وقع الفعل موقعه لم يبرز الضمير فيه، بل كنت تقول: زيد هند يضربها. فكما خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع مع أنّه جار مجراه، فكذلك لا ينْكر أن يخالف اسم الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه في "أقائم أنتما"[4]

وأما السماع فقول الشاعر:[1]

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل: 307/3.

(2) المصدر نفسه: 304/3.

(3) المصدر نفسه، 253/3- 254.

(4) المصدر نفسه، 254/3.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: 269/1، أبو حيان، التذييل والتكميل: 255/3 العيني، المقاصد النحوية: 327/1، الصبان، حاشية الصبان : 191/1 .

خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

فـ "أنتما" مرفوع بـ "وافٍ"، لكن مذهب النحاة الكوفيين يقوم على عدم الجواز، ذلك أن الوصف الذي يرفع فاعلاً سد مسد الخبر عندهم يجري مجرى الفعل فكما لا يجوز أن ينفصل الضمير في "أيقومان وأيقومون" فكذلك لا ينبغي أن ينفصل في الوصف الذي يجري مجرى الفعل ولذا وجب عندهم أن يقال: أقائمان أنتما؟ وأقائمون أنتم؟ على أن الفعل مستقل بنفسه والاسم الذي فيه ضمير مستتر غير مستقل بنفسه، فلذلك احتاج إلى رافع وهو أنتما وأنتم[2].

إذاً أبو حيان في المسائل التي ذكرناها لا يقتصر على القول بالسماع في بعض المسائل وإنّما يحاول التوفيق بين ما جاء على القياس والسماع، وهذا يعود لطبيعة المسألة وطبيعة الاحتجاج فيها.

وأشار الخضري إلى بعض مسائل سد المسد السماعية في حاشيته ومن ذلك أنّه ذكر أن النحاة قد أعربوا أقلّ في قولهم:(أقل رجلٍ يقول ذلك) مبتدأ لا خبر له والجملة صفة النكرة سدت مسد الخبر وأردف ذلك بقوله: إن هذا سماعي، بمعنى أن الأصل أن لا تسد الصفة مسد الخبر[3].

يتبين لنا مما سبق أن النحاة القدماء قد اختلفوا في مسائل سد المسد من حيث القياس أو السماع باختلاف المسألة التي يدرسونها، والسؤال الذي يطرح الآن هو: هل يقاس على حكم اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه؟.

ذكر السيوطي أن من القدماء من أجاز أن يقاس على الأصل المختلف في حكمه إذا قام الدليل عليه، على أن هناك من منع ذلك؛ لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً؟

وأجيب بأنّه يجوز أن يكون فرع لشيءٍ أصلاً لآخر، كقياسهم عمل إلّا، بنصب المستثنى على عمل ياء النداء المختلف فيها[1].

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل: 254/3.

(3) الخضري، حاشية الخضري : 123/1.

(1) السيوطي، الاقتراح: 69.

وبناء على ما جاء عند السيوطي فإن الأصل في مسائل سد المسد أنّها سماعية إلا أن النحاة بشكل عام قد خرجوا على ذلك وقاسوا عليها، فأصبحت متفرعة، كما أنّهم قاسوا على الأصل المختلف في حكمه في بعض المسائل، فمكنوا بذلك القياس من أداء دوره الذي وضع من أجله.

الفصل الثاني

مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والظواهر اللغوية الأخرى

1:2الساد مسد غيره والحذف.

الحذف لغة: هو الإسقاط والقطع، ومنه حذفت الشَعر إذا أخذت منه. [1]

وقد نبه سيبويه إلى وقوع الحذف في اللغة في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض، حيث يقول : " اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون... فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك، لم يك، ولا أدر ..."[2]

فالحذف قائم على إسقاط جزء من الكلام أو كله، وهو عارض أي أن الأصل عدم الحذف.

وذكر ابن فارس أن الحذف من سنن العرب، حيث يقولون : "و اللهِ أفعلُ ذاك " والمراد " لا أفعلُ " ونحو قولهم : "أتانا عند مغيب الشمس أو حين " والمراد : أو حين كادت تغرب.[3]

ويقرر ابن جني أن الحذف يعتري الجملة والمفرد والحرف والحركة.[4] ولا خلاف بين النحاة على إقرار الحذف، وعلى ضرورة تقدير المحذوف لأجل المعنى أو مقتضى الصناعة ولذا وضعوا شروطاً وقواعد للحذف، أما شروط الحذف فهي

كثيرة.[5] لكنّنا نرى أن وجود دليل على المحذوف متمثلاً في القرائن المختلفة وعدم اللبس في المعنى هي أهم شروط الحذف ، وذلك لانتقاض بعض الشروط ولاختلافهم في بعضها.

وقد وضع النحاة قواعد للحذف منها، حذف ما لا معنى له أولى من حذف ما جاء لمعنى[1] كذلك إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على

---

(1) الزبيدي: تاج العروس : 121/23،123 (حذف)

(2) سيبويه ، الكتاب : 25/1.

(3) ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة :211.

(4) ابن جني ، الخصائص :362/2.

(5) انظر: المبرد،المقتضب:72/2، ابن جني، الخصائص:282/2-288،ابن هشام،مغني اللبيب:670/2-675.

(1) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف :649/2.

قلته أولى لتقل مخالفة الأصل[2] وغيرها من القواعد.[3] لكن أهم هذه القواعد التي تعنينا في دراسة مصطلح " الساد مسد غيره " هي القاعدة التي تنص على أن التركيب إذا أمكن فيه الحذف وعدمه عندها يحمل التركيب على عدم تقدير المحذوف وهو أولى من تقدير المحذوف،[4] حيث يدور مصطلح سد المسد في فلك هذه القاعدة.

ويمكن تحديد ملامح الفرق بين الحذف وسد المسد بما يلي :

1. إن الحذف مظهر من مظاهر الاختصار وعدم التكرار في الغالب، أما سد المسد فنمطٌ من أنماط التركيب الجملي لا يقع في نطاق الاختصار.
2. إن الحذف عارض وهو خلافٌ للأصل، في حين أن تراكيب سد المسد تراكيب يمكن اعتبارها أصلاً.
3. يمكن في الحذف تقدير المحذوف بإظهاره أو إضماره، بينما لا يمكن ذلك في التراكيب التي تقع في إطار سد المسد، حيث لا يقدر فيها لا إضماراً ولا إظهاراً، وفي الحذف لا يكون إلاّ ثم مقدر يمكن تحديده وتحديد موقعه، أما سد المسد فلا.
4. قد يسقط في الحذف عنصر من عناصر التركيب أو قد تسقط العناصر كلها لدليل ،وهو التغيير في ظاهرة الحذف،فلا يعقبه غيره،فالمسقَط في ظاهرة الحذف-إذا دلّت الدلالة عليه-كان بمنزلة الملفوظ به[1] أما سد المسد فليس قائماً على الإسقاط.
5. إن الحذف لا بد فيه-في بعض مسائله- من التقدير لتكتمل عناصر الجملة التركيبية وليكتمل المعنى، أما سد المسد فلا يستقيم معه التقدير،

---

[2] ابن هشام ، مغني اللبيب : 680/2 ، الزركشي ، البرهان في علوم القرآن :104/3.

[3] انظر ، الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف : 398/1 ، 544/2-548، ابن هشام مغني اللبيب : 678/2 ، 682.

[4] الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : 104/3.

[1] بابعير،ظاهرة النيابة:86.

لأن الساد مسد غيره لا حاجة له بالتقدير بل لا يستقيم التقدير معه، وذلك يعود إلى تمام المعنى في تراكيبه.

6. إن الحذف يشمل النواحي التركيبية والصرفية، أما سد المسد فيختص بالجانب التركيبي فقط.

1:1:2 مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والحذف.

قسم النحاة الحذف إلى قسمين : واجب وجائز، فالجائز ما قامت قرينة لفظية أوحالية على الحذف من غير إقامة شيء مقامه[2] ومن ذلك الحذف حذف الخبر جوازاً في بعض الآراء نحو: " خرجتُ فإذا السبع "والتقدير : خرجتُ فإذا السبع واقفٌ .على أن يكون "إذا" ظرف زمان للخبر المحذوف غير سادة مسده.[3] كذلك فإن من حذف الخبر جوازاً قولهم : من عندك؟ زيد، وفي العطف نحو : زيد قائم وعمرو.[4]

أما حذف الخبر وجوباً فقد ذكر النحاة أن الخبر يحذف وجوباً إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية، وهو ما سماه سيبويه "إضمار ما يبنى على الابتداء " و[5]منه لولا عبدالله لكان كذا وكذا، فكأنّه قال لولا عبدالله كان بذلك المكان لكان كذا وكذا.

ولم يشِر سيبويه إلى سد المسد في هذه المسألة،والذين أشاروا إلى سد المسد في هذا النوع من الابتداء هم النحاة المتأخرون، وعلة حذف الخبر وجوباً عندهم هي أن الخبر معلوم بمقتضى لولا وهي الدلالة على امتناع لوجود(امتناع الجواب لوجود المبتدأ) وجاز الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب وحلوله محله.[1]

---

(2) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : 193/1.

(3) ابن مالك ، شرح التسهيل : 275/1.

(4) ابن مالك ، شرح التسهيل : 275/1 ،ابن هشام ، أوضح المسالك :199/1.

(5) سيبويه، الكتاب : 129/2.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون : 410/1-411، السيوطي،همع الهوامع : 40/2-41،

فهذا من الخلط بين سد المسد والحذف، وقد ذكرنا سابقاً أن سد المسد ليس فرعاً عن الحذف. ولعلّ قولهم بالحذف في هذه المسألة يعود إلى نظرتهم إلى التركيب وخلو الجملة الاسمية بعد لولا من الخبر، وأما قولهم بسد المسد في المسألة نفسها فعائد إلى المعنى ولمحهم معنى الخبر في الجواب، ومن باب التوسع في دلالة سد المسد.

ومن المسائل التي خلط النحاة فيها بين سد المسد والحذف، مسألة العامل في المنادى،فقد نسب الصبان إلى المبرد قوله بجواز نصب المنادى بحرف النّداء لسده مسد الفعل في اللفظ والعمل.[2]

في حين جعِلَ هذا الموضع من مواضع إضمار أو حذف الفعل العامل في المنادى،لكثرة الاستعمال.[3]

فقد يكون هذا من الخلط بين الحذف وسد المسد، ومن الخلط عند النحاة أيضاً ما ذكره ابن الحاجب من الالتزام بحذف الخبر لسد غيره مسده قولهم : أقائم الزيدان؟ وأكرم منك زيد.[4]

وتظهَرُ ملامحُ هذا الخلط بين الحذف وسدّ المسدّ عند ابن الحاجب من خلال مايلي:

1. يكاد النحاة يجمعون على أن تركيب "أقائم الزيدان " وما شابهه تركيب تام لا يوجد فيه خبر محذوف.[1]

2. أن النحاة الذين ذكروا حالات وجوب حذف الخبر لا يذكرون هذا التركيب في مواضع حذف الخبر وجوباً.

الأزهري ، شرح التصريح: 178/1-179.

(2) الصبان، حاشية الصبان: 141/3.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر : 310/2، الصبان ، حاشية الصبان : 141/3.

(4) ابن الحاجب،الإيضاح في شرح المفصل : 195/1.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل : 273/1، السيوطي ، الأشباه والنظائر : 162/1.

(2) الأزهري،شرح التصريح:75/2.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب:674/2.

(4) ابن هشام،شرح قطر الندى:125-126.

ومن مظاهر الخلط ما ذهب إليه ابن مالك من حذف التاء في نحو :"إقام الصلاة واستنار البدر" على أن الأصل إقامة واستنارة،فحذفت التاء لسد المضاف إليه مسدها[2].

وفي هذا القول تجاهل لشرطٍ من شروط الحذف وهو ألا يكون المحذوف عوضاً عن شيءٍ محذوف [3] ومن المعروف أن التاء قد جيء بها عوضاً عن عين إقامة، فكيف يحذف ما كان عوضاً عن محذوف.

ثم إن القول بسد المسد في هذه المسألة من الخلط الذي وقع فيه النحاة، وذلك أن سد المسد مسائله تركيبية، وقد يكون لها علاقة بنواحٍ صرفية، كما في " أقائم الزيدان" حيث يشترط في هذا النوع من الابتداء أن يكون مشتقاً، أما في المثال الذي ذكره ابن مالك فالقضية لها علاقة بالتخفيف أكثر من كونها تركيبية.

أما ابن هشام فقد أشار في شرح قطر النّدى إلى وجوب حذف الخبر قبل جواب "لولا" والقسم الصريح والحال الممتنع كونها خبراً، وبعد واو المصاحبة الصريحة.[4] ولم يقل ابن هشام بسد المسد في هذه المواضع لكننا نجده يقول في تخليص الشواهد:"وقد منع الفراء وقوع الجملة الحالية السادة مسد خبر المبتدأ فعلية، نحو: ضربي زيداً يقوم."([1])

وقد رد ابن هشام على الفراء بقول العرب : سمع ُأذني زيداً يقول كذا([2])، وكذلك قول رؤبة بن العجاج:([3])

---

(1) ابن هشام،تخليص الشواهد:211.

(2) المصدر نفسه:212.

(3) سيبويه،الكتاب:191/1،الشَنْتَمري،الأعلم،تحصيل عين الذهب:154،ابن مالك،شرح التسهيل:285/1،أبو حيان،التذييل والتكميل:306/3،ابن هشام،تخليص الشواهد:212،العيني،المقاصد النحوية:383/1.

(4) الأزهري،شرح التصريح:252/2-253.

(5) سيبويه،الكتاب:520/3،ابن يعيش،شرح المفصل:91/3،ابن هشام،مغني اللبيب:685/2،العيني،المقاصد النحوية:210/1،السيوطي،الأشباه والنظائر:85/1.

(6) الثَغام:جمع ثَغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر،يشبه الشاعر الشيب بثمرها،يعلّ من العلل والإعلال وهو الشرب الثاني،يسوء الفاليات:يحزن من يفلين الشعر،فالية من فِلي.انظر،المقاصد النحوية:211/1.

ورأي عينَي الفتى أباكا يعطي الجزيلَ فعليك ذاكا

فابن هشام وإن لم يصرح بسد المسد في هذه المسألة إلا أنّه في رده على الفراء يقر بسد الحال مسد الخبر، مع أنّه أشار إليها سابقاً في باب الحذف. فهذا من الخلط الذي وقع فيه النحاة بين سد المسد والحذف.

وقد اختلف النحاة في وجوب حذف جواب الشرط أو سد ما تقدم الشرط مسد الجواب نحو: "أنت ظالم إن فعلتَ" أو نحو" أقوم إن قمتَ" فليس المتقدم بجواب عند كثير من النحاة لأن أداة الشرط لها صدر الكلام، وحملوا الأمثلة السابقة على الحذف، في حين ذهب الكوفيون وتبعهم المبرد إلى أنّه لا حذف في الجمل السابقـ ـة[4] وقد حملَ النحاة على عدم الحذف قول عمرو بن معد يكرب : [5]

تراه كالثغامِ يعل مِسكاً يسوء الفالياتِ إذا فَلَيني[6]

يقول العيني في يسوء وما بعدها«والظاهر أن الجملة قد سدت مسد جواب إذا فليني»[1].

ومعنى ذلك أنه قد حمل المسألة على ظاهرها، وقال بسد ما تقدم الشرط مسد جواب الشرط.

في حين نجد السيوطي يشير إلى أن معنى(أنت ظالم إن فعلت) هو (إن فعلت فأنت ظالم) ورفض اعتبار (أنت ظالم) جواباً مقدماً، ولذا يرى أن(أنت ظالم) دال على الجواب وساد مسده، فأما أن يكون هو الجواب فلا. [2]

ومعنى ذلك أن النحاة قد اختلفوا في هذا النمط من الجمل فقد قال بعضهم بسد جواب الشرط المتقدم مسد جواب الشرط المتأخر، في حين ذكر السيوطي أن هذه المسألة لا يمكن حملها على عدم الحذف، وإنّما تحمل على الحذف، كذلك فإن مفهوم سد المسد في هذه المسألة عنده يتعلق بالدلالة والمعنى لا

---

(1) العيني،المقاصد النحوية:211/1.

([2]) السيوطي،الأشباه والنظائر:14/4.

بالناحية الإعرابية، ولذا فإن هذا الخلط عنده قد يكون نابعاً من عدم استقرار مصطلح سد المسد.

إن خلط النحاة بشكل عام بين سد المسد والحذف، وقولهم بفكرة الحذف وجوباً في بعض المسائل لسد شيء مسد المحذوف، مسألةٌ هدفها إصلاح اللفظ على حساب تمام المعنى، ولا ندري لماذا قبل النحاة أن يسد الفاعل مسد الخبر مع الوصف المشتقّ ولم يتطرقوا للحذف فيه، ورفضوا تعميم الحكم في المواضع التي تكلفوا فيها التقدير نحو قولهم بحذف الخبر بعد لولا الامتناعية على الرغم من وجود ما يسد مسد الخبر.

ومثل هذا الخلط بين الحذف وسد المسد نجده عند المحدثين في دراستي"ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي"لـ(طاهر حمودة) و"الحذف في المثل العربي"،لـ(عبد الفتاح الحموز) حيث جاءت الدراستان متأثرتين بما في مظان النحو القديمة من الخلط بين المفهومين.

وقد يكون سبب هذا الخلط هو عدم استقرار مصطلح سد المسد عند النحاة القدامى وعلماء اللغةِ المحدثين، ولذا فإن هذا الخلط غير مقصور على الحذف وسد المسد وإنّما تعداه إلى مصطلحات أخرى.

لقد تسامح النحاة في إطلاق الألفاظ للدلالة على مستويات التغيير المختلفة في البِنى اللّفظية والتركيبات،من غير تحديد دقيق لهذه المسميات،ولذا فإن نقلها من مستوى اللفظة المعجمية إلى المعنى الاصطلاحي شابه الخلط ولعلهم«كانوا يقصدون في كثيرٍ من الأحيان المعنى اللغوي للكلمة المستخدمة لا المفهوم الاصطلاحي لهـا». [1]

---

[1] بابعير،ظاهرة النيابة:1.

2.2 الساد مسد غيره والاكتفاء.

الاكتفاء لغة واصطلاحاً:

كفى يكفي كِفايةً إذا قام بالأمر، ويقال: استكفيتُه أمراً فكفانية، وكفاك هذا الأمر أي حسبك، وكفاه الأمر إذا قام فيه مقامه. [2]

" ومن سنن العرب الكف. وهو أن يكفّ عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكلام." [3] وقد عد الزركشِي الاكتفاء قسماً من أقسام الحذف [4] ولذا فالاكتفاء عنده يعني:" أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر، ويخص بالارتباط العطفي ... ثم ليس المراد الاكتفاء بأحدهما كيف اتفق؛ بل لأن فيه نكتة تقتضي الاقتصار عليه." [1]

وقد مثل الزركشِي للاكتفاء بأمثلة كثيرة[2]منها:" وله ما سكن في الليل والنهار"[3]والمراد: " وما تحرك " وإنّما آثر ذكر السكون لغلبته على المخلوق من الحيوان أو لأن كل متحرك يصير إلى السكون... [4]

إذاً الاكتفاء يلتقي مع الحذف ويدور في فلكه سواء أكان في العطف أم في غيره، لكنّنا آثرنا جعل الاكتفاء قسماً خاصاً في تحديدنا لملامح الخلاط بينه وبين سد المسد، وذلك يعود إلى أن النحاة بشكل عام يقولون في تركيب (أقائم الزيدان) إنّه تركيب لا حذف فيه لا لفظاً ولا حكماً، على

---

[2] ابن منظور، لسان العرب: 15/225-226(كفي).

[3] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: 215، وانظر:السيوطي، المزهر: 1/338.

[4] أقسام الحذف عند الزركشي هي: الاقتطاع وهو ذكر حرف من الكلمة واسقاط الباقي، والضمير والتمثيل وهو أن يضمر من القول المجاور لبيان أحد جزأيه نحو قول الفقيه: النبيذ مسكر فهو حرام، فإنّه أضمر: وكل مسكرٍ حرام، كذلك من أقسام الحذف عنده الاكتفاء...انظر البرهان في علوم القرآن: 3/117-134.

[1] الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 3/118.

[2] المصدر نفسه: 3/119-123.

[3] سورة الانعام: آية 13.

[4] الزركشي،البرهان في علوم القرآن:3/119.

أنّنا نجد منهم من قال بالاكتفاء في هذه المسألة، مما يعني أن الاكتفاء يختلف عن الحذف أو أن ما نعده خلطاً بين الاكتفاء وسد المسد قد يكون نابعاً من المعنى اللغوي (قام مقـام).

إذاً أهم مظهر للاختلاف بين سد المسد والاكتفاء هو أن سد المسد لا وجود للحذف لا لفظاً ولا حكماً في التراكيب التي تقع في إطاره، أما الاكتفاء فإنّه تابع للحذف. ومع ذلك فقد نجد خلطاً أو ما نسميه خلطاً عند النحاة بين سد المسد والاكتفاء،على أن هذا الخلط قليل مقارنة مع الخلط بين سد المسد والظواهر اللغوية الأخرى،كذلك فإن الخلط بين سد المسد والاكتفاء قد يرجع إلى المعنى اللغوي.

وقد أشار ابن مالك إلى سد الحال مسد خبر المصدر في " ضربي زيداً قائماً، وقيامك محسناً"[1]إلا أنّه في موضع آخر قال بحذف الخبر والاكتفاء بالحال نحو" حكمك مسمطاً ،مع أن هذا الاكتفاء شاذّ. [2]

فلم يكتف ابن مالك بالخلط بين سد المسد والحذف بل أضاف إلى ذلك القول بالاكتفاء،فقد يكون الخلط نتيجة للتقارب اللغوي بينهما من ناحية والتوسع في تعميم دلالة سد المسد وعدم استقرار المصطلح من ناحية أخرى.

ومن الخلط أيضاً ما جاء في التذييل والتكميل لأبي حيان حيث إن«دخول (ليت) على (أن) شاذّ في القياس، لكنه كثير في السماع، قال الفراء: جاز ذلك لأن معناها: وِددتُ. وسدت(أن) وصلتها مسد(اسم ليت) وخبرها... وفي الغُره: تكتفي (ليت) بـ (أن) مع الاسم، ولا تكتفي بـ (أن) مع الفعل عند المحققيـن»[3].

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل:279/1.

[2] نفسه:109/2.

[3] أبو حيان،التذييل والتكميل:156/5.الغرة:كتاب لابن الدهان(ت 569 ه) .

فالخلط واضح بين مصطلحي سد المسد والاكتفاء،وربما يكون الاكتفاء المقصود هو الاكتفاء اللغوي لا الاصطلاحي،إذ كيف يقول بسد المسد الذي لا يقوم على الحذف أصلاً ثم يتبعه بقوله بالاكتفاء الذي عد من أقسام الحذف.

أما ابن هشام فتتضح ملامح الخلط بين سد المسد والاكتفاء عنده في قوله : " وأما منع الجمهور لنحو " قائم الزيدان " فليس لأنّه لا مسوغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهر لوجهين: أحدهما: أنّه لا يكفي مطلق ٍالإعتماد، فلا يجوز في نحو"زيد قائم أبوه" كون (قائم) مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه.والثاني: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنّما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل..." [1]

فقد أشار إلى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر في الموضع السابق، لكننا نجده يقول في موضع آخر في توجيه " أقائم أنت": " المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر"[2]

فاستخدامه للفظ سد هنا يتعارض مع لفظ الاكتفاء الذي ذكره سابقاً، ومن المعروف أن الاكتفاء قائم على الحذف أما المسألة التي ذكرها ابن هشام فالنحاة يجمعون على عدم وجود حذف فيها، فكيف يقال فيها بالاكتفاء الذي لا سبيل إليه إلا بوجود عنصر أو أكثر محذوف اكتفي عنه بالمذكور.وهذا يجعلنا نميل إلى أن ورود الاكتفاء هنا إنّما هو معنى لُغوي لا اصطلاحي.

ومن الخلط عند النحاة ما جاء عند العيني في توجيهه لقول الشاعر: [3]

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب:523/2،وانظر،ابن هشام،شرح شذور الذهب:175.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب:615/2 وانظر،تخليص الشواهد:183.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب:680/2،العيني،المقاصد النحوية:413/3،السيوطي،همع الهوامع:638/4،الأشْموني،شرح الأشْموني:576/3،يعقوب،المعجم المفصل في شواهد اللغة:169/7.

إن تستغيثوا بنا إن تُذْعروا تجدوا   منّا معاقِلَ عِز زانها كَرم[4]

فقد استشهد به العيني على الاكتفاء بجواب واحد لشرطين حيث اكتفى بجواب السابق عن جواب الثاني مقيداً للأول بحال واقعة موقعه،والتقدير:إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا، وجعل بعضهم الشرط الثاني متقدماً في التقدير فكأنّه قال: إن تذعروا وإن تستغيثوا بنا تجدوا معاقل عز، وقد علم أن الشرطين إذا كانا بالعطف فيكتفى بجواب واحد.[1]ويبدو أن ما قاله العيني في توجيهه السابق موافقٌ لما جاء عند الزركشي في تعريفه للاكتفاء وأن الاكتفاء يتعلق غالباً بالارتباط العطفي، وهذا الشاهد يشبه هذا الارتباط، لكننا نجد العيني بعد ذلك يحمل الشاهد على جعل الجواب الواحد جواباً للشرطين معاً[2] فهذا القول هو المراد بسد المسد، حيث لم يحمل هذه المسألة في النهاية على الحذف أو حتى الاكتفاء الذي هو جزء من الحذف.إذاً كلامه في البداية يوحي بوجود خلط بين سد المسد والاكتفاء وأما نهاية الكلام فلا توحي بذلك.

وقد حاول الخضري في حاشيته تفسير معنى سد الفاعل مسد الخبر، لكنّه خلط بين سد المسد والاكتفاء، يقول عن(أقائم الزيدان):«ليس المراد أن له خبراً محذوفاً،وهذا قام مقامه لأنّه لا يستحقّ حينئذٍ خبراً بل إنّه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل» [3].

ففي هذا التفسير خلط بين سد المسد والاستغناء والاكتفاء، لكن فيه إشارة إلى أن الاكتفاء الذي يرد في هذه المسألة هو المعنى اللغوي لا الاصطلاحي. فـ " أقائم الزيدان" و "قائم الزيدان " لا حذف فيهما.

---

[4] معاقل:جمع معقِل وهو الملجأ،والأصل في المعاقل للإبل حيث تعقل فيها.ابن منظور،لسان العرب:462/11 (عقل).

[1] العيني،المقاصد النحوية:413/3.

[2] المصدر نفسه:414/3.

[3] الخضري،حاشية الخضري:123/1.

ويمكننا بعد هذا العرض أن نقول إن التقارب اللغوي بين المفاهيم وعدم تحديد النحاة القدامى لكثير من المصطلحات تحديداً دقيقاً،و التوسع في تعميم دلالة المصطلح جعل النحاة يخلطون بين سد المسد والاكتفاء، ودليل على ذلك أنّنا لا نجد تعريفاً دقيقاً عند القدماء لمصطلح سد المسد،ولذا فلا عجب أن يختلط مع المصطلحات الأخرى.

3:2 الساد مسد غيره والاستغناء

الاستغناء لغة: الاطّراح وعدم الالتفات، واستغنى الله سأله أن يغنيه، وتغانوا أي استغنى بعضهم عن بعض، ورجلٌ غانٍ عن كذا، أي مستغنٍ عنه، وأغنى عنه ناب عنه وأجزأ عنه. [1]

وقد ذكر سيبويه في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض أن العرب "يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً... فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع، استغنوا عنها بترك. وأشباه ذلك كثير."[2]

فالاستغناء عند سيبويه يمثل مرحلة من مراحل التطور اللغوي، ومعنى ذلك أن الاستغناء ظاهرة لها علاقة بالاستعمال، فقد يكون هذا النمط مستعملاً في بيئة أو زمان ما ثم يختفي هذا النمط ويحلّ محلّه نمط جديد مع بقاء ما يدلّ على النمط الأول وهو ما نسميه بالأحافير اللغوية، ومن الأدلة على أن الاستغناء ذو علاقة وثيقة بالاستعمال قول سيبويه في الكتاب: "واعلم أنّهم لم يستعملوا عسى فعلُك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أغاب العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا... فترك هذا؛لأن من كلامهم الاستغناء

---

(1) ابن منظور،لسان العرب:136/15-139(غني)

(2) سيبويه،الكتاب:25/1.

بالشيء عن الشيء"[3] فهذا الاستغناء أدخل في الاستغناء بصيغة عن صيغة، وهو ما يسمى بالاستغناء بتركيب عن تركيب.

ومع أن سيبويه قد أشار إلى أن العرب لم تستعمل المصدر الصريح مع عسى استغناء بـ (أن والفعل) إلا أن ذلك لا يعني عدم الاستعمال نهائياً، فقد يكون (عسى فعلُك) مستخدما في بيئة ما ولكن لا يعلم بها، ولكن القياس على المطرد الشائع جعل هذا النمط في عداد المتحجرات اللغوية.

أما ابن جني فقد بحث ظاهرة الاستغناء في (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء) من خلال عرض الأمثلة، كذلك ذكر أطرافاً منها في أبواب أخرى نحو: (باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس) و (باب تداخل اللغات)، وجاءت صور الاستغناء عنده في مجملها صرفية ولغوية نحو الاستغناء بلفظة عن لفظة والاستغناء بصيغة عن صيغة وببناء عن بناء.[1] أما الاستغناء في النحو فقد مثل له باستغنائهم بـ" ما أجود جوابه عن" ما أجوبه".[2]

وكذلك فعل السيوطي حين تحدث عن الاستغناء في كتابه الأشباه والنظائر، حيث جاءت قضايا الاستغناء عنده في مجملها قضايا صرفية ولغوية.[3]

ويمكن تعريف الاستغناء في أبسط صورة: ترك بعض الصيغ أو الألفاظ أو التراكيب التي يجيزها القياس، وحلول استعمال آخر محلها وهو مظهر من مظاهر التطور اللغوي الذي يقوم على ترك أصل من الأصول واستعمال بديلٍ له في الأداء اللغوي.

---

(3) الكتاب:158/3.من المعروف أن اقتران عسى وأوشك بأن والفعل كثير،أما اقتران كاد وكرب بأن والفعل فقليل في حين أن اقتران حرى واخلولق بها فواجب عند بعض النحاة.انظر،الأزهري،شرح التصريح:209/1.

(1) انظر، ابن جني، الخصائص: 1/ 267-270،376-382،392-393.

(2) المصدر نفسه:270/1.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر: 122/1-130.

وقد يتراءى أن هذا التعريف للاستغناء يتقاطع مع مصطلح "سد المسد"، إلا أن الواقع غير ذلك، حيث إن هناك اختلافاً بين هذين المصطلحين، وأهم ملامح الاختلاف بينهما هي:

1. أن الاستغناء ظاهرة يندرج تحتها قضايا صرفية ومعجمية ونحوية أما سد المسد فإن قضاياه أغلبها نحوية تركيبية وتتمثل في غياب عنصر من عناصر الإسناد أو التركيب الافتراضي فيحلّ محلّه عنصر آخر يغطي النقص.

2. أن الاستغناء مرتبط بالتطور اللغوي، أو ما يسمى بصراع الأنماط اللغوية، التي قد تبقي على النمط وقد تسقطه من الاستعمال، في حين أن سد المسد يبقي على النمطين معاً ولذا لا يمكننا فيه اعتبار أحدهما أصلاً للآخر في الاستعمال وإنّما قد يكون أحدهما أصلاً افتراضياً نحوياً للآخر.

3. أن الاستغناء يجيزه القياس لكن الاستعمال يرفضه أو قد يستعمل في بيئة أو زمن معين ويترك أثراً، أما سد المسد فالقياس لا يجيزه حيث خرجت فيه التراكيب على القياس، لكن الاستعمال هو العنصر الفعال في نماذجه.

1:3:2 مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والاستغناء عند القدماء والمحدثين

على الرغم من الاختلاف الدقيق بين مصطلحي سد المسد والاستغناء، إلا أن التقارب اللغوي بين المصطلحين من ناحية والتوسع في تَعمِيم الدلالة وعدم استقرار المصطلحين عند النحاة من ناحية أخرى،أدى ذلك إلى الخلط بينهما في بعض المسائل.

ومن هذا الخلط ما جاء عند ابن مالك في حديثه عن المبتدأ المشتق الذي له فاعل سد مسد غيره،حيث يعني سد الفاعل مسد الخبر عنده أنه أغنى عن

أن يكون للمبتدأ خبر لشدة شبه المبتدأ بالفعل.[1] وقد يبدو هذا من الخلط الظاهر بين المصطلحين، ولكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معنى أغنى في اللغة نجده (ناب عنه وأجزأ عنه) أما الاستغناء فمعناه الاطّراح وعدم الالتفات[2] فالمعنى اللغوي يختلف بعض الشيء، ومهما يكن اللفظ الوارد في المسألة السابقة فقد يكون المراد منه المعنى اللغوي لا الاصطلاحي،ومعنى ذلك أن ما نعده خلطاً عند ابن مالك قد لا يكون كذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التقارب اللغوي، وعدم اتفاق النحاة القدامى على مفهوم محدد لـ "سد المسد".

أما ابن هشام فيبدو الخلط عنده في سد جواب القسم مسد جواب الشرط حيث يذكر في موضع لفظة الاستغناء وفي موضع آخر سد المسد ومن ذلك أنّه أشار إلى الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة في قوله تعالى:(وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم)[1] والتقدير: والله ليمسن لئن لم ينتهوا يمسن.[2]

لكنه يجيء بلفظ سد في توجيهه لقوله تعالى:(ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفَراً لَظلّوا من بعده يكفرون)[3] فـَ " ظلوا " فعل دالّ على المستقبل لأنّه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه، إذ المعنى ليظلن.[4]

إذاً ابن هشام في المسألة السابقة يذكر مرة لفظ سد ومرة لفظ استغنى وهذا من الخلط البين.

ويبدو أن بعض النحاة قد تجاوز الخلط بين الاستغناء وسد المسد إلى الخلط بينهما وبين الحذف الجائز والواجب،ومنها ما جاء عند السيوطي،حيث جعل:أكثر شربي السويق ملتوتاً،ولولا زيد لهلكت،ولعمر اللهِ لأفعلن، وأقائم الزيدان، وكل رجلٍ وضيعتُه، وغيرها من أنماط سد المسد،من الأنماط التي

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل : 272/1 وانظر، الخضري، حاشية الخضري:123/1.

(2) انظر ابن منظور، لسان العرب:136/15-139(غني).

(1) سورة المائدة: آية 73.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب:454/2.

(3) سورة الروم: آية 51.

(4) ابن هشام،مغني اللبيب:708/2.

يحذف بها الخبر،وألحق بها جواب السائل في:من عندك؟زيد،وهل طعام؟أي عندكم،وغيرها من الأنماط التي يكون فيها الحذف جائزاً،وجعلها من الاستغناء أيضاً.(5)

والمسائل السابقة التي يجمع النحاة على وجود سد المسد فيها هي: الحال السادة مسد الخبر، وجواب لولا والوصف والفاعل وواو مع وجواب القسم.أما المسائل الأخرى التي ذكرها في الموضع نفسه فهي من الخلط بين الحذف جوازاً والاستغناء وسد المسد.

وعلى الرغم من الخلط الذي وقع فيه بعض النحاة بين الاستغناء وسد المسد إلا أنّنا نجد أن بعضهم قد توقف عند لفظ سد دون خلطه ومن ذلك أنّنا نجد منهم من قال بسد الفاعل مسد الخبر دون الإشارة إلى مفهوم الاستغناء ودون خلطه.(1)

وقد راوح بعض النحاة بين الخلط بين سد المسد والاستغناء وعدم الخلط، ومن ذلك نجد الأزهري يورد آراء النحاة في" ضربي زيداً قائماً"حيث يرى بعضهم أن الحال سدت مسد الخبر؛ لأنّها بمنزلة الظرف في المعنى والظرف يسد مسد الخبر، فكذلك الحال تسد مسد الخبر، وقيل الخبر هي الحال نفسها، وقيل الحال أغنت عن الخبر كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر، والصحيح عنده أن الخبر محذوف وجوباً لسد الحال مسده.(2) وعلى الرغم من خلطه بين الحذف وسد المسد إلا أن في ذلك إشارة إلى أن الاستغناء شيء وسد المسد شيء آخر.

لكن مفهوم سد المسد عنده لم يكن واضحاً في موضع آخر فخلط بينه وبين الاستغناء فقد أشار في شرح التصريح إلى اختصاص عسى وأوشك واخلولق بجواز إسنادهن إلى (أن يفعل) على أن يستغنى به عن الخبر فتكون

---

(5) السيوطي،الأشباه والنظائر:3/99-100.

(1) انظر،العيني:المقاصد النحوية:1/326.

(2) الأزهري،شرح التصريح:1/181.

تامة[3] فهذه المسألة تابعة لسد المسد، فقال فيها بالاستغناء وقد علق الشيخ يس الحِمصي في حاشيته على شرح التصريح على قول الأزهري السابق قائلاً:"الاستغناء عن الشيء فرع الاحتياج إليه، وهذه الأدوات عند الإسناد إلى أن يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة إلى خبر منصوب، فلو قال ولا تحتاج إلى خبر منصوب لكان أظهر... ولو حذف قولـه مستغنى به عن الخبر لكان أحسن والمراد أنّها تكون تامة... بقي أنّه سيأتي في باب ظن أن حسب وزعم يقعان على أن وصلتها فتسد مسد الجزأين فهلا قيل إن هذه الأدوات عند الإسناد إلى أن يفعل ناقصة وأن يفعل سادة مسد الجزأيـن".[1]

فالواضح من كلام الشيخ يس الحمصي أن مفهوم الاستغناء كان غير واضح عند الأزهري،واعتراضه كان على قول الأزهري بالاستغناء عن خبر(عسى وأوشك واخلولق)إذا أسندت إلى أن يفعل مع كونها تامة، فكيف تكون تامة ويستغنى عن الخبر فيها، فإذا كانت تامة فالأصل عدم الحاجة إلى خبر، كذلك حمل الشيخ يس هذه المسألة على ظن وحسب اللتين تقعان على أن وصلتها فتسد أن وصلتها مسد مفعولي ظن وحسب،فلم لا يقال: إن أن والفعل يسدان مسد جزأي (عسى وأوشك واخلولق) على أنّها أفعال ناقصة إذا أسندت إلى أن والفعل.

إذاً الاستغناء يختلف عن سد المسد،ومع ذلك فإن هذا لم يمنع من الخلط بين المصطلحين عند القدماء.

أما المحدثون فقد برزت مظاهر الخلط بين الاستغناء وسد المسد عند بعضهم، ويبدو أن الخلط عندهم كان نتيجة لما جاء في بعض المسائل عند

---

(3) المصدر نفسه:209/1.وجاء فيه أن عسى في قولنا:"زيد عسى أن يقوم تامة و(أن يقوم) في موضع رفع على الفاعلية أو ناقصة على أن يكون(أن يقوم) في موضع رفع على الخبرية لـ"عسى" مع أن القول بالتمام أوضح.واعتبر الشلوبين عسى في "عسى أن يقوم زيد"تامة في حين أجاز المبرد والفارسي والسيرافي الوجهين:التمام والنقصان.انظر:الازهري، شرح التصريح:209/1.

(1) الأزهري،شرح التصريح:209/1.

القدماء التي اعتورها الخلط، فاعتماد المحدثين على القدماء الذين لم يفرقوا بين مصطلحي الاستغناء وسد المسد في بعض الأحيان، جعلهم يقعون في الخلط أيضاً.

وقد برزت ملامح الخلط بين مصطلحي سد المسد والاستغناء عند السيد رزق الطويل في بحثه الموسوم بـ" ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية" ودراسة زين الخويسكي" ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف" وعند عبد الله بابعير في رسالته الموسومة بـ" ظاهرة الاستغناء في النحو العربي".

وأول ملامح الخلط بين مصطلحي سد المسد والاستغناء عند الطويل تكمن في جعله سد المسد جزءاً من الاستغناء، حيث أشار إلى أن هذا الاستغناء هو الذي قال به النحاة عند تخلف بعض شروطهم التي وضعوها لمصطلح معين، واستبدلوها بمصطلح آخر، ويطلق الطويل على مفهوم سد المسد لفظ الاستغناء الاصطلاحي.(1)

والحقيقة أن هذا ليس هو الخلط الوحيد عنده إذ خلط الاستغناء مع غيره من الظواهر اللغوية نحو: العدل، والحذف وجوباً، والتعويض. (2)

كذلك نجد عنده خلطاً في قوله بإغناء الفاعل عن الخبر، وهذا من التأثر ببعض ما جاء من الخلط عند بعض القدماء، ويرى أن التراكيب في هذا الباب جمل اسمية من ناحية الشكل، إلا أن الحدثية غالبة عليها مع وجود عنصر الزمن الناتج عن وجود الوصف وتسلط النفي أو الاستفهام عليه، الذي ترتب عليه حتمية وجود الزمن مستمراً أو منفياً، كذلك انعدام المطابقة التي لا تأتي إلا في الجمل الفعلية، ولذا يرى أن النحاة لم يكن أمامهم إلا تصور نوع جديد من الجمل تجمع بين الفاعل والمبتدأ فقالوا بالاستغناء بالفاعل عن الخبر. (3)

ومع إيماننا بأن جملة "أقائم الزيدان" تركيب مزدوج إلا أن ما قاله سابقاً عن استمرارية الزمن أو نفيه نتيجة لاعتماده على استفهام أو نفي وانعدام

---

(1) الطويل،السيد رزق، ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: 299.

(2) المرجع نفسه، 271,263.

(3) المرجع نفسه:280-281.

المطابقة هي قضايا خلافية بين النحاة القدامى، وعلاوة على ذلك فقد خلط بين الاستغناء وسد المسد في مسائل أخرى نحو قوله بالاستغناء بالحال عن الخبر[4] وقوله بالاستغناء بالأفعال الملازمة للبناء المجهول نحو: جن وسل وزعِم ووعِك ...حيث سدت عنده مسد المبني للمعلوم والمجهول معاً.[5] فقوله بالاستغناء وسد المسد معاً هو مظهر من مظاهر الخلط.

كذلك سار زين الخويسكي على نهج سابقيه في خلطه بين الاستغناء وسد المسد.

ومثل هذا الخلط يطالعنا به بابعير في دراسته ، فعلى الرغم من إرجاعه كثيراً من مظاهر الاستغناء إلى الإهمال، وهو ما كان نتيجة للتطور اللغوي[1] إلا أنّه خلط بين مصطلحي الاستغناء وسد المسد، حيث عد سد المسد من مرادفات الاستغناء بالرغم من اختياره مصطلح الاستغناء وحده للدلالة على مواضع ظاهرة الاستغناء في اللغة.[2]

ومن الخلط عنده قوله بإغناء مرفوع المبتدأ الوصف عن الخبر، وإغناء المصدر المؤول عن المفعولين في باب أفعال القلوب.[3] حيث عدها من مواضع الاستغناء التي ذكر النحاة فيها استغناء ووافقهم فيها.كذلك ذكر من مواضع الاستغناء التي ترى دراسته أن فيها استغناء ولم يعدها النحاة من الاستغناء قوله بـ" الاستغناء عند تقدم ذي الخبر على شرطٍ وقسمٍ متواليين، وغيرها من المسائل.[4]

---

(4) المرجع نفسه:283-284.

(5) الطويل،السيد رزق، ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: 271.

(1) بابعير،عبدالله،ظاهرة الاستغناء في النحوالعربي:13-14.

(2) نفسه:26-27.

(3) نفسه:74-92.

(4) نفسه:125-129.

والمتأمل لما جاء في بعض المسائل عند القدماء من الخاط يجد أنّها قد ترجع إلى المعنى اللغوي لا الاصطلاحي في بعض الأحيان، أو إلى توسع الدلالة وعدم استقرار المصطلحات بشكل عام.

أما الخاط عند المحدثين فيرجع إلى تأثرهم بما جاء عند بعض علماء النحو القدامى وما وقعوا فيه من مظاهر الخاط في بعض الأحيان.

1:4:2 الساد مسد غيره والتعويض.

التعويض لُغةً: هو الخَلَف وكل ما أعطيتَه من شيء فكان خَلَفاً، وقيل العِوض البدل وبينهما فرق، والجمع أعواض، وعوضني الله منه تعويضاً، وتعوض منه: أخَذَ العِوض، واعتاض وتعوض منه بمعنى أخذَ العِوض.(1) وعوض ظرف لاستغراق المستقبل من الزمان فقط.(2) لكن ورد أيضاً في كلام العرب "ما رأيتُ مثلَه عوض " بمعنى قطّ ، فقد استعمل عوض في الزمن الماضي أيضاً ، ويرجع التعويض إلى لفظ (عوض) وهو الدهر ووجه التقائهما هو أن الدهر إنّما هو مرور الليل والنهار، فكلّما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه.(3)

وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه حيث ذكر أن العرب قد يحذفون ويعوضون، ومثل للعِوض بقولهم:«زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين،(4) حذفوا الياء وعوضوا الهاء وقولهم اسطاع يسطيع وإنّما هي أطاع يطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من أَفْعل. وقولهم اللهم، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضاً.»(5)

---

(1) الزبيدي،تاج العروس:18/449-450

(2) المصدر نفسه: 18/447

(3) المصدر نفسه : 18/447-448

(4) مفردها فِرزان، لفظة فارسية معربة تعني الملكة في لعبة الشطرنج. انظر، ابن منظور، لسان العرب: 13/322 (فرزن).

(5) سيبويه، الكتاب:1/25.

فالتعويض في الأمثلة السابقة عبارة عن تعويض حرف عن حرف وتعويض حرف عن حركة،فالأساس الذي يقوم عليه التعويض هو الحذف ثم حلول عنصر ما في غير مكان المحذوف. ومعنى ذلك أن التعويض هو مرحلة ما بعد الحذف أو تابع له.

وقد أشار ابن فارس إلى أن التعويض من سنن العرب وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة كإقامة الفعل الماضي مقام الراهن وإقامة المصدر مقام الأمر وإقامة الفاعل

مقام المصدر وإقامة صيغة مقام أخرى..[1]

وذكر ابن جني في الخصائص أن البدل أشبه بالمبدل منه من العِوض بالمعوض منه، إذ يقع البدل في موضع المبدل منه والعِوض لا يلزم فيه ذلك، فالألف في قام بدل من الواو عين الفعل، ولا تقول فيها : إنها عِوض منها، وتقول في العِوض: إن التاء في عِدة عوض من فاء الفعل ولا تقول : إنها بدلٌ منها. وتقول في ميم "اللهم" إنّها عوض من (يا) في أوله. فالبدل أعم تصرفاً من العِوض. فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضاً.[2]

وممن سار على نهج ابن جني في التفرقة السابقة الزمخشري[3] وبناء على ذلك عرف العوض بـ" أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيءٍ ليس في أخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة النون"[4]

وقد أشار السيوطي إلى أن من سنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة ، كإقامة الفاعل مقام المصدر نحو:"ليس لوقعتها كاذبة"[5] أي

(1) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة:235-237.

(2) ابن جني، الخصائص: 266/1.

(3) السيوطي،الأشباه والنظائر،301/1.

(4) المصدر نفسه : 301/1.

(5) سورة الواقعة : آية 2.

تكذيب، والمفعول مقام المصدر نحو: "بأييكُم المفتون"[6] أي الفتنة، ومنه كذلك إقامة المفعول مقام الفاعل.....[7]

كذلك عالج تحت ظاهرة التعويض قولهم بعدم جواز إظهار الفعل في التحذير إذا كرر الاسم نحو : الأسد الأسد ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل، وفي قولهم "عذيرك من فلان" حيث عذيرك مصدر بمعنى العذْر وجاء منصوباً بفعل مقدر كأنه قال" هاتِ عِذِيرك " فوضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به، ولذا لا يجوز إظهار الفعل لأنه أقيم مقام الفعل.[1]

ويعتور هذا التعريف نقص وذلك أن إقامة الكلمة مقام الكلمة هو بعض مفهوم النيابة،كذلك لا يشترط في العِوض أن يكون في مكان المعوض منه،وإنّما يشترط ذلك في ظاهرتين إحداهما صوتية هي (الإبدال) والأخرى نحوية هي (ظاهرة النيابة).[2]

واختلف المحدثون في تعريف التعويض،فهو عند بعضهم:وضع حرف في غير مكان الحرف المعوض منه أو وضع حركة في غير مكان الحركة المعوض منها، ويكون التعويض عن حرفٍ أصيل أو زائد وقد يكون بوضع كلمة موضع أخرى.[3] ومعنى ذلك أنّه لا يكون ثم تعويض من غير حذف.

في حين يرى آخرون أن التعويض هو«إسقاطُ بعضِ عناصر التركيب الأصلية في الكلمة المفردة،أو الكلمة المركّبة،أو الجملة؛والتعويض منه بحرف،ولا يلزم في العِوض أن يكون في موضع المعوض منه،إذ يكون في موضعه،ولا يكون.»[4]

---

(6) سورة القلم : آية 6.

(7) السيوطي،المزهر : 337/1-338.

(1) السيوطي،الأشباه والنظائر: 312/1-313.

(2) بابعير،ظاهرة النيابة:89.

(3) الحموز،عبد الفتاح،ظاهرة التعويض:6،9.

(4) بابعير،ظاهرة النيابة:91.

ومعنى ذلك أن التعويض الصرفي هو تعويض حرف بحرف،أما التعويض النحوي فيختص بتعويض الحرف من الحركة والتعويض بالحرف من الحرف والتعويض بالحرف من الاسم والتعويض بالحرف من الفعل وحده،والتعويض بالحرف من الجملة.(5)

نستطيع القول إن التعويض مرتبط بالحذف، حيث يقوم على حذف عنصر من اللفظ أو التركيب و الاستعاضة عنه بعنصرٍ آخر غير موجود في الغالب فيصبح هذا العنصر أصيلاً، بخلاف سد المسد، إذ إن تراكيب سد المسد لا حذف فيها.

على أن هذين المصطلحين يلتقيان معاً في وجود عنصر يقوم مقام عنصر غير موجود الأصل فيه أن يكون موجوداً، ولذا حصل الخلط في استعمال المصطلحين في كثير من المسائل.

وعلى الرغم من التقاء سد المسد والتعويض من حيث قيام عنصر مقام عنصر إلا أن هناك فوارق بينهما نجملها بالآتي:

1- أن قضايا التعويض في غالبها قضايا صرفية والقضايا التي يعالجها سد المسد هي قضايا نحوية في أغلبها.

2- أن من القواعد التي تحكم التعويض أن العنصر المعوض به يصبح في حكم الثابت، بينما يعد العنصر الذي يسد مسد غيره ذا حالة خاصة إذ قد يحلّ محلّ غيره مع احتفاظه بحالته الإعرابية نحو قولنا بالفاعل الذي يسد مسد الخبر، والحال المنصوبة التي تسد مسد الخبر.

3- أن العنصر الذي يعوض به لا يجيء في مكان المعوض منه غالباً، أما الساد مسد غيره فقد يجيء في مكان ما سد مسده.

4- وأهم هذه الفوارق هي أن التعويض يقوم على الحذف في أساسه وحلول عنصر يصحح الحذف بمعنى أن التعويض مرحلة لاحقة للحذف، أما سد المسد فلا حذف في تراكيبه.

---

(5) المرجع نفسه:91-93.

5- أن التعويض يكون بتعويض الحرف من الحرف أو من الحركة أو من الاسم أو من الفعل أو من الجملة لإصلاح النقص الطاريء في بنية الكلمة أو التركيب الجملي،ولا أثر له في عناصر التركيب الأخرى الموجودة معه في السياق،أما سد المسد فلا يختص بالحروف وإنّما بعناصر الإسناد الأساسية في الغالب،فيكون له أثر في عناصر التركيب الأخرى الموجودة معه في السياق من ناحية اللفظ والدلالة.

1:4:2 مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والتعويض.

على الرغم من الاختلاف الدقيق بين مصطلحي سد المسد والتعويض، إلا أن بعض النحاة قد خلط بين المصطلحين، ولعلّ قول بعضهم بفكرة الحذف الواجب لسد شيء مسد المحذوف سبب للقول بالتعويض الذي أساسه الحذف.

ويبدو الخلط فيما ذهب إليه النحاة من أن الخبر يحذف في أسلوب القسم الصريح نحو " لعمرك لأقومن " على أنّهم يختلفون في القول بالتعويض أو سد المسد في جواب القسم" ومن ذلك نجد أن ابن جني يعرب لعمرك في الجملة السابقة مبتدأ محذوف الخبر، والأصل لعمرك ما أقسم به لأقومن، فحذف الخبر "وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر"،[1] عنده.

إن سد المسد يتعاوره اللفظ والمعنى ، فمعنى لأقومن هو القسم وهو معنى الخبر، والذين قالوا بسد المسد نظروا إلى اللفظ والمعنى معاً، ولذا من ناحية المعنى فالمراد بالقسم هو" لأقومن" ومن ناحية التركيب فهناك نقص ولكن لو قدر الخبر لا نتفى معنى الجملة وهو معنى تأثيري لا إخباري.

ويبدو أن ما ظاهره الخلط عند ابن جني في المسألة السابقة قد لا يكون كذلك، ولعلّ ذلك يعود إلى أن لفظ التعويض قد يكون عائداً إلى كونه علة أو سبباً لا لكونه إعراباً، أوقد يرجع إلى المعنى اللغوي لا الاصطلاحي.

(1) ابن جني ، الخصائص : 394/1.

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني في قوله تعالى" جنّاتِ عدنٍ مفَتّحةً لهم الأبواب"[2] أن أبا علي الفارسي قد قال بسد الألف واللام في " الأبواب " مسد الضمير العائد من الصفة.[3]

في حين جعل الكوفيون الألف واللام عوضاً من الضمير المحذوف في قوله تعالى "فإن الجحيم هي المأْوى " [4] على أن العائد على المبتدأ "من" في " فأما من طغى*وآثر الحياة الدنيا "[5] محذوف والتقدير : هي المأوى له. فـ (من) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء وخبره" فإن الجحيم هي المأوى".

أما على مذهب الكوفيين فالألف واللام عوض من الضمير العائد[1] ولعلّ ما قاله الكوفيون من أن الألف واللام عوض من الضمير العائد، أقلّ تكلفاً من حذف العائد، لكن فيه خلطاً بين سد المسد والتعويض، كذلك فإن قول الفارسي إن الألف واللام تسد مسد الضمير محالٌ عند الجرجاني«لأجل أن قيام الألف واللام مقام الضمير من حيث إنّه يعاقب الإضافة، فكما يقوم مقام الضمير هنا كذلك يقوم مقام الظاهر في قولك : الغلام والرجل لأنّك لا تقدر على أن تضيفهما إلى شيءٍ، كما يكون ذلك إذا لم تأتِ الألف واللام نحو : غلامِ زيدٍ ورجل عمرٍو، وإنّما يطلب الضمير في الصفة، لأنّه يعود إلى الموصوف فيعلَم أنّها له، نحو مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهها، وليست الألف واللام بضمير فيعود إلى شيء.»[2]

فهذه الفروق التي ذكرها الجرجاني بين الضمير والألف واللام حالت دون القول بأن الألف واللام تسد مسد الضمير، فلما قام الدليل عنده على عدم صحة سد الألف واللام مسد الضمير قال بعدم جواز ذلك.

---

(2) سورة ص : آية 50.

(3) الجرجاني،عبد القاهر، المقتصد : 544/1.

(4) سورة النازعات:آية 39.

(5) سورة النازعات:آية 37،آية 38.

(1) العكْبري،التبيان في إعراب القرآن:922/2.

(2) الجرجاني،المقتصد:544/1.

والحقيقة أن هذا من الخلط الذي وقع فيه النحاة، ولكن القول بسد المسد في هذه المسألة أقلّ كلفة عندنا من القول بالتعويض وذلك أن العائد في المسألة السابقة قد يكون العموم الذي يكمن في الألف واللام، ولما كان المعنى تاماً بها، وأرادوا إصلاح اللفظ قالوا بسد الألف واللام مسد الضمير العائد إلى المبتدأ، حيث الأصل أن يعود ضمير إلى المبتدأ.فلما افتقر التركيب إلى عائد بحث عن بديلٍ يصلح به اللفظ مع تمام المعنى.

أما القول بالتعويض فلا داعي له لأنه قائم على الحذف ثم حلول عنصرٍ محلّ المحذوف، ولذا فإن الحمل على الظاهر أولى من التقدير.

وقد حمل بابعير هذه المسألة على التعاقب أو المعاقبة،حيث لا إسقاط فيه أصلاً،إذ ليس أحد المتعاقبين أصلاً والآخر فرعاً،ولا يأخذ كلا المتعاقبين شيئاً من خصائص الآخر،إذ تقوم المعاقبة على صحة وقوع الشيء موقع غيره، حتى يتعاقبا على مكان واحد،فيأتي أحدهما مرة والآخر مرة أخرى.فإذا جاءت الألف واللام ذهب الضمير والعكس صحيح.(1)

ومما يحمل على الخلط بين التعويض وسد المسد ما ذكره الأزهري من أن ابن عصفور قد قال بجواز سد الحال مسد الخبر" لأنّها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى أنّه لا فرق بين ضربي زيداً قائماً وضربي زيداً وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في و الظرف سد مسد الخبر فكذا الحال" (2).

في حين نجد السيوطي يشير إلى أن ابن عصفور لم يجز دخول كان الناقصة على " ضربي زيداً قائماً "؛ لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان قبيح.(3)

فإذا ثبت أن كلا الكلامين صادر عن ابن عصفور، فيكون ذلك من الخلط الذي وقع فيه بين سد المسد والتعويض، فالتعويض قائم على الحذف أما سد

---

(1) بابعير،ظاهرة النيابة:106-108.

(2) الأزهري،شرح التصريح:181/1.

(3) السيوطي،همع الهوامع: 50/2.

المسد فلا وقد يكون هذا من الخلط الذي وقع فيه السيوطي بين سد المسد والتعويض، فقد وقع السيوطي في مثل هذا الخلط في مواضع عدة من ذلك أنّه أشار إلى سد الحال مسد الخبر في موضع[4]. في حين قال في موضع آخر:" وإنما يجب حذف الخبر..إذا سدت الحال مسده؛ لأن الحال إذ ذاك عوض من الخبر بدليل أن العرب لا تجمع بينهما ولا تحذف خبر هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال المناسبة التي بين الحال والخبر؛ لأن أصل الخبر التنكير كالحال ولأن الحال هي صاحبها؛ كما أن الخبر المفرد هو المبتدأ، والحال مفيدة كما أن الخبر كذلك، ففهم من عدم اجتماعهما قصد العوضية ولا تتصور العوضية إلا على قول من قدر الخبر قبل الحال."[5] .

فالخلط بين سد المسد والتعويض في هذه المسألة واضح، ففي الموضع الأول من الهمع لم يقل بالتعويض بل قال بسد الحال مسد الخبر أما في الأشباه فقد قال بالحذف والتعويض وسد المسد، ولعلّ هذا الخلط يعود إلى تقاطع في الدلالة بين المصطلحين ولذا تداخلت مسائل كليهما، وهذا دليلٌ على عدم استقرار المصطلحات عند القدماء، وتعميم المفاهيم عند بعضهم حيث تتداخل كثير من الألفاظ في سلسلة واحدة تحت مفهوم الترادف اللغوي.

ومن مظاهر الخلط عند السيوطي أنّه قال بوجوب حذف الخبر في القسم الصريح نحو: لعمرك، أيمن الله، أمانة الله، لسد الجواب مسده[1] في حين جعلَ هذا النمط في الأشباه من التعويض.[2]

والمتأمل في الخلط عند القدماء بين سد المسد والتعويض، يجد أنّه يعود إلى اتفاق المصطلحين في المعنى اللغوي، كذلك فإن عدم استقرار النحاة على مفاهيم محددة وواضحة للمصطلحين أدى إلى الخلط بينهما.

---

(4) السيوطي،همع الهوامع: 47/2.

(5) السيوطي،الأشباه والنظائر:286/8-287.

(1) السيوطي،همع الهوامع:43/2.

(2) السيوطي،الأشباه والنظائر:316/1.

وقد سار بعض المحدثين على نهج القدماء في كثير من المسائل التي خلط فيها بين سد المسد والتعويض نحو: حذف جواب الشرط وجعل الجملة التي قبل أداة الشرط عوضاً من المحذوف نحو: أنت ظالم إن فعلت، وعد جواب " لولا " عوضاً من الخبر، على أن هذا الرأي مردود بذكر الخبر في بعض الشواهد.(3) كذلك رجح بعضهم كون حرف النداء عوضاً من ذكر الفعل لبعده عن التكلف على ما فيه من الجمع بن العِوض والمعوض منه في بعض الأحيان.(4)

فلو كان حرف النداء عوضاً من الفعل لما حذف في بعض التراكيب، كذلك فإن القول بالتعويض يخرج التراكيب عما وضعت له في الاستعمال.

إذاً التعويض مجمع عليه عند القدامى والمحدثين بكونه قائماً على الحذف ثم حلول عنصر مقام المحذوف، حيث يصبح هذا العنصر بحكم الثابت، على عكس الساد مسد غيره إذ لا حذف في تركيبه،ومع ذلك فإنّنا نميل إلى أن الخلط سببه هو عدم وجود تعريف واضح ومحدد لمصطلح سد المسد فاختلط بغيره من المصطلحات.

5.2 الساد مسد غيره والنيابة.

النيابة لغةً : ناب الشيء عنه نَوباً ومناباً بمعنى قام مقامه، وناب الوكيل عنه في كذا ينوب نيابة فهو نائب، وزيد منوب عنه، أما الذي صرح به الأقدمون فهو أن نيابة مصدر ناب لم يرد في كلام العرب، فيقال: ناب نوباً ولا يقال نيابة، وناب عني في هذا الأمر نيابة : إذا قام مقامي.(1)

أما النيابة اصطلاحاً فهي : إقامة لفظ مقام لفظ آخر نحو: نيابة المصدر عن اسم الفاعل(2) ونيابة اسم الفاعل عن الفعل(3) ونيابة المفعول به أو الظرف

---

(3) الحموز،ظاهرة التعويض:143.

(4) المرجع نفسه:152.

(1) الزبيدي،تاج العروس: 315/4 (نوب).

(2) المبرد،المقتضب: 234/3.

أو الجار و المجرور أو المصدر عن الفاعل، كذلك نيابة كلية المصدر أو بعضيته أو صفته أو ضميره أو الإشارة إليه عن المصدر في حالة انتصابه على المفعولية المطلقة.[4]

ويتجلى القصور في هذا التعريف في عدم الإشارة إلى مسألة الأصالة والفرعية في هذه الظاهرة،كذلك لم يشر هذا التعريف إلى إسقاط العنصر أو الشيءالذي قام مقام الشيء الآخر،وعدم الإشارة إلى أهم ما في هذه الظاهرة،وهو أخذ النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه وأحكامه.[5]

ولذا يعرف عبدالله بابعير النيابة بـ:«إسقاط أحد عناصر التركيب الجملي،الذي يستدلّ عليه من الأصل المفتَرض لهذا التركيب المستخدم،الذي تقتضيه قواعِد التركيب في العربية وإحلال عنصر آخر محله في الاستخدام،فيأخُذ عنه شيئاً من خصائصه،لا كلها،لأنّه ليس إياه.»[1]

ويبدو أن النيابة تلتقي مع الاتساع الذي أشار إليه النحاة على أساس أنّه ضرب من الحذف، إلا أن الفرق بين الاتساع والحذف أنّك لا تقيم في الحذف المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف وتدع ما عمل فيه على حاله من الإعراب، أما الاتساع فالعامِل فيه بحاله نحو : إقامة المضاف إليه مقام المضاف نحو :" واسأل القرية " [2] وتريد أهلَ القرية، ونحو

---

(3) الأزهري،شرح التصريح: 196/2.

(4) اللّبدي،معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 233، بابعير،ظاهرة الاستغناء في النحو
العربي: 55-56.

(5) بابعير،ظاهرة النيابة:15.

(1) بابعير،ظاهرة النيابة:14.

(2) سورة يوسف:آية 82.

إقامة الظرف مقام الاسم في " صيد عليه يومان " والمعنى : صيد عليه الوحش في يومين[3].

أما إذا حذف المضاف وبقي المضاف إليه على حالته الإعرابية، فمعنى ذلك أن المضاف إليه لا يحلّ محلّ المضاف، ويعد ذلك من الحذف لا من النيابة، وقد يحمل ذلك على الشذوذ.[4]

ومما يحمله النائب من خصائص إعرابية تحمله بعض سمات المنوب عنه، ومن ذلك حمل النائب عن الفاعل خصائص الفاعل نحو الرفع والعمدية ووجوب التأخير عند البصريين وغيرها،[5] كذلك فإن النيابة عن الفاعل مشروطة بتغيير الفعل أو أن يكون نائب فاعل لاسم المفعول، وأما ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل المبني للمجهول مسألة خلافية.[1]

وعلة تغيير الفعل في هذا فهي أن:" إسناد الفعل إليه على جهة وقوعه عليه، أو فيه إسناد نحوي مجازي وليس إسناداً معنوياً، ومن ثم وجب تغيير صورة الفعل مع نائب الفاعل للدلالة على أنّه مسند إلى غير فاعله."[2] ويعد النائب عن الفاعل أكثر النوب حملاً لخصائص المنوب عنه مع أنّه لا يحملها كلها.

أما من ناحية العمل الإعرابي فحكم النائب في العمل حكم العامل المنوب عنه، ومن ذلك نيابة صفة الفاعل عن الفعل في العمل ونيابة المصدر المنصوب نحو" صبراً " حيث ناب المصدر عن فعله فعمل عمله، وكذلك قولهم

---

(3) المبرد،المقتضب:105/3،ابن السراج،الأصول:255/2،السيوطي،الأشباه والنظائر:29/1 -30.

(4) المالقي،أبو بكر:رصف المباني:411-412،بابعير،ظاهرة الاستغناء:57-58.

(5) ابن هشام،شرح قطر الندى:189،الصبان،حاشية الصبان:61/2.

(1) الصبان،حاشية الصبان:61/2.

(2) الكوفي،نجاة،بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو:113.

بنيابة ياء النداء عن الفعل(أدعو أوأنادي)[3] ونيابة الواو العاطفة عن الفعل وإن كان المالِقي يرى أنّها واسطة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها على معنى العطف والتشريك.[4]

ومن ذلك قولهم بنيابة إلا في " قام القوم إلا زيداً " عن استثني، ونيابة ليت عن أتمنى وهل عن أستفهم... وإذا نابت هذه الحروف عن غيرها من الجمل والأسماء لم يجز أن تنتهك بالحذف.[5]

وقد أشار بابعير إلى أن الحروف لا تنوب عن الأفعال البتة،لأن دلالتها وظيفية،كذلك أشار إلى أن الحروف لا تنوب عن الجملة،ولعلّ جنوحهم إلى تفسير الشكل ومركزية القاعدة، أدى بهم إلى القول بنيابة الحروف هذه مناب الأفعال،ولعلّ هذه الحروف تكون نائبة عن ذكر العامل،لا نائبة عنه في العمل.[6]

على أن حروف المعاني قد تخرج عن معناها الأصلي نحو خروج إلا من معنى الاستثناء إلى معنى الحصر وخروج هل عن معنى الاستفهام إلى معانٍ أخرى كالإنكار والتقرير والتوبيخ وغيرها، ومعنى ذلك أن مفهوم النيابة الذي ذكره النحاة قد يجيء ليؤدي وظيفة دلالية غير متطابقة في كثير من الأحيان.

وقد يبقى النائب على خصائصه الإعرابية لكنّه يحمل دلالة المنوب عنه نحو ما جاء في قولهم : إن " المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز و الاختصار كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال فلذلك قلّت حروفها ".[1]

والواضح أن مفهوم النيابة عند النحاة القدامى لم يكن واضحاً في جميع المسائل، فإذا كان نائب الفاعل يلتزم فيه بتغيير الفعل فإن هذا التغيير لا يلازم

---

(3) الجرجاني،المقتصد:95/1.

(4) المالقي،:رصف المباني:475-476.

(5) السيوطي،الأشباه والنظائر:71/1.

(6) بابعير،ظاهرة النيابة:398-401.

(1) السيوطي،الأشباه والنظائر:71/1.

في الأساليب الأخرى، كذلك فإن معنى النيابة قد يؤدي وظيفة دلالية،فقد يحمل النائب دلالة المنوب عنه إن كانا من جنس الكلمات الدالة على معنى الحدث(الفعل،الصفات المشتقة،المصدر)،نحو إعمال فعيل بمعنى مفعول،ففي قولنا(ماء دافق) حملت دافق معنى مدفوق،فمرفوعها نائب فاعل على سبيل النيابة وليس فاعلاً.[2]

لكن مصطلح النيابة يتقاطع مع مصطلح سد المسد في حلول عنصر محلّ عنصر في التركيب وقيامه مقامه، إلا أنّهما يختلفان في مظاهر عدة منها :

1. أن النيابة قائمة في أساسها على الحذف وإسقاط أحد عناصر التركيب من الأصل ثم قد يطرأ على التركيب تغييرات معينة يقع فيها النائب موقع المنوب عنه في الاستخدام واحتلال الموقع ، أما سد المسد فلا حذف في تركيباته ولا يحتوي على تغييرات إذ إن تراكيب سد المسد ليست نتيجة لتركيب أصلي وإن كان النحاة قد حملوا بعضها على بعض من ناحية المعنى.
2. لا بد من وجود علاقة بين النائب والمنوب عنه وكذلك سد المسد إلا أن هذه العلاقة لا تسمح لما سد مسد غيره أن يتحمل إعراب ما سد مسده لفظاً وإن كان آخذاً إعرابه محلاً، كذلك فإن النائب مناب غيره لا يتحمل إعرابين في آن واحد فلا يكون مثلاً مفعولاً به وفاعلاً في آن واحد، بينما يسد الفاعل مسد الخبر في آن واحد.
3. في النائب عن الفاعل مثلاً تكون علاقة الإسناد مجازية وليست معنوية أما في تراكيب سد المسد ذات العلاقة الإسنادية فقد تكون فيها العلاقة إسنادية حقيقية من جانب ومجازية من جانب آخر، ففي تركيب " أقائم الزيدان " يعرب الزيدان فاعلاً وهي علاقة إسنادية حقيقية من جهة أنّه فاعل لـ قائم، أما إعرابه " سد مسد الخبر " فهي علاقة إسنادية مجازية من جهة أنّه ليس خبراً إلا من جهة تصحيح اللفظ.

---

(2) بابعير،ظاهرة النيابة:18.

4. أن الغرض من النيابة الاختصار والإبهام في الغالب أما سد المسد فالغرض الأساسي منه هو إصلاح التركيب،ولذا يكتسب النائب مناب غيره بعض خصائص المنوب عنه،وقد لا يتوافر ذلك في بعض تراكيب سد المسد.

5. في النيابة يوجد أصلٌ قياسي وأصل استعمالي، أما في سد المسد فهناك أصلٌ افتراضي أما الأصل الاستعمالي فهي أساليب تعد أصلاً بحد ذاتها.فاللفظ النائب يقع موقعاً ليس له بجهة الأصالة،فالنيابة فرع على الأصل بعكس الساد مسد غيره.

6. يجيء النائب مناب غيره ليؤدي وظيفة دلالية نحو قولهم : إن حروف المعاني نابت عن الفعل، أما تراكيب سد المسد فهي تراكيب متكاملة دلالياً بمعنى تامة يحسن السكوت عليها.

ويبدو أن هذه الفوارق بين سد المسد و النيابة لم تكن واضحة في كثير من المسائل عند القدماء، فقد خلط بعض القدامى بينهما في بعض المسائل، وربما يعود ذلك إلى اتفاق المصطلحين في المعنى اللّغوي، ولعلّ عدم وجود اتفاق على تعريف لكلا المصطلحين يكون وراء الخلط بينهما.

1:5:2 مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والنيابة

نتيجة للاتفاق بين مصطلحي سد المسد والنيابة في المعنى اللغوي، فقد استخدمت بعض المصادر القديمة المصطلحين في معنى واحد تقريباً، ومن ذلك ما جاء في المقتضب حيث أشار المبرد إلى أن " من المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالاً، لأنّه قد ناب عن اسم الفاعل،... وذلك قولهم : قتلته صبراً. إنّما تأويله : صابراً أو مصبراً..."[1]

فالمبرد قد استعمل المصطلحين في معنى واحد، لكن الأعلم الشَنْتَمري في كتابه تحصيل عين الذهب لا يعترف بمصطلح سد المسد في بعض القضايا الواقعة في إطار سد المسد، فقد قال بنيابة الحال مناب الخبر في مثل قولهم : ضربي زيداً قائماً فلم يرد لفظ سد عنده نهائياً بل قال بالنيابة في المواضع التي أشار النحاة فيها إلى سد المسد.[2]

وإذا علمنا أن النحاة قد قالوا بسد الحال مسد الخبر فإن ما جاء عند الأعلم يعد من باب الخلط، وعلة ذلك أن الحال بقيت منصوبة على حالها فلو جاءت نائبة عن الخبر لحملت إعرابه، وهذا ما لم يتوفر في " ضربي زيداً قائماً " ، فلو جاءت نائبة عن الخبر لتحملت إعراب ما نابت عنه.

ومن الخلط بين سد المسد والنيابة ما ذكره المالقي من زعم بعض النحاة أن إذا الفجائية «تنوب مناب"بالحضرة» [3] ولم يذكر المالقي من قال بهذا الرأي، ويبدو أن هذا الرأي قريب من رأي أبي نزار الحسن بن صافي في هذه المسألة، إلا أن أبا نزار قد قال إن إذا ظرف مكانٍ في موضع الخبر وقد سدت مسده.[4]

ومعنى ذلك أن هناك من النحاة من خلط بين سد المسد والنيابة في هذه المسألة.

---

(1) المبرد، المقتضب، 234/3.

(2) الشنتمري، تحصيل عين الذهب : 154،229.

(3) المالقي، رصف المباني : 150.

(4) حداد، حنا ، ملك النحاة : 101-102.

والدليل على أن المالقي ليس هو من قال بالنيابة تعليقه على كون إذا ظرفاً بمعنى "بالحضرة"، حيث عد ذلك الرأي فاسداً، وذلك يعود إلى أننا إذا اعتبرناها قد نابت مناب بالحضرة عندئذٍ يجوز تقديمها أو تأخيرها عن الاسم، ولزوم تقديم"إذا" في كل كلامٍ تكون فيه للمفاجأة دليلٌ على الفساد.[1]

ومعنى ذلك أن المالقي يرفض القول بالنيابة في هذه المسألة التي عزا القول فيها إلى بعض النحاة.

وقد تابع ابن عصفور النحاة الذين خلطوا بين سد المسد والنيابة نحو قوله بحذف الظرف الواقع خبراً في " ضربي زيداً قائماً" لنيابة الحال منابه[2] وكذلك قال بحذف الخبر بعد لولا لنيابة الجواب مناب الخبر[3].

وفي حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين يقول:

«انفردت هذه الأفعال بنيابة أن واسمها وخبرها، وأن الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من باب ظننت والمفعولين الثاني والثالث من باب أعلمت، ولا يسد في غير ذلك إلا مسد اسم واحد، فتقول"ظننت أن زيداً قائم وأعلمتُ عمراً أن أباه قائم.»[4]

فالخلط عند ابن عصفور بين سد المسد والنيابة في المسائل السابقة واضح، ومن المعروف أنّها تدخل في نطاق سد المسد لا النيابة.

ونجد مثل هذا الخلط بين المصطلحين في توجيه "أول ما أقول إنّي أحمد الله" حيث يقول أبو حيان:"وزعم بعض أصحابنا أن "إني أحمد الله" معمول لـ(أقول)،لكنّه خبر للمبتدأ من حيث المعنى، وسد المفعول مسد الخبر لأنّه في معنى ما لا يحتاج إلى خبر، والتقدير: أقول قبلَ كل شيءٍ إني أَحمد الله"[1] فها

---

(1) المالقي، رصف المباني: 150.

(2) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي: 352/1.

(3) المصدر نفسه: 442/1.

(4) المصدر نفسه: 317/1.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل: 80/5.

هو يشير إلى أن من النحاة من قالَ بسد المفعول مسد الخبر، لكنّه يتبعه بعد ذلك بقوله:

" ولم تكن الفضلة لتنوب عما هو أحد جزأي الكلام الذي تتوقف عليه معقولية المحكوم عليه والمحكوم به." [2] وقد يعود ذلك لتداخل المفهومين عندهم.

وقد قال السيوطي بسد الجار والمجرور مسد الفاعل في نحو: أيحزن على زيدٍ وما يؤسف على عمرٍو.[3] وهذه المسألة تدخل في باب النيابة لا سد المسد.

ولم يكن الخلط بين سد المسد والنيابة مقصوراً على ما جاء عند القدماء،وإنما ألقى هذا الخلط بظلاله على بعض دراسات المحدثين الذين تصدوا لدراسة مثل هذه الظواهر،ولعلّ ذلك يعود إلى عدم تحديد مفهوم سد المسد تحديداً دقيقاً،ومن ذلك ما جاء عند بابعير حيث ذكر أن الألفاظ الدالة على مفهوم النيابة أربعة عشر لفظاً منها:قام مقام،وحلّ محلّ،ودلّ على كذا...وجعل سد المسد من الألفاظ الدالة على النيابة[4] إلا أنّه أشار إلى أن معنى النيابة فيها قد يكون عائداً إلى المعنى المعجمي لا الاصطلاحي،ولذا اختار لفظ النيابة وحده للدلالة على ظاهرة النيابـ ـة[5].

وقد أشار إلى قضايا مهمة خلط النحاة فيها بين النيابة وغيرها من الظواهر،فَرد القول بنيابة الحال مناب الخبر،مع أنّه حمل هذا التركيب على الحذف كذلك رفض القول بنيابة جواب لولا مناب الخبر[6] وغيرها من المسائل[7].

---

(2) المصدر نفسه: 81/5.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر: 294/5.

(4) بابعير، ظاهرة النيابة:43-44.

(5) المرجع نفسه:44-45.

(6) المرجع نفسه:242-247.

(7) المرجع نفسه:295,110,21.

6:2 مظاهر الخلط بين الساد مسد غيره والتعاقب

التعاقب لغة: يقالُ عقَّب وأعقَبَ إذا فعل هذا مرة وهذا مرة، والتعاقب الورد مرة بعد مرة، والتعاقب: التداول، وهما يتعاقبان عليه، أي: يتعاونان عليه.[1]

أما المعاقبة أو التعاقب اصطلاحاً فتقوم على صحة وقوع الشيء موقع غيره، بحيث يتعاقبان على مكانٍ واحد، وليس في المعاقبة إسقاطٌ من أصل،إذ ليس أحد المتعاقبين أصلاً والآخر فرعا، وكذلك لا يأخذ أي منهما شيئاً من خصائص الآخـر.[2]

ويختلف التعاقب عن سد المسد في أن قضايا التعاقب لُغوية في حين أن قضايا سد المسد تركيبية وجيء بلفظ سد فيها لأجل إصلاح اللفظ، حيث يصح وقوع اللفظ الساد موقع غيره مع احتفاظه بحالته الإعرابية الأصلية، في حين لا يصح ذلك في التعاقب إذ إن هذا الأمر محال في التعاقب.

ولعل التقارب اللغوي بين التعاقب وسد المسد يكون سبباً للخلط بين المصطلحين، إضافة إلى عدم استقرار المصطلحين عند النحاة القدامى، ومن هذا الخلط، قولهم بسد أل مسد الضمير وسدها مسد ياء المتكلم.[3]

فهذه المسألة من التعاقب بين أل والضمير، وعلة ذلك أن أل تفيد التعريف وكذلك الضمير، فكيف يجتمع معرفان على لفظ واحد، ولذا فإن القول بسد أل مسد الضمير هو من الخلط.

ومن الخلط عند ابن الشجري قوله بسد واو رب مسد رب، وأشار إلى أن الواو هي الجارة لأنّها صارت عوضاً عن رب فعملت عملها بحكم نيابتها عنها[4].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب:615/1-616(عقب).

(2) بابعير، ظاهرة النيابة:106-108.

(3) الجرجاني، المقتصد:544/1، السمين الحلبي، الدر المصون:215/1.

(4) ابن الشَجري، أمالي ابن الشَجري:126/1.

فلم يقتصر الخلط عنده على ظاهرة بعينها وإنّما تعداه إلى الخلط بين أربع ظواهر هي: سد المسد، النيابة، التعويض والتعاقب وإن لم يذكر لفظ التعاقب هنا، فمفهوم سد المسد يختلف عن النيابة والتعويض القائمين على الحذف أساساً، وأما الخلط بين سد المسد والتعاقب في هذا النمط فهو أن رب والواو يتعاقبان على هذا الموضع، فمرة تجيء رب ومرة تجيء الواو ومع ذلك فإن القول بنيابة الواو عن رب في العمل أقلّ خلطاً من القول بسد هذه الواو مسد رب. ذلك أن مفهوم سد المسد لا يقع في نطاقِ الحروف، وإنّما يختص بالتراكيب.

ويرد الخلط عند ملك النحاة الحسن بن صافي في حديثه عن إذا الواقعة في جواب الشرط في قوله تعالى: (وَإِن تُصِبهم سيئَةٌ بِما قَدمتْ أَيدِيهم إِذَا هم يقْنَطُون) [1] حيث عد إذا هنا سادة مسد الفاء الواقعة في جواب الشرط.[2]

وقد قيل إن الفاء تخلف إذا الفجائية[3] وقد يكون معنى الخلف التعاقب، ولعلّ هذا يكون من الخلط بين سد المسد والتعاقب، خاصة أن مجيء الحرف في موضع الحرف أو الظرف أو العكس ليس من إطار مفهوم سد المسد، وقد يكون هذا الخلط نابعاً من تقارب المصطلحين لغوياً.

ومن هذا الخلط قولهم بسد الحروف (و،ي،ا،ن) مسد الحركات.[4]

والحقيقة أن هذا الخلط ليس هو الخلط الوحيد في هذا الموضع وإنّما قيل فيها بالنيابة فقيل بنيابة الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة.[5]

---

(1) سورة الروم: آية36.

(2) حداد، حنّا، ملك النحاة:99-100.

(3) الأزهري،شرح التصريح:251/2.

(4) ابن يعيش،شرح المفصل:67/4،السمين الحلبي،الدر المصون:684/1.

(5) الدماميني،تعليق الفرائد:141/1.

ويبدو أن هذه المسألة من باب التعاقب، حيث تتعاقب الحركات والحروف على الأفعال والأسماء، فلا تجيء الفتحة مع المثنى المنصوب ولا الكسرة مع جمع المذكر السالم المجرور...

فالقول بالتعاقب في هذا المسألة أولى من حملها على سد بعضها مسد غيرها، ولا النيابة التي أساسها الحذف ثم حلول عنصرٍ محلّ العنصر المحذوف.

خلاصة ذلك أن التعاقب شيء وسد المسد شيء آخر، وما الخلط بينهما إلا نتيجة للتقارب اللغوي بينهما وعدم استقرار المصطلحين عند النحاة.

وبشكل عام فيتراءى لنا ان الخلط بين سد المسد وغيره من الظواهر اللغوية يعود إلى:

1. أن هذه المصطلحات لم تكن واضحة المعالم عند القدماء، إذ لم يكن هنالك اتفاق على جميع معالم الظاهرة أو المصطلح؛ ولذا فإن الخلط لم يقتصر على الساد مع غيره، بل إن الخلط جاء عند بعضهم بين الحذف والاستغناء أو الاستغناء والتعويض مثلاً.
2. أن ما ظاهره الخلط قد يؤول بالرجوع إلى المعنى اللغوي، إذ تتفق هذه الظواهر في المعنى اللغوي الذي لا يفصل قواعد أو ملامح كل ظاهرة. ولذا فإن ما نعده خلطاً قد لا يكون كذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المعنى اللغوي.

الفصل الثالث

مظاهر السادّ مسدّ غيره في النحو العربي

1.3 المرفوعات

1.1.3المبتدأ وما يسد مسده

لقد أشار النحاة إلى ما يسد مسد المبتدأ والخبر،إلا أن حديثهم عما يسد مسد المبتدأ جاء قليلاً مقارنة مع ما ورد ساداً مسد الخبر.ولذا لا بد من الفصل بين ما يسد مسد المبتدأ وما يسد مسد الخبر.

يعرف سيبويه المبتدأ بـ:" كلّ اسمٍ ابتدئ به ليبنى عليه كلام،والمبتدأ والمبني عليه رفع.فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه."[23]

كذلك عرف المبتدأ بالاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد (الأسماء،الأفعال،الحروف) وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل الذي يكون ثانيه خبره،ويقصد بالاسم الصريح والمؤول.[24]

ويخرج من هذا التعريف قولنا: كان زيد عاقلا، كذلك يخرج واحد واثنان وإن تجردت من العوامل اللفظية لكن لا إسناد فيها.ويدخل تحت الإسناد المبتدأ الذي أسند إليه ما بعده بمعنى أخبر عنه نحو:" زيد قائم " وكذلك يدخل المبتدأ المسند إلى ما بعده بمعنى أنّه وصف رافع لفاعل سد مسد الخبر نحو:أقائم الزيدان.[25]

وعلى الرغم من اشتراط النحاة وجود المسند والمسند إليه إلاّ أنّهم قالوا بحذف المسند إليه(المبتدأ) في الجملة الاسمية،فقد قسم النحاة حذف المبتدأ إلى قسمين،حذف المبتدأ جوازاً وحذفه وجوباً،ومن الحذف جوازاً حذفه بعد استفهام عن الخبر نحو: غداً لمن قال:متى سفرك؟ فإذا وجدت قرينة على حذف المبتدأ سمي الحذف جائزاً.[26]

---

(23) سيبويه،الكتاب:126/2.

(24) ابن السراج،الأصول: 58/1، ابن هشام،شرح قطر الندى:79.

(25) ابن هشام،شرح قطر الندى:79، الصبان،حاشية الصبان:188/1-189.

(26) ابن مالك،شرح التسهيل:286/1-287.

أما حذف المبتدأ وجوباً فقد ذكر النحاة أن المبتدأ يحذف وجوباً في مواضع عدة منها:

1. حذف المبتدأ الذي أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض المدح نحو الحمد للهِ الحميد،أو الذم نحو: أعوذُ باللهِ من إبليس عدو اللهِ، أو الترحم نحو: ارحمِ البائس المسكين.[1]

وإذا كان النحاة قد حملوا هذه التراكيب على تقدير مبتدأ محذوف،نتيجة للحركة الإعرابية ونظرية العامل فإننا نرى أن إعراب (الحميد وعدو والمسكين)نعوتاً لما قبلها أفضل من تقدير سببه الحركة الإعرابية، ولذا فإن هذه المخالفة قطع إعرابي جاء لإبراز المعنى ولفت انتباه السامع.

2. ما أخبر عنه بمخصوص أو ممدوح نِعم أو بِئْس في إفادة الذم،مؤخر عنهما نحو: نِعم الرجلُ زيد، وبئس الرجل عمرو، إذا جعلا خبرين لمبتدأين محذوفين وجوباً.[2] أما إذا جعلا مبتدأين مخبراً عنهما بـ (نِعم وفاعلها أو بِئْس وفاعلها)فلا حذف في التركيب السابق.

3. ومن التزام حذف المبتدأ عند النحاة حذفه لكون خبره مصدراً جيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو"صبر جميل " والتقدير: صبري صبر جميلٌ.[3] وغيرها من المسائل الخلافية.[4]

ومع ذلك فإننا نجد من النحاة من لا يلجأ إلى القول بحذف المبتدأ،وإنما يلجؤون إلى القول بسد المسد في بعض المسائل،ومنها ما جاء عند ابن السيد البطَلْيوسي في الحلل حيث ذكر أن الفاعل وفعله يسدان مسد المبتدأ في قولهم " حبذا زيد "، على رأي بعض النحاة.[1]

---

(1) ابن مالك ، شرح التسهيل:287/1، الصبان،حاشية الصبان: 220/1، الدمياطي، المِشْكاة الفَتْحية: 172.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل:288/1، الصبان،حاشية الصبان: 221/1.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل:287/1-288، الصبان، حاشية الصبان: 221/1.

(4) انظر، الدمياطي، المشكاة الفتحية:173، الصبان، حاشية الصبان:220/1.

(1) البطَلْيوسي،الحلل:147.

ولعلّ في هذا الرأي تأكيداً على أن المبتدأ عمدة في التركيب، والعمدة لا يجوز حذفها وإن حذفت تقدر، وإن لم يكن بالإمكان تقديرها فلا بد من أن تخضع اللغة التركيب ليتلاءم مع حقيقة الإسناد،ولذا كان لزاماً على بعض النحاة القول بأن" حبذا" في التركيب السابق قد سد مسد المبتدأ مع أن هذه المسألة خلافية بين النحاة من حيث كون الحذف وارداً أم لا.

ويرد الخلاف بين النحاة في توجيه قول العرب:في ذمتي لأفعلن،حيث أشار ابن مالك إلى أن المبتدأ يحذف وجوباً في هذا التركيب، والتقدير:في ذمتي عهد أو ميثاقٌ أويمين.[2]

لكنّنا نجد من النحاة من أشار إلى سد جواب القسم مسد المبتدأ لدلالته عليـ ـه.[3]

فالنحاة قد اختلفوا في توجيه هذا النمط من الأداء اللغوي،فالبعض أخضع هذا التركيب لظاهرة الحذف ولذا يقدر فيها مبتدأ حتى وإن أشار إلى أن هذا النوع من التراكيب يحذف فيه المبتدأ وجوباً،ولعلّ جعل الجملة الواقعة في جواب القسم جملةً لا محلّ لها من الإعراب سبب في هذا التقدير وسبب في عدم عدها مسنداً إليه.

أما الذين قالوا بسد جواب القسم مسد المبتدأ فقد لمحوا معنى العهد والميثاق في جواب القسم، فلما كان معنى الابتداء قائماً في جواب القسم، لم يكن هناك داعٍ لتقدير مبتدأ لا فائدة من تقديره، بل إن تقديره يخرج الجملة من وظيفتها الإنشائية إلى الوظيفة الخبرية فيختل المعنى المقصود.ثم إن تقدير مبتدأ يخرج الجملة من معنى التأثير إلى معنى الإخبار وهذا ليس مقصوداً بحد ذاته.

ولعلّ في هذا الرأي محاولة منهم لترويض الأداء ليتوافق مع ضرورة توافر المسند والمسند إليه مع كون المعنى تاماً.

---

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: 288/1.

(3) الدمياطي،المشكاة الفتحية:172-173، الصبان، حاشية الصبان: 221/1.

فالقول بالحذف في هذا التركيب يعود إلى أن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب مع أنّها تحمل في معناها معنى القسم وتؤكده أكثر من أي لفظة يقدرها النحاة، ولذا فإن القول بسد جملة جواب القسم مسد المبتدأ دون تقدير محذوف أقلّ كلفة من التقديرات السابقة.

وقد أشار إلى هذا الشيخ يس الحمصي في حاشيته على شرح التصريح حيث قال:" لا معنى لكون الميثاق والعهد في ذمته وإنّما الذي في ذمته هو الجواب، أي المضمون لأفعلن".[1]

فإذا كانت القاعدة تمنع مجيء جملة جواب القسم مبتدأ، فإن المعنى يجيز ذلك.ومراعاةً للقاعدة والمعنى، فإن لنا أن نقول إن جملة جواب القسم قد سدت مسد المبتدأ في مثل هذا التركيب من ناحية المعنى وسدت مسد المبتدأ من ناحية القاعدة النحوية التي تفترض وجود مسندٍ ومسندٍ إليه.

ولعلّ مسائل سد المسد في باب المبتدأ أقل مسائل هذه الظاهرة،إذ اقتصر النحاة في ذلك على قولهم بسد جواب القسم مسد المبتدأ مع اختلافهم فيه وكذلك قول البطليوسي بسد الفعل وفاعله مسد المبتدأ وهذا ما لا نطالعه عند غيره من النحاة.

---

(1) الأزهري، شرح التصريح: 178/1.

2:1:3 الخبر وما يسد مسده

يعتبر الخبر محطّ الفائدة في النظرية النحوية،وعنصراً إسنادياً مهما في الجملة،وقد أشار الزمخْشري إلى أن المبتدأ مع الخبر" لو لم يجردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي ينْعق بها".[1]

ومعنى ذلك أنّنا لو جردنا لفظتي المبتدأ أو الخبر من الإسناد فلفظنا كل لفظة وحدها فلن نحصل على المعنى النحوي،خاصة إذا لم يرتبط كل عنصر بسياق تركيبي.

ويعرف ابن هشام الخبر بـ: المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، ولذا يخرج الفاعل من قولنا " أقائم الزيدان" فإنّه وإن تمت به الفائدة، لكنّه مسند إليه لا مسند، كذلك يخرج من هذا الباب قولنا: قام زيد.[2] ويضيف الأزهري إلى ذلك التعريف: الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة،ويخرج منه فاعل الوصف المبتدأ.[3] وقيل: الخبر ما تجرد من العوامل اللفظية،والعامل معنوي وهو اهتمامك بالشيء.[4]

إن النحاة في تعريفهم السابق للخبر يركّزون على مسائل مهمة هي: الإسناد والإفادة والتعرية من العوامل.

وقد توجد في اللغة تراكيب تفتقر إلى وجود الخبر في الجملة الاسمية، مع أنّه عنصر إسنادي مهم وعمدة في التركيب،ومع ذلك فقد تحصل الفائدة دونه، فيبدأ النحاة بالتأويل والتقدير كقولهم بالحذف والإضمار وسد المسد، لكن القول بسد عنصر مسد الخبر يتكيء على قواعد معينة، بمعنى أن ما يسد مسد الخبر لا بد فيه من توافر شروطٍ معينة، وهو ليس اعتباطياً.

---

(1) الزمخشري،المفصل في علم اللغة:36.

(2) ابن هشام،شرح قطر الندى: 79.

(3) الأزهري،شرح التصريح:159/1،وانظر،الخضري،حاشية الخضري:129/1.

(4) الجامي،الفوائد الضيائية:278/1-279.

1:2:1:3 سد الفاعل أو نائبه مسد الخبر

يكاد النحاة يجمعون على أن الجملة لا بد أن تحتوي على مسندٍ ومسندٍ إليه،فإذا افتقرتِ الجملة إلى أحدهما بدأ النحاة بالتأويل،ومن هذه التأويلات قولهم بسد الفاعل أو نائبه مسد الخبر.

ويرتبط سد الفاعل أو نائب الفاعل مسد الخبر ببنية معينة، فمن الناحية الصرفية يشترط في هذا التركيب أن يكون المبتدأ وصفاً يشمل: اسم الفاعل نحو:أقائم العمران، واسم المفعول نحو: ما مضروب الزيدان، والصفة المشبهة نحو: هل حسن الوجهان، واسم التفضيل نحو: هل أحسن في عين زيدٍ الكحلُ منه في عين غيره، والمنسوب نحو: ماقرشي أبواك.[1] كذلك صفة المبالغة نحو: أحذِر الزيـ دان.[2] فعملت هذه الصيغ لوجود معنى الحدث.

وقد أضاف بعض النحاة ما كان بمنزلة الوصف نحو:"لا نَولُك أن تفعل" على أن نول مبتدأ بمنزلة الوصف قام مقام الفعل (ينبغي) و(أن تفعل) فاعل بنولك سد مسد الخبر.[3] وقيل التقدير"لا متَناولُك" فيكون(نولُك) مبتدأ وأن تفعل نائب فاعل سد مسد الخبر.[4]

ومعنى ذلك أن النحاة قد أدخلوا الوصف ولو كان مؤولاً في هذه المسألة، وجعلوا منه قولهم:"أذو مالٍ العمران لأنّه في معنى المشتقّ".[5]

وكذلك حمل على اسم الفاعل قول العرب:"سواء علينا قاتلاه وسالبه"[1] فيكون قاتلاه فاعلا لـ"سواء" لأنه بمعنى مستوٍ.

---

(1) الأزهري، شرح التصريح: 156/1.

(2) ذكر ابن يعيش أن صيغ المبالغة التي تعمل عمل الفعل(فَعول،فَعال،مِفعال،فَعِل،فعيل)، فحكمها حكم الفاعل في العمل والتقديم والتأخير والإظهار والإضمار، مع أن صيغ المبالغة عند الكوفيين لا تعمل عمل الفعل وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر. انظر، ابن يعيش، شرح المفصل: 70/6.

(3) الأزهري، شرح التصريح: 156/1، الصبان، حاشية الصبان: 189/1.

(4) الصبان، حاشية الصبان: 189/1.

(5) المصدر نفسه، 190/1.

وبناء على ذلك فإن هذا الوصف في مثل هذا التركيب لا يصغّر ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلّا على لغة أكلوني البراغيث.[2]

ومع ذلك فإن عمل الوصف مصغّراً أو موصوفاً مسألة خلافية بين النحاة.[3]

أما من ناحية التركيب فإن هذه المركبات المبدوءة بمشتق أو المؤولة بمشتقّ يقتصر في أعمالها على المركب الوصفي لا الإسنادي حيث يعمل عمل فعله،أما إذا أضيف المشتقّ فيسمى عندئذ مركبا وصفياً إضافياً.

كذلك فإن هذه المشتقات وما حمل عليها إذا استعملت في الكلام غير متصلة بشيء بعدها لا تدل على زمن مطلقاً بل تستعمل استعمال الأسماء الجامدة، حيث لا تقترن بزمن معين أبداً نحو: خالد وعاقل. على أن انصراف هذه الصيغ للدلالة على الزمن يرتبط بالسياق لا بأصل الوضع.[4]

ومعنى ذلك أن الزمن فيها هو الزمن الذي يكتسب من السياق النحوي والعلاقات بين أجزاء التركيب.

وقد اشترط النحاة في عمل اسم الفاعل وما حمل عليه جريانه مجرى الفعل، وأن يكون صلة لـ(ال) فإن كان صلة لأل عمل مطلقاً، وإن لم يكن، عمل بشرطين عند البصريين هما، أن يكون الوصف للحال أو الاستقبال وأن يعتمد الوصف خلافاً للكوفيين والأخفش، ولا بد من تفصيل هذين الشرطين وعلاقتهما بسد الفاعل أو نائبه مسد الخبر فنقول:

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال: 335/1، الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب: 123/2، الحموز، الحذف في المثل العربي: 44، 180-181، يضرب هذا المثل لإساءة الرجل يستدلّ بها على أكثر منها.

(2) الصبان، حاشية الصبان:190/1.

(3) انظر، عبد اللطيف، أبو سعيد، اسم الفاعل في القرآن الكريم: 122.

(4) عبداللطيف، ابو سعيد، اسم الفاعل في القرآن:150. الفقراء، سيف الدين، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية: 113 ، 117-118.

أ. اشترط البصريون لعمل الوصف أن يكون للحال أو الاستقبال، لا للماضي خلافاً للكسائي، إذ ذهب الكِسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي وأن يقال:"هذا ضارب زيداً أمسِ" واحتج لذلك بما حكي عند العرب(هذا مار بزيدٍ أمسِ)، فعمل اسم الفاعل في الجار والمجرور.[1]

وكذلك احتج لذلك بقوله تعالى"وكلبهم باسطٌ ذِراعيه بالوصيدِ"[2] حيث عمل اسم الفاعل في المفعول به.

ورد قولـه بإعمال اسم الفاعل في الجار والمجرور بأن هذا الإعمال إنما هو في الجار والمجرور لا في المفعول الصريح، إلا إذا اعتبرنا الجار والمجرور جارياً مجرى الظرف،والظرف يعمل فيه رائحة الفعل.[3] أما احتجاج الكسائي بالآية فيرى النحاة أن لا حجة له فيها، لأنها حكاية حالٍ ماضيةٍ، والمعنى يبسط ذراعيه ودليل ذلك قوله قبل ذلك " ونقلبهم " ولم يقل وقلّبناهم.[4]

وقد أشار ابن يعيش إلى أن الزمخشري قد ذكر أن اسم الفاعل يعمل ولو كان دالاً على المضي وأُريد به حكاية الحال،لأنه إذا ُأريد به حكاية الحال كان في حكم الحال،[5] وقد ذكر كثير من النحاة منهم ابن يعيش وابن هشام والشيخ يس الحِمصي والخُضري أن اشتراط البصريين لعمل الوصف أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليل أنّه

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 77/6.

(2) سورة الكهف: آية *18*.

(3) ابن يعيش،شرح المفصل:77/6.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل:77/6،ابن هشام،أوضح المسالك:217/3،شرح قطر الندى:181- 182.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل:77/6.

يصح القول: زيد قائم أبوه أمس، وكذلك لم يشترط في " أقائم الزيدان " معنى الحال والاستقبـال[1].

أما اشتراط البصريين الحال أو الاستقبال في عمل اسم الفاعل وما حمل عليه فيعود إلى أن اسم الفاعل عمل حملاً على الفعل المضارع فـ" أقائم الزيدان " عندهم بالإجماع مبتدأ ولا مقدر محذوف،واستقام ذلك لأنّه في معنى أيقوم الزيدان من حيث الدلالة والعمل.[2]

ومعنى ذلك أن الفعل المضارع يدلّ على الزمان الحاضر والمستقبل،وما يحمل عليه كذلك، فإذا كان المراد من اسم الفاعل المضي لم يبقَ وجه لعمله في المفعول به عند البصريين.

ولعلّ ما قاله الكسائي أقرب إلى الواقع اللغوي،وهو أقلّ كُلفةً فقوله بإعمال اسم الفاعل ماضياً وحالاً ومستقبلاً بادرة لحمل النص على ظاهره وهو أولى من حمله على غير الظاهر.

ويبدو أن دلالة المشتقات جميعها على الزمن محلّ خلافٍ بين النحاة،ومن هذا الخلاف دلالة الصفة المشبهة على الزمن،فقد ذهب ابن يعيش إلى أن الصفة المشبهة تدلّ على الثبوت الذي يعني الملازمة والاستمرارية حيث يبدأ زمنها في الماضي ثم يتصل بالحاضر وقد يمتد الزمن فيها إلى المستقبل.[3]

وجاء عند الرضي أن الاستمرار والثبوت قد يكتسبان من اللفظ وضعاً،غير أن زمنهما لا يتحدد في اللفظ،ومعنى ذلك أن الاستمرارية عند الرضي يحددها السياق.فكما أن الصفة المشبهة عنده ليست موضوعة للحدوث

---

(1) ابن يعيش،شرح المفصل:77/6 ،ابن هشام، مغني اللبيب :523/2،الأزهري،شرح التصريح:158/1،الخضري،حاشية الخضري:125/1.

(2) السيوطي،همع الهوامع:28/7.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل:83/6.

في زمانٍ فليست موضوعة أيضاً للاستمرار في جميع الأزمنة،فالسياق عنده هو الذي يحدد الزمـ ـ ن.[1]

وقد خالف الصبان ابن يعيش والرضي في دلالة الثبوت الزمني إذ ذهب إلى أن " المراد بالدوام:الثبوت في الأزمنة الثلاثة "[2] أي الاتصاف بالثبوت اتصافاً مطلقاً في الماضي والحال والاستقبال،وقد أشار الصبان إلى أن مطمئن في " مطمئن القلب " ومعتدل في (معتدل القامة) أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعومات معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة.[3]

ولعلّ دلالة الثبوت هي الدلالة الغالبة للصفة المشبهة كما أن دلالة الحدوث هي الغالبة على اسم الفاعل،ويبدو أن دلالات المشتقات جميعها على الزمن مسألة لا يمكن بحثها بعيداً عن دلالات الزمن نفسه في الجمل العربية،كما أن الدلالة على الحدوث في اسم الفاعل ليست مطلقة لأنه قد يخرج عن دلالة الحدوث إلى معنى الثبوت.[4]

ونميل إلى القول إن الحديث عن الزمن في هذه الصيغ لا بد أن يرتبط بالسياق النَحوي،و لعلّ في قوله تعالى:" أراغب أنتَ عن آلهتي يا إبراهيم "[5] وعلاقة اسم الفاعل (راغب) بالسياق الذي وردت فيه ما يشير إلى أن ما جاء عند الكسائي من عمل اسم الفاعل حتى وإن كان بمعنى المضي له ما يثبته من شواهد.

لا بد أن نشير إلى أن تركيب (أراغب أنت) إذا بني على التقديم والتأخير،فمعنى ذلك أن تقديم (راغِب) قد يكون لتأكيد الرغبة عن هذه الآلهة والتصاق (الرغبة عن) بصاحبها بل وانفراد هذا الراغب عن الآلهة بهذه

---

(1) الرضي،شرح الكافية في النحو:205/2.

(2) الصبان،حاشية الصبان:3/3.

(3) المصدر نفسه:4/3.

(4) عبد اللطيف ،أبوسعيد:اسم الفاعل في القرآن الكريم:26،73،الفقراء،سيف،المشتقات الدالة على الفاعلية و المفعولية:121-123.

(5) سورة مريم:آية 46.

الرغبة،أما إذا حمِلَ هذا التركيب على الجملة الفعلية فإن تفسيرها في ضوء سد الفاعل مسد الخبر يحمل هذا التركيب دلالات زمنية ترتبط بالسياق الذي قبله وبعده،ولتوضيح ذلك نورد ما جاء في سورة مريم على لسان إبراهيم عليه السلام:**(** يا أَبتِ لَا تَعبدِ الشيطَان إِن الشيطَان كَان لِلرحمن عصِيا {44} يا أَبتِ إِني أَخَافُ أَن يمسك عذَاب من الرحمن فَتَكُون لِلشيطَان ولِيا {45} قَالَ أَراغِب أَنتَ عن آلِهتي يا إِبراهِيم لَئِن لم تَنتَهِ لَأَرجمنك واهجرنِي ملِيا {46} قَالَ سلَام علَيك سأَستَغْفِر لَك ربي إِنه كَان بِي حفِيا {47} وأَعتَزِلُكُم وما تَدعون مِن دون اللهِ وأَدعو ربي عسى أَلَا أَكُون بِدعاء ربي شَقِيا {48} فَلَما اعتَزَلَهم وما يعبدون مِن دون اللهِ وهبنَا لَه إِسحقَ ويعقُوب وكُلا جعلْنَا نَبِيا**).**

فالمتأمل للسياق السابق يجد أن الأفعال التي تفيد الحال مع الاستمرار هي:تعبد،أخاف،تدعون،يعبدون.أما الأفعال التي تفيد معنى الاستقبال هي:يمسك،فتكون،تنته،أرجمنك،سأستغفر،أعتزلكم،أدعو،أكون.في حين جاءت الأفعال الماضية إما دالة على المضي غير المنقطع كما في كان في الموضعين أو دالّة على المضي المنقطع وهي (اعتزلهم،وهبنا،جعلنا).

وتجيء صيغة" أراغب " في هذا السياق الزمني الثلاثي،فلو قال أرغبت في الماضي فقد يشك في عدم رغبته عن الآلهة في المستقبل،وكذلك لم يقل (أترغب عن) في الحال لأنّه قد يتوهم أنّه لن يرغب عن الآلهة في المستقبل.وكذلك لم يجئ بهِ لمعنى الاستقبال وحده،إذ لو جاء على هذا المعنى لأدى ذلك إلى انتفاء العصمة عنده إذ قد يشك أنّه كان راغباً فيها في الماضي والحاضر، أما في المستقبل فالوضع مختلف.ولكن المعنى ليس كذلك ولتستغرق الرغبة عن الآلهة جميع الأزمنة جيء بصيغة الفاعل في هذا السياق ليشمل الأزمنة الثلاث، ولهذا عد الكوفيون اسم الفاعل فعلاً دائماً.وهذا الانفراد الذي جاء في هذا التركيب جعل من هذا النموذج نموذجاً خارجاً عما حمل عليه وهو الفعل المضارع،ودليل ذلك ظهور الضمير أنت بعد اسم الفاعل، في حين لا يجوز إظهاره بعد الفعل على أنّه فاعل،فدلالة اسم الفاعل على الحدثية واستغراق الأزمان الثلاثة من جهة وإظهار الضمير بعده من جهة أخرى تأكيد

على أن هذا النموذج من التراكيب قد استعصى على القواعد التي أصلها النحاة،حيث الاعتماد على تمام الكلام واستقلاليته حتى وإن لم تكتمل عناصر الإسناد.

إن مفهوم الزمن وعلاقته بإعمال المشتقات يرتبط بالسياق النحوي لا بالصيغة وحدها بعيداً عن العلاقات داخل النص اللغوي.

ب. أما الشرط الثاني الذي وضعه البصريون لعمل الوصف وما حمل عليه فهو الاعتماد خلافاً للكوفيين والأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)،ومن اعتماد الوصف عند البصريين:

1. أن يعتمد الوصف على مبتدأ بمعنى مخبر عنه نحو:زيد قائم أبوه،أو أن يعتمد على موصوف نحو:مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً، ونحو: مررتُ برجلٍ مضروبٍ أبوه، وأضيف الاعتماد على ذي حال نحو:جاء زيد راكباً فرسه.(1)

فهذا النوع من الاعتماد يخرج الوصف المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر من دائرة هذا الشرط. و معنى ذلك أن هذا الشرط هو خاص بعمل الوصف لا بسد الفاعل مسد الخبر، إذ إن الوصف في سد الفاعل مسد الخبر لا بد أن يكون هو المبتدأ به.

2- أو أن يعتمد الوصف على الاستفهام نحو:أقائم الزيدان،و أقائم الزيدون،ومن الاعتماد على الاستفهام بالاسم قولهم: كيفَ جالس العمران؟ و أين جالس العمـ ـ ران(2).

---

(1) ابن يعيش،شرح المفصل:78/6-79،ابن هشام،أوضح المسالك:217/3،السيوطي،همع الهوامع:81/5.

(2) ابن مالك،شرح التسهيل:269/1،الأزهري،شرح التصريح:157/1،السيوطي،همع الهوامع:79/5-80.

كذلك فإن الاعتماد المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو: مهين زيد عمراً أم مكرمه؟ أي: أمهين.[1] و كذلك يقال:أمضروب الزيدان و أمشروب الكأسان وأشريب الزيدان وأقرشي أبواك...الخ

3. الاعتماد على النفي:

قد يعتمد الوصف ليعمل عمل الفعل على النفي الصريح أو المؤول،و من الاعتماد على النفي الصريح قولهم:ما ضارب زيد عمراً[2] ومن الاعتماد على النفي بالاسم قول الشاعر:[3]

غير لاهٍ عِداك فاطرح اللّـهـ ـو ولا تغتَرر بعارض سِلْمِ[4]

حيث أعربت عداك فاعلاً لـ اسم الفاعل المعتمد على النفي في المعنى(غير) و قد سد (عداك) مسد الخبر.

وقد يكون النفي في المعنى نحو:" إنما قائم الزيدان " فهو في قوة ما قائم الزيدان.[5]

وكذلك يقال:ما مضروب الزيدان وما مشروب الكأسان،وإنما مشروب الكأسان،وما شريب الزيدان، وما قرشي أبواك...الخ

وقد أشار ابن هشام إلى أنه لا يكفي مطلق الاعتماد للقول بسد الفاعل مسد الخبر،إذ لا يجوز معاملة "زيد قائم أبوه" كـ "أقائم الزيدان" وإن وجِد الاعتماد على المخبر عنه في الأولى.[6]

كذلك أخرج النحاة "أقائم أبواه زيد" من مسألة سد الفاعل،ذلك أن (أبواه) لا تسد مسد الخبر،إذ لا تحصل الفائدة به ولا يحسن السكوت عليه،ويكون بذلك(زيد) مبتدأ و(قائم) خبراً على الرغم من اعتماد المبتدأ على الاستفهام،أما

---

(1) ابن هشام،أوضح المسالك:217/3،السيوطي،همع الهوامع:79/5-80.

(2) أبوحيان،التذييل والتكميل:255/3،شرح التصريح:157/1.

(3) السيوطي،الأشباه والنظائر:94/3،الصبان،حاشية الصبان:191/1،الخضري،حاشية الخضري:124/1.

(4) سِلم،بالفتح والكسر:الصلح،أي بسِلْمٍ عارض،انظر ،حاشية الصبان:191/1.

(5) الأزهري،شرح التصريح:157/1.

(6) ابن هشام،مغني اللبيب:523/2.

إذا علم على من يعود الضمير،كما إذا جرى ذكر زيد فقيل"أقائم أبواه" بمعنى يحسن السكوت عليه عندها يكون"أبواه" فاعلاً سد مسد الخبر.(1)

إن اشتراط النحاة البصريين اعتماد الوصف لسد الفاعل أو نائب الفاعل مسد الخبر، قد قوبل من الكوفيين والأخفش الأوسط بالمخالفة، فقد أجازوا الابتداء بالوصف من غير اعتماد(2) واحتجوا لذلك بالسماع، ومن ذلك قول الشاعر:(3)

خبير بنو لِهبٍ فلا تَكُ ملغياً مقالة لِهبي إذا الطّير مرتِ

حيثُ ابتديء بالوصف (خبير) من غير اعتماد،وكذلك استشهدوا بقول زهير بن مسعود الضبي:(4)

فخير نحن عند النّاس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا. (5)

حيث أعرب الكوفيون والأخفش(خير) مبتدأ ونحن فاعلاً سد مسد الخبر،ولم يجيزوا جعل نحن المبتدأ وخبره(فخير) مقدماً عليه،لئلا يفصل بين أفعل التفضيل ومن بمبتدأ،وأفعل التفضيل و"من" كالمضاف والمضاف إليه،أما إذا ارتفع"نحن"على الفاعلية لم يلزم ذلك،لأن فاعل الشيء كالجزء منه.(1) فهذه

---

(1) الأزهري،شرح التصريح:157/1.

(2) ابن يعيش،شرح المفصل:79/6،الصبان،حاشية الصبان:192/1.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل:273/1،ابن هشام،تخليص الشواهد:182،العيني،المقاصد: 329/1،شرح التصريح:67/2،حاشية الصبان:192/1.

(4) الفارسي،شرح الأبيات المشكِلة:319،ابن جني،الخصائص:277/1،شرح التسهيل:273/1ابن هشام، مغني اللبيب:241/1، 496/2،الخضري،حاشية الخضري:125/1.

(5) المثوب:المرجع صوته والمكرر له ليستغيث،يالا:صلة يا لفلان.انظر،حاشية الخضري:125/1.

(1) الفارسي،شرح الأبيات المشكِلة:302-303،العيني،المقاصد:331/1-332.

أنماط لغوية تؤيد ما جاء عند الكوفيين من عدم اشتراط الاعتماد في هذه المسألة في حين رفض البصريون حجة الكوفيين في البيتَين السابقين،أما البيت الأول فقد اعتبروا الوصف(خبير) خبراً مقدماً،واحتجوا لمذهبهم بقول جرير:[2]

دعون النوى ثُم ارتَمين قلوبنا بأسهمِ أعداءٍ وهن صديقُ

حيث لم يطابق المبتدأ الخبر من حيث التأنيث ، فأخبر عن المؤنث بالمذكر ، وكذلك من حيث العدد فأخبر عن الجمع بالمفرد ، ولذا حمل البصريون (خبير بنو لهب) على التقديم والتأخير، إذ الخبر على زنة المصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فأعطي حكم ما هو على زنته.[3]

و أما البيت الثاني فقد وجه أبو علي الفارسي وابن خروف (خير) على أنّها خبرا ـ (نحن) المحذوفة ونحن الثانية تأكيد لضمير الخبر المحذوف العائد على المبتدأ،فلا يقبح الفصل.[4]

وقد أجاز ابن مالك الابتداء بالوصف من غير اعتماد مع القبح.[5]

إن اشتراط الاعتماد عند البصريين هو شرطٌ لسد الفاعل مسد الخبر لا في عمل الوصف،أما الكوفيون فلم يشترطوا الاعتماد في سد الفاعل مسد الخبر،ومعنى ذلك أن مفهوم الاعتماد عند الكوفيين أعم من كونه معتمداً على نفي أو استفهام،فهي مسألة تتعلق بالإسناد أولاً،حيث يعتمد المسند على وجود مسندٍ إليه والعكس صحيح، ولعلّ تمام المعنى واقتراب التراكيب التي تحتوي على فاعل يسد مسد الخبر من الجملة الفعلية من ناحية المعنى وعمل الوصف فيها عمل الفعل،وانعدام الخبر لفظاً وتقديراً في هذا النوع من التراكيب وعدم

---

(2) الخطفي، شرح ديوان جرير:299،أبوحيان،التذييل والتكميل:274/3،ابن هشام،تخليص الشواهد:184،المقاصد:330/1،ويروى بأعين أعداءٍ...

(3) الأزهري،شرح التصريح:157/1.

(4) الفارسي،المسائل المشكلة(البغداديات):415،العيني،المقاصد:331/1-332.

(5) ابن مالك،شرح التسهيل:272/1،ابن هشام،مغني اللبيب:523/2.

المطابقة بين المسند (الوصف) والمسند إليه(الفاعل الساد مسد الخبر) في بعض الأنماط،وكذلك احتكام هذا الوصف إلى أحكام الجملة الفعلية جعلها أقرب إلى الجملة الفعلية ولذا أخرج(غير) في" هل من خالقٍ غير اللهِ يرزقُكُم "[1] من مسألة سد الفاعل مسد الخبر،لعلّة أن الوصف الذي له فاعل يسد مسد الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة ولا حتى حروف الجر أصلاً فكذا ما هو بمنزلته.[2]

فالحقيقة أن هذه الأمور مجتمعة جعلت مفهوم الاعتماد أوسع من اعتبارات النحاة البصريين،إذ لو أن الاعتماد هو الأساس لسد الفاعل مسد الخبر لقلنا:إن الزيدان في " أقائمان الزيدان " فاعل سد مسد الخبر،لكن الاعتماد هنا لم يجعل من (الزيدان) فاعلاً،بل إنه لم يحدث تغييراً في موقع الزيدان النحوي،ذلك أن (الزيدان) هنا مبتدأ مؤخر،ولم يجز النحاة جعل الوصف في مثل هذا مبتدأ إلا على لغة أكلوني البراغيث.[3]

إذاً لا بد في دراستنا للأنماط اللغوية التي تحتوي على سد الفاعل مسد الخبر من أن نأخذ بعين الاعتبار مسائل مهمة هي تمام المعنى واقتراب التراكيب هذه من الجمل الفعلية والمطابقة وعدمها بين الوصف وما بعده،وقضية الإسناد المعكوس في هذا النوع من التراكيب ومحاولة النحاة تفسير هذا النمط من الأداء اللغوي في ضوء القواعد والأصول التي وضعوها.

2:2:1:3 الأنماط اللغوية التي يسدّ فيها الفاعل مسدّ الخبر

لا بد لمعرفة الأنماط اللغوية التي يسد فيها الفاعل مسد الخبر أن نعرف صور الوصف مع ما بعده، وهي:

---

(1) سورة فاطر:آية 3.

(2) الصبان،حاشية الصبان:189/1.

(3) انظر،الأزهري،شرح التصريح:158/1، الصبان، حاشية الصبان:193/1.

أ. مطابقة الوصف مع ما بعده في غير الإفراد نحو :" أقائمان الزيدان" و" أقائمون الزيدون" وفي هذه الحالة لايجيز النحاة جعل الوصف مبتدأ إلا على لغة " أكلوني البراغيث "،فالأصل في هذا التركيب هو الاسمية ،أي أن (قائمان) خبر و(الزيدان) مبتدأ.

ب. هناك نماذج لا تجري على قواعد اللغة حكِم عليها (أنها فاسدة) وهي: أقائمان زيد ،أقائمون زيد ،أقائمان الزيدون ،أقائمون الزيدان[1]

فهذه النماذج خارجة على القواعد وعلى الاستعمال اللغوي المطرد.

ج. إذا طابق الوصف ما بعده في الإفراد نحو: أقائم زيد،ما ذاهبةٌ هند،فيجوز الأمران ،أي جعل الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلاً سد مسد الخبر،كذلك أجاز النحاة جعلها خبراً وما بعدها مبتدأ مؤخّر.[2] مع رجحان كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر لئلا يؤدي إلى تقديم المضمر في قائم على الظاهر إذا ما اعتبرنا(قائم) خبراً مقدماً.[3]

ومع أن هذا القول قد يوجه على أن تقديم المضمر على المظهر هو تقديم في اللفظ لا في الرتبة، بمعنى أن الضمير الذي في قائم مقدم من تأخير، وإن كان المبتدأ مؤخّراً لفظاً فإنّه مقدم في الرتبة.ولعلّ جواز جعل الوصف مبتدأ يعود لكون هذا الوصف مفرداً فاقترب بذلك من الفعل الذي لابد فيه الإفراد إذا جاء الفاعل بعده.

د. إذا لم يطابق الوصف ما بعده في العدد نحو:أقائم الزيدان و أقائم الزيدون فيتعين وجوب الابتداء به وجعل(الزيدان) فاعلاً سد مسد الخبر.

---

(1) الصبان،حاشية الصبان:193/1.

(2) الجامي،الفوائد الضيائية:277/1،الأزهري،شرح التصريح:158/1.

(3) الصبان، حاشية الصبان:193/1.

ومن ذلك قول الشاعر:[1]

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظَعنا إن يظعنوا فعجيب عيشُ من قَطَنا[2]

حيث اعتمد وصف الفاعل(قاطن) على الاستفهام، وأعرب(قوم) فاعلاً سد مسد الخبر حملاً على معنى الفعل، ولا يجوز أن يعرب (قوم) مبتدأ مؤخّراً لعدم المطابقة بين الوصف وما بعده، ولذا فإن عدم المطابقة في العدد بين الوصف المبتدأ وفاعله، والاعتماد على حرف الاستفهام- عند البصريين- خولت الفاعل لأن يحلّ ويسد مسد الخبر فيه.كذلك انتفت المطابقة بين الوصف وفاعله في قول العرب:" أسائر القوم وقد زال الظهر"[3] حيث يعرب القوم فاعلاً سد مسد الخبر،لعدم المطابقة بين المبتدأ الوصف مع ما بعده في العدد.

هـ. إذا لم يطابق الوصف ما بعده في النوع نحو:" ما قائم النسوةُ " حيث يعرب" قائم" مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر لعدم المطابقة بين الوصف المبتدأ وما بعده في النوع[4]؛ ولئلا يخبر عن المؤنث بالمذكر أعربت قائم مبتدأ.

---

(1) ابن مالك،شرح التسهيل:269/1،ابن هشام،تخليص الشواهد:181،العيني،المقاصد:324/1،الأزهري،شرح التصريح:157/1،الصبان،حاشية الصبان:190/1

(2) القاطن،المقيم،انظر،لسان العرب:243/13(قطن)،الظَعن والظعن:السير والرحيل،انظر،لسان العرب،271/13(ظعن).

(3) الميداني،مجمع الأمثال:335/1،انظر،الزمخشري،المستقصى في أمثال العرب:153/1،ويروى:أسائر اليوم...ويضرب في اليأس من الحاجة.

(4) الجامي،الفوائد الضيائية:278/1، الازهري،شرح التصريح:158/1،الصبان،حاشية الصبان:193/1.

ومن المخالفة في التذكير والتأنيث بين المبتدأ الوصف وما بعده قول الشاعـر:[1]

أمرتَجِع لي مثلَ أيام حنّةٍ وأيام ذي قارٍ علي الرواجع[2]

حيث انتفت المطابقة بين (مرتجع) و(الرواجع) فأشبه الوصف الفعل من نواحٍ هي انتفاء المطابقة بين الوصف وما بعده في التأنيث والتذكير،وكذلك اعتماد الوصف على الاستفهام.بالإضافة إلى العمل وهذا التقارب بين الوصف والفعل،مع أن الوصف في عرف النحاة هو اسم إلا أن ذلك سمح للنحاة بإعراب الرواجع فاعلاً لـ(مرتجع) الوصف المذكر وقد سد هذا الفاعل مسد الخبر.

فالأصل الافتراضي (أمرتجعاتٌ الرواجع) لكن خالف الوصف ما بعده، من ناحيتين هما العدد والتذكير والتأنيث،وقد يقال إن هذا الفاعل لما فصل بينه وبين الوصف بفاصل جاز في هذا التركيب المطابقة في التأنيث فيقال(أمرتجعةٌ الرواجع) أو تنعدم المطابقة،ومع ذلك تبقى مسألة عدم المطابقة بين الوصف وما بعده في العدد،وقد تحمل هذه المسألة على الضرورة الشعرية.

وقد لا يكون ذلك صحيحاً، إذ قد يحمل هذا الشاهد على كون الوصف بمعنى الفعل وعاملاً عمل الفعل مع أنّه اسم لفظاً، فجمع هذا التركيب بين عنصرين من عناصر الكلام.ومعنى ذلك أن هذا قد يكون نوعاً من التراكيب تجمع بين الاسمية والفعلية، وانتفاء المطابقة بين المبتدأ الوصف وفاعله من حيث التذكير والتأنيث لا تقتصر على الشاهد السابق، وإنما هناك شاهد آخر للعباس بن الأحنف ذكره أبو حيان وهو:[3]

---

(1) ابن مالك،شرح التسهيل:268/1،أبو حيان،التذييل والتكميل:253/3،ابن منظور،لسان العرب:115/8(رجع)،الزبيدي،تاج العروس:78/21.

(2) ارتجع الأمر:رده إلي،حنّة أو حمه:وادٍ باليمامة،ذي قار:موضع بالعراق.انظر،التذييل:253/3-254.

(3) ابن الأحنف،العباس،الديوان:283،أبو حيان،التذييل والتكميل:255/3،وفيه" وتاركة عقد الوفاء ..."

أناسيةٌ ما كان بيني وبينها   وقاطعةٌ حبلَ الصفاء ظلوم

فخالف الوصف المبتدأ (ناسية) فاعله (ظلوم) ولذا أعرب (ظلوم) فاعلاً سد مسد خبر (ناسية)، فالأصل الافتراضي (أناسيةٌ ظلومة) وقد يقال إن (ظلوم) اسم امرأة، ولذا لم يتطابق الوصف مع ما بعده، ولكن أبا حيان لم يشِر إلى أن ظلوم اسم امرأة، وكذلك لا نجد في ديوان العباس بن الأحنف إشارة إلى ذلك، فإذا ثبت أن ظلوم اسم امرأة فتبنى المسألة على التقديم والتأخير أما إذا لم يثبت ذلك فالمسألة من باب سد الفاعل مسد الخبر، وقد تكون هذه الصيغة تابعة لصيغة فعول التي يستوي فيها التذكير والتأنيث.

و. إذا جاء الوصف مفرداً بعده ضمير،والمسألة خلافية بين النحاة فيما إذا طابق الوصف ما بعده أم لم يطابق،فإذا طابق الوصف الضمير نحو قولهم:"أقائم أنت"، فقد أجاز البصريون اعتبار الوصف مبتدأ و ما بعده فاعلاً سد مسد الخبر أو اعتبار الوصف خبراً مقدماً والضمير مبتدأ مؤخراً، في حين رفض الكوفيون ذلك، فأوجبوا ابتدائية الضمير،ووافقهم ابن الحاجب،وحجتهم في ذلك أن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه، فلا يقال:قام أنا.[1]

وقد رد ابن هشام على حجة الكوفيين بالأدلة وهي:

1. أن الضمير انفَصل مع الوصف لئلا يجهل معناه،لأنه يكون معه مستتراً بخلافه مع الفعل،فإنه يكون بارزاً،نحو:قمت.
2. أن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل،فلذاك احتمل معه الفصل.
3. أن المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل.[2]

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب:615/2،الصبان،حاشية الصبان:193/1.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب:615/2.

4. استدلّ ابن هشام على بطلان مذهب الكوفيين بقوله تعالى:" أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم "[1] فرجح جعل " أنت " فاعلاً سد مسد الخبر لئلا يلزم الفصل بين الوصف ومعموله- (الجار والمجرور) المتعلق به- بالأجنبي إذا عد الوصف خبراً مقدماً.[2]

فالقول بجواز الأمرين في حالة كون الوصف مطابقاً لما بعده في الإفراد حتى وإن كان ما بعد الوصف ضميراً له ما يدعمه من الشواهد.[3]

أما إذا كان الوصف غير مطابق للضمير بعده فهذه المسألة تقع في إطار وجوب سد الفاعل مسد الخبر، ومن ذلك قول الشاعر:[4]

خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أُقاطِع

حيث اعتمد الوصف(وافٍ) على ما، فعمِلَ الوصف في (أنتما) وذلك على القياس في ما وهو أن الأصل في ما ألا تعمل، على مذهب سيبويه، لأنها ليست بفعل وليست ما كليس ولا يكون فيها إضمار.[5]

ولكن لنا أن نقول بما أن (ما) أجريت مجرى ليس في كثير من المواضع والشواهد فإنّنا يمكن أن نعرب أنتما إما على أنه فاعل سد مسد خبر واف، أو أن نقول إنه فاعل سد مسد خبر ما العاملة عمل ليس، ولكن الاعراب الأول أقلّ كلفة من الثاني. كذلك فإن هذا التركيب أقرب إلى الجملة الفعلية ولذا فإنّه محمولٌ عليها.

كذلك تتضح عدم المطابقة بين الوصف والضمير بعده في قول الشاعر:[1]

---

(1) سورة مريم:آية 46.

(2) ابن هشام،تخليص الشواهد:184.

(3) انظر،ابن مالك،شواهد التوضيح:59،السمين الحلبي،الدر المصون:218/6.

(4) ابن مالك،شرح التسهيل:269/1،أبو حيان،التذييل والتكميل:255/3،ابن هشام،مغني اللبيب:615/2،تخليص الشواهد:181،العيني،المقاصد:327/1.

(5) سيبويه،الكتاب:57/1.

أمنجِز أنتم وعداً وثِقْتُ به   أمِ اقتفيتم جميعاً نهج عرقوبِ

ففي هذا النمط يجب أن يعرب الفاعل ساداً مسد الخبر، فـ(أنتم) ضمير منفصل مبني في محلّ رفع فاعل للوصف (منجز) سد مسد الخبر حيث لم يتطابق الوصف (منجز) مع ما بعده.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن عدم المطابقة بين الوصف وما بعده ليست شرطاً عند النحاة لسد الفاعل مسد الخبر، وإن تراءى لنا أن عدم المطابقة بين الوصف وما بعده كانت هي البذرة الأولى التي سمحت فيها لهذا النوع من التراكيب بالظهور، فكانت سبباً لجعل الوصف مبتدأ مع أنه في الأصل يفيد معنى الخبر. ولعلّ الأساس هو إمكانية كون الوصف مبتدأ.

ويدور في فلك هذا التركيب مسائل عدة هي تعويل النحاة على المعنى وقولهم بتمامه واستقلال الفائدة في هذا النوع من التراكيب، كذلك قولهم بأن هذا النوع من التراكيب يحتوي على مبتدأ لا خبر له لا لفظاً ولا تقديراً، أما المسألة الأخرى فهي الإسناد المعكوس.

أما القضية الأولى وهي تعويل النحاة على المعنى وقولهم بتمام الكلام، فهو نتيجة لعناصر عدة هي: احتكام الوصف إلى قواعد الجملة الفعلية مع أنّه في الأصل اسم، كذلك عمل الوصف عمل الفعل، واحتواء هذا النوع من التراكيب على الحدثية ومعنى الزمن الذي قد يتخذ من السياق الذي يضم هذا النوع من التراكيب، وتقدم هذا الوصف بحيث يكون أولاً لا ثانياً جعلت للنماذج التي يسد فيها الفاعل مسد الخبر صورتين تحكم فيها معنى الفعل بالدرجة الأولى، ولذا فإن تعويل النحاة على تمام المعنى واستقلال الفائدة جعلهم

---

(1) الأشموني، شرح الأشْموني: 178/1، الصبان، حاشية الصبان: 190/1.

يعتبرون (قائم) في (أقائم الزيدان) اسماً من جهة اللفظ وفعلاً من جهة المعنى، وقد عد من مشْكِل الإعراب بيت أبي نُواس:[1]

غير مأسوفٍ على زمنٍ   ينقضي بالهم والحزن

فالاختلاف بين النحاة هو في (غير مأسوفٍ على زمنٍ)، فقد أعرب ابن جني وابن الحاجب والعيني والسيوطي في أحد اختياراته (غير) خبراً مقدماً على أن الأصل"زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوفٍ عليه"، فحذف المبتدأ (زمن) دون صفته من غير قرينة تشعر به فعاد الضمير المجرور بـ"على" على غير مذكور فجيء بالظاهر مقام المضمر.[2]

أما ابن الشجري وأبو نزار الحسن بن صافي(ملك النحاة) وابن بري وأبو حيان وابن هشام والسيوطي وعبد القادر البغدادي فقد اعتبروا غير مبتدأ مرفوعاً حملاً على معنى (لا يؤسف على زمنٍ) فسد تمام الكلام مسد الخبر ولا خبر في اللفظ عندهم.[3] وغيرها من التأويلات والتوجيهات[4].

والذي نراه هو أن التأويل الأول يبعد المسألة عن واقعيتها، فإذا كانوا يشترطون لوجود الحذف قرينة مشعرة بالمحذوف فإن هذا التأويل ليس فيه ما يشعر بوجود المحذوف، ولعلّ الإعراب الثاني يكون أيسر من الأول وأقلّ كلفة، مع أن هذا الإعراب فيه خروج على قاعدة نحوية أساسية وهي افتقار

---

(1) ابن الشَجري، أمالي ابن الشَجري: 27/1، أبو حيان، تذكرة النحاة: 164، ابن هشام، مغني اللبيب: 753/2، السيوطي، الأشباه والنظائر: 113/6، 26/7، البغدادي، خِزانة الأدب: 345/1.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 172/1،العيني،المقاصد:325/1-326،الأشباه والنظائر:27/7.

(3) ابن الشَجري،أمالي ابن الشَجري:27/1-28،أبو حيان ،تذكرة النحاة:407،171،ابن هشام،مغني اللبيب:753/2،السيوطي،الأشباه والنظائر:94/3،البغدادي،خِزانة الأدب:345/1،حداد،حنّا،ملك النحاة:130.

(4) انظر، ابن الشَجري، أمالي ابن الشَجري:27/1-28، ابن هشام، مغني اللبيب:172/1،العيني،المقاصد:325/1- 326

الجملة إلى(مسند)، ولكن بما أن المسند يشكل محور الفائدة فإن الفائدة تنتقل إلى أجزاء أخرى في الجملة، بحيث تتضافر الصفة(مأسوف) مع ما بعدها في تحقيق الفائدة التي يسكتُ عليها.بالإضافة إلى أن المسائل التي حمل فيها على المعنى في اللغة كثيرة، وهذه المسألة إحداها، ولعلّ في قولهم بتمام المعنى محاولة للتخلص من تناقض كون المسند مسند إليه في آنٍ واحد، وانطلاقاً من فكرة تغير المبنى يؤدي إلى تغير في المعنى، فإن هذا التغير في المبنى أوجد ما نسميه بـ" الإسناد المعكوس ".

لقد فرق النحاة بين المبتدأ والفاعل،ومن ذلك أن مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل على ما رتبه أبو بكر بن السراج والفارسي،كذلك فإن الفاعل وحديثه (فعله) يسدان مسد الخبر عن المبتدأ نحو:زيد قام أبوه، في حين لا نجد مبتدأ وخبراً يسدان مسد حديث الفاعل ولا مسد الفاعل،كذلك يجوز أن ينعكس الفاعل مبتدأ والمبتدأ ليس له أن ينعكس فاعلاً في كل موضع نحو:" زيد أخوك " و" القائم في الدار زيد ".[1]

أما قول البطَلْيوسي إن المبتدأ ليس له أن ينعكس فاعلاً في كل موضع صحيح،ذلك أن هذا الانعكاس يطالعنا في التركيب الذي يسد فيه الفاعل مسد الخبر،حيث ينعكس المبتدأ(المسند إليه) فيصبح (فاعلاً) وينعكس الخبر فيصبح مبتدأ،مع الاحتفاظ بالصورة العامة للجملة وهي كونها جملة اسمية،ولذا فإن نتيجة هذا القلب هي تشكل جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو(الوصف) وفاعل لا يصلح لأن يتقدم ولذا يسد مسد الخبر.

لكنّنا نجد من المحدثين من يعترض على قول القدامى بسد الفاعل مسد الخبر،ومن هؤلاء خليل عمايرة،حيث يقول:" لا ريب أن من يدقق النظر ويقلب هذه الجمل،يرى ما في هذا التقسيم من اعتمادٍ كلي على الشكل أو المبنى دون المضمون أو المعنى،فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة وكان من نتائجه كذلك،الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية أو الفعلية دون أن تقبلها كما في... أقائم الزيدان؟ التي

---

(1) البطَلْيوسي،الحلل في إصلاح الخلل:147.

تقوم فيها كلمة الزيدان بدورين مختلفين، فتحمل مصطلحين يعود كل منهما إلى قسم من أقسام الجملة فاعل سد مسد الخبر،فإن كان فاعلاً فلا بد أن يكون مسبوقاً بفعل،فالجملة فعلية، وإن كان خبراً فلا بد أن يكون مسبوقاً بمبتدأ، فالجملة اسميـة."[1]

ونطالع وجهة النظر هذه عند إبراهيم السامرائي إذ يرى أن إعراب زيد في (أقائم زيد) قلب للحقيقة الإسنادية وهدر لأساسٍ قويم يبنى عليه أسلوب بناء الجملة العربية،إذ لا يصح أن يكون قائم مبتدأ،فقولهم أقائم زيد كقولهم أزيد قائم، ولا عبرة في الاعتماد، وأما "أقائم الزيدان " فيرى أنّها ألصق بالجمل الفعلية،ولذا يوجه هذا التركيب على أساس كونه اسم فاعل قام مقام الفعل و يكتفى بذاك.[2]

ومع أن هذا الرأي يخلّص التركيب من هذه الازدواجية التي جعلت المسند مسنداً إليه فاتخذ وظيفتين نحويتين هما الفاعلية والخبرية إلا أن هذا التسامح في باب الفاعل الذي جعل القدامى يقولون بسد الفاعل مسد الخبر دون قولهم بسد المبتدأ مسد الفاعل قد يكون له قيمته لكون الوصف محمولاً على الفعل من ناحية المعنى والعمل، حيث يحمل معنى الإخبار مع الاحتفاظ بالشكل من ناحية أخرى، ولذا فإن العلاقات بين عناصر الجملة في باب(سد الفاعل مسد الخبر) تكاد توحي أن الجملة العربية قد مرت في طورٍ جمعت فيه الجملة الاسمية مع الجملة الفعلية في إطارٍ واحدٍ بعيداً عن ارتباطات الإسناد.

فإذا تجاهلنا قضية الإسناد في هذا التركيب معتمدين على تمام المعنى فلا بأس بأن يقال إن هذا الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر،أو يقال إن تمام الكلام قد سد مسد الخبر ومعنى ذلك أنه لا خبر في الجملة.

وأما إذا لم نتجاهل هذه القضية فليس لنا إلا أن نقول إن الوصف قد قام مقام الفعل وما بعده فاعل له. والأمر كذلك في جميع الصيغ المحمولة على اسم الفاعل نحو صيغ المبالغة والاسم المنسوب والصفة المشبهة...

---

(1) عمايرة،خليل،في نحو اللغة و تراكيبها:81.

(2) السامرائي،إبراهيم،النحو العربي نقد وبناء:80.

2:2:1:3 الحال السادة مسد الخبر

يعد الإسناد ركيزة أساسيةً في بناء النظرية النحوية، ويعتبر المبتدأ والخبر عمدتين في القاعدة النحوية، ولكن قد يغيب الخبر من بعض الأنماط اللغوية، وقد يحلّ محلّه عنصر آخر يغير من صورة الأداء اللغوي الافتراضي القياسي فيلعب الاستعمال اللغوي دوره فيها، ومن هذه الأنماط الجملة الاسمية التي تحتوي على حال سادة مسد الخبر، حيث يفتقد هذا النمط فيها إلى أحد عناصر الإسناد الأساسية بشكل مطلق وهو الخبر.

و ترتبط الحال التي تسد مسد الخبر ببنية صرفية معينة يكون المبتدأ فيها مصدراً صريحاً أو مؤولاً أو أفعلَ التفضيل مضافاً إلى المصدر وقد عمل المصدر فيها عمل فعله، ولا يوجد خبر ملفوظ في هذا النوع من الجمل، لكنّه يحتوي على حالٍ لا تصلح لأن تكون خبراً في بعض الأنماط.

وهذا النوع من المبتدأ هو المصدر الذي يجري مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وقد ذكر النحاة أن المصدر محمولٌ على الفعل المضارع. [1]

وتنحصر صور التراكيب التي تحتوي على المبتدأ الذي تسد حال مسد خبره في:

1. المبتدأ مصدر صريح عند البصريين نحو:ضربي زيداً قائماً.
2. المبتدأ مصدر مؤول عند بعض الكوفيين نحو:أن ضربت أو أن تضرب زيداً قائـ ماً. [2]

---

(1) سيبويه،الكتاب:189/1،ابن هشام،شرح قطر النّدى:260-266،ذكر النحاة أن المصدر العامل ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:المضاف وإعماله أكثر،والمنون وإعماله أقيس لأنّه يشبه الفعل في التنكير،والمعرف بأل وإعماله شاذّ قياساً واستعمالاً،انظر،شرح قطر النّدى:266-269.

(2) الأزهري،شرح التصريح:180/1.

3. المبتدأ أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما يؤول به نحو:أكثر شربي السويقَ ملتوتاً،ونحو قول الشاعر:[1]

الحرب أول ما تكون فُتيةً تسعى ببزتها لكل جهول[2]

والتقدير:الحرب أولُ كونها فُتية،فالمبتدأ الثاني أفعل التفضيل(أول) أضيف إلى المصدر المؤول،أما(فتية) فهي حال سدت مسد الخبر.

كذلك قولهم أخطب ما يكون الأمير قائماً،حيث أضيف اسم التفضيل(أخطب) إلى المصدر المؤول،وفيه مبالغة حيث أعطي الاسم الدال على الذات حكم المصدر،فأخطب إنما هو للأمير وأضيفت إلى ما المصدرية فصارت بعضه فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين،وأفعل إذا أضيفت صارت بعض ما تضاف إليه.[3]

أما الحال في عرف النحاة فهي اسم نكرة أو ما يؤول بنكرة،تدلّ على هيئة صاحبها،موضعها النصب،تكون مشتقة أو مؤولة بمشتقّ،وعدت الحال فضلة في الكلام،أي ليست عنصراً إسنادياً،ولذا أجاز النحاة حذفها في بعض المواضع واستثنوا من هذا الجواز الحال السادة مسد الخبر.

هذه الحال التي عدها النحاة فضلة في الكلام،تؤدي وظيفة إسنادية مهمة في هذه الأنماط من التراكيب هي وظيفة المسند.

وتجيء الحال السادة مسد الخبر بأشكال متعددة هي:

1. الحال نكرة مفردة نحو"قائماً" في "ضربي زيداً قائماً"،ومتكئاً في (أكثر أكلي متكئاً...فهذه التراكيب ابتدئ بها بوصف أضيف إلى فاعله أو أفعل تفضيل أضيف إلى مصدر أضيف إلى فاعله،وخلت هذه التراكيب

---

(1) الزبيدي،عمرو،الديوان:142،سيبويه،الكتاب:402/1،المبرد،المقتضب:251/3، وفيه(بزينتها)،الفارسي، المسائل المنثورة:34،وفيه(والحرب)ابن منظور،لسان العرب:64/8(خدع)وفيه(فَتِية).

(2) فُتية:تصغير فتاة،البِزة:اللباس،انظر،ابن منظور،لسان العرب:312/5(بزز).

(3) ابن الشجري،أمالي ابن الشَجري:58/1-59،أبو حيان،التذييل والتكميل:296/3،السيوطي،الأشباه والنظائر:196/1-197.

من خبر؛ولذا لا بد لإصلاح اللفظ ومراعاة لأصول النظرية النحوية التي تفترض وجود خبر من القول بسد هذه الحال مسد الخبر.

2. الحال جملة اسمية سادة مسد الخبر،نحو:قول الرسول-صلى الله عليه وسلم-:"أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء"[1] ف"أقرب" مبتدأ أضيف إلى المصدر المؤول،وجاءت الحال (وهو ساجد) جملة اسمية سدت مسد الخبر الذي لا يمكن تقديره لا لفظاً ولا معنى في التركيب السابق نظراً لتمام المعنى في هذا التركيب.

وكذلك قول ذات المِزادتين[2] في إحدى الروايات" عهدي بالماء أمس،هذه الساعة ونفرنا خلوفٌ"[3] فقد سدت الحال(ونفرنا خلوف) مسد الخبر في إحدى توجيهات النحاة.[4]

وحمِلَ على سد الجملة الاسمية الواقعة حالاً مسد الخبر قول الشاعر:[5]

خير اقترابي من المولى حليفَ رضاً وشَر بعدي عنه وهو غَضبان[6]

والواقع أن الحال السادة مسد الخبر ترد في هذا الشاهد على شاكلتين هما الحال المفردة والحال الجملة الاسمية،أما موضع الحال المفردة السادة مسد

---

(1) ابن الحجاج،صحيح مسلم:200/4،النسائي،سنن النسائي:226/2،العسقلاني،أطراف مسند الإمام أحمد:193/7،ابن مالك،شرح التسهيل:278/1،الصبان،حاشية الصبان:219/1.

(2) المزادة:الراوية وهي أكبر من القربة،انظر،ابن منظور:لسان العرب:199/3(زيد).

(3) ابن حنبل،أحمد،مسند الإمام أحمد بن حنبل:434/4،العكْبري،إعراب الحديث النبوي:301-302.

(4) إعراب الحديث النبوي:301-302،وفيه:إن أمس خبر لـ" عهدي ".

(5) شرح التسهيل:278/1،أبوحيان،التذييل والتكميل:306/3،العيني،المقاصد النحوية:395/1،السيوطي،همع الهوامع:50/2،حاشية الصبان:219/1.

(6) الحِلف:المعاهدة على التعاضد والمساندة،والمولى الحليف.انظر،لسان العرب:53/9-54 (حلف).

الخبر فهي(حليف) حيث سدت هذه الحال مسد المبتدأ وهو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر المضاف إلى فاعله في المعنى،وخلا هذا التركيب من الخبر فسدت الحال مسده.

أما الصورة الثانية للحال السادة مسد الخبر فجاءت جملة اسمية وهي(وهو غضبان) فسدت هذه الجملة الواقعة حالاً مسد خبر المبتدأ(شر) وهو أفعل التفضيل جاء مضافاً إلى المصدر المضاف إلى فاعله في المعنى.فلما خلا هذا التركيب من الخبر لفظاً ومعنى سدت الحال مسد الخبر.

وقد ذكر أبو حيان أن سيبويه قد منع وقوع الحال جملة اسمية سادة مسد الخبر،في حين أجاز الكسائي وقوع الحال جملة اسمية سادة مسد الخبر سواء أكانت بواو أم لا،وأجاز الفراء وقوع الحال جملة اسمية إذا اقترنت بالواو لا دونها لتسد مسد الخبر،وقد أضاف أبو حيان أن بعض البصريين قد ذهب مذهب الكسائي ولعلّه يقصد ابن مالك.[1]

فاعتداد الكوفيين بالسماع جعلهم يجيزون هذه المسألة على اختلاف بينهم،وهذا يعزز مذهب الكوفيين في حمل النص على الظاهر، خاصة إذا كان السماع يؤيد وقوع الجملة الاسمية الواقعة حالاً سادة مسد الخبر.

3. وقوع الحال جملة فعلية سادة مسد الخبر:اختلف النحاة في وقوع الجملة الفعلية في موضع الحال وسدها مسد الخبر،فذكر أبو حيان أن سيبويه والكسائي وهشام الضرير يجيزون وقوع الحال السادة مسد الخبر فعلاً مضارعاً.[2]

---

(1) أبو حيان،التذييل والتكميل:307/3،أبو حيان،تذكرة النحاة:651.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل:306/3.

واستدلوا على صحة مذهبهم بقول رؤبة بن العجاج:[1]

ورأي عينَي الفتى أخاكا يعطي الجزيلَ فَعلَيك ذاكا[2]

والذي جاء عند سيبويه في هذا الشاهد،هو أن سيبويه استشهد به ليدلل على عمل المصدر غير المنون.[3]

كذلك ذكر أبو حيان أن هناك من نقل عن الفراء الجواز والمنع في هذه المسألة[4] وقد أيد الأداء اللّغوي مجيء الحال جملة فعلية سادة مسد الخبر فدلّت الشواهد على صحة هذا المذهب،ومن ذلك قول الشاعر:[5]

عهدي بها في الحي قد سربلت[6] بيضاء مثلَ المهرةِ الضامِرِ

فجاء المبتدأ مصدراً مضافاً إلى ما بعده وخلا هذا التركيب من خبرٍ فسدت الجملة الفعلية الواقعة في موقع الحال (قد سربلت) مسد الخبر.

4. مجيء الظرف في موضع الحال السادة مسد الخبر نحو:عبد الله أخطب ما يكون يوم الجمعة.وكأنّك قلت أخطب ما يكون عبد الله في يوم الجمعة.[7] فالظرف(يوم الجمعة) جاء في موضع الحال السادة مسد خبر (أخطب). ومن

---

(1) سيبويه،الكتاب:191/1،ابن مالك،شرح التسهيل:285/1،العيني،المقاصد النحوية:383/1،السيوطي،همع الهوامع:49/2،الخضري،حاشية الخضري:152/1.

(2) يروى:أباكا بدلاً من أخاكا،الجزيل:العطاء العظيم،انظر،لسان العرب:109/11(جزل).

(3) سيبوية، الكتاب:191/1.

(4) أبو حيان،التذييل والتكميل:306/3، السيوطي، همع الهوامع:48/2.

(5) الأعشى،ديوان الأعشى:93،وفيه:هيفاء مثلَ...، أبو حيان، التذييل والتكميل:306/3، السيوطي، همع الهوامع:49/2.

(6) سربلت:لبست السربال وهو القميص أو الدرع،انظر،ابن منظور،لسان العرب:335/11(سربل).

(7) سيبويه، الكتاب:402/1.

ذلك أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعةِ وأحسن ما يكون زيد عندك وأكلي الخبز يوم الجمعة.[1]

ويبدو أن القاعدة النحوية قد تحكّمت في هذا النوع من الأداء اللغوي، مما حمل النحاة على جعل ما كان فضلة أساساً ليحلّ محلّ عنصرٍ إسنادي مهم، وقد ساند إصلاح اللفظ وتمام المعنى وقرب الجملة من الجملة الفعلية في ظهور مفهوم الحال السادة مسد الخبر.

ولعلّ العلاقة بين الحال والخبر قد رافقت القاعدة في ظهور مفهوم الحال السادة مسد الخبر، يقول القَزويني إن " الحال في المعنى حكم على ذي الحال، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إلّا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة لا في ضمن شيءٍ آخر، والحكم بها إنّما يحصل في ضمن غيرها"[2] ومعنى ذلك أن مفهوم الخبر في التراكيب التي لا تحتوي على خبر ويسد فيها الحال مسد الخبر مفهوم لا يتكأ فيه على الإسناد بالدرجة الأولى، بل يتكأ فيه على الفائدة أيضاً، وهذه الفائدة تتحصل بهذه الحال لا بخبرٍ متوهم.

وقد اختلف النحاة في إدراج بعض الشواهد ضمن التراكيب السادة مسد الخبر لعلل ثلاث ، إما لأن المبتدأ ليس مصدراً مضافاً إلى فاعله أو ليس اسم تفضيل مضافا إلى المصدر الصريح أو المؤول، أو أن الحال تصلح لأن تكون خبراً، أو قد تكون العلتان معاً.

أما العلّة الأولى، فقد اشترط النحاة البصريون لسد الحال مسد الخبر أن يكون المبتدأ مصدراً أو افعل التفضيل مضافاً إلى مصدر عاملٍ في مفسر أي (ضمير) صاحب الحال، ومثلوا لذلك بـ : ضربي زيداً قائماً والتقدير: ضربي زيداً إذْ أو إذا كان قائماً. على أن قائماً حال من ضمير كان التامة.

---

(1) ابن السراج، الأصول: 360/2.

(2) القزويني، الإيضاح: 267/1.

وقد خَرج على شرطهم في المبتدأ قول العرب: "أسائر القوم وقد زال الظهر"[1] ففي هذ الشاهد إما أن يقال: إن الفاعل (القوم) قد سد مسد خبر المبتدأ أو يقال: إن الجملة الفعلية (وقد زال الظهر) في موضع الحال السادة مسد الخبر.

لكن القول الثاني يتعارض مع شرط النحاة لسد الحال مسد الخبر و هو أن يكون المبتدأ مصدراً أو ما كان بمثابة المصدر كأفعل التفضيل المضاف إلى المصدر.

المعنى أن مفهوم الحال السادة مسد الخبر كما يتراءى لنا يقترن بها نفسها أكثر من اقترانه بغيرها. فإن صلحت الحال لأن تسد مسد الخبر فلا بأس، حتى وإن كان المبتدأ خارجا على شروط النحاة، بدليل الشاهد السابق وغيره مما حمل على الجملة الفعلية نحو "عبدالله والريح يباريها" فقيل إن التقدير: عبدالله والريح يجريان يباريها حيث وقعت يباريها في موضع الحال فسدت مسد الخبر لدلالتها عليه، ومن أجازه من الكوفيين لم يقدر محذوفاً على معنى يتباريان[2].

ففي هذا الشاهد جاءت الحال سادة مسد الخبر لمبتدأ ليس مصدراً ولا ما حمل عليه. مما يدلّ على توسع وظيفة هذه الحال.

أما العلّة الثانية وهي صلاحية الحال لأن تسد مسد الخبر، فقد اختلاف النحاة في سد الحال الصالحة لأن تكون خبراً مسد الخبر في نحو: "ضربي زيداً شديداً" فقد أخرج بعض النحاة شديداً من مفهوم الحال السادة مسد الخبر لصلاحية هذه الحال لأن تكون هي الخبر، وإن كان بعض النحاة قد حمل هذه المسألة على الشذوذ، ومن ذلك قول العرب "حكمك مسمطاً" فالذي يروى خذ حكمك مسمطاً[3]، ولذا يقدر كثير من النحاة هذه الجملة بـ: حكُمك لك مسمطاً، فسد المسد هنا شاذّ حيث تصلح الحال لأن تكون خبراً، وهذا عند بعض النحاة من الحذف الشاذ أيضا.[4]

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال: 335/1، الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب: 153/1.

(2) السيوطي، همع الهوامع: 52/2

(3) الميداني، مجمع الأمثال: 212/1، ابن مالك، شرح التسهيل: 325/1، 109/2، الصبان، حاشية الصبان: 220/1، ابن منظور، لسان العرب: 323/7(سمط).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل: 289/3.

ومع ذلك فإننا نميل إلى أن القول بسد الحال مسد الخبر في "ضربي زيداً شديداً" -مع أن النحاة قالوا فيه بالشذوذ- أمر وارد وهو أقرب إلى مفهوم سد المسد القائم على عدم الحذف حيث تتخذ هذه اللفظة معنين هما الخبر من حيث الأصل الافتراضي والحال من حيث الاستعمال المقصود.

ومما حمل على الشذوذ قول الزباء (زنوبيا): [1]

ما للجمال مشيها وئيدا أجَنْدلاً يحمِلْن أم حديدا[2]

فقد أجاز الكوفيون تقدم الفاعل (مشيها) مع بقاء فاعليته للصفة المشبهة (وئيداً) في حين أوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير (مشيها يكون وئيداً)، وقيل سدت الحال مسد الخبر، وقيل إن نصب (وئيدا) هو ضرورة شعرية.[3]

وقد رد رأي البصريين بأنّه تخريج على شاذّ، لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ[4].

أما مذهب الكوفيين فإنّه يتفق مع قولهم بجواز تقدم الفاعل على فعله أو ما يقوم مقام الفعل، لكن هذا قد يكون ضرورة، وقد لجأ البصريون إلى قولهم بسد الحال مسد الخبر مع أن هذه الحال تصلح لأن تكون خبرا، وقد يكون لجوؤهم إلى القول بسد الحال مسد الخبر فراراً من القول بتقدم الفاعل على فعله أو لعلّ هذا القول يعزز ما ذهبنا إليه وهو أن الحال تتحمل طابعين في هذا النوع من التركيب هما الإخبار والحالية، الإخبار من ناحية المعنى والحالية من ناحية اللفظ.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: 108/2، ابن مالك، شواهد التوضيح: 171، الأزهري، شرح التصريح: 271/1، الصبان، حاشية الصبان: 46/2.

(2) الوئيد؛ التأني، الجندل: الحجر يجمع على جنادل، انظر لسان العرب: 128/11(جندل) وروي مشيها على النصب والجر أما النصب فالتقدير تمشي مشيها، وأما الخفض فعلى أنّه بدل اشتمال من للجمال. انظر، شرح التصريح: 271/1.

(3) العيني، المقاصد النحوية: 201/2-202

(4) الازهري، شرح التصريح: 181/1-182.

فالحال في هذا الشاهد تصلح لأن تكون خبرا ولذا عد سد الحال مسد الخبر فيها شاذاً، كذلك فإن الحال ليست من ضمير معمول المصدر و إنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر، ولا تصح أن تكون الحال من الهاء في (مشيها) عند البصريين[1].

ويبدو أن القول بسد الحال مسد الخبر حتى وإن لم يكن المبتدأ مصدراً مضافاً إلى فاعله في المعنى وكانت الحال صالحة لأن تكون خبراً له ما يعززه من شواهد، ومن ذلك ما روي في حديث صاحبة المزادتين أي الراويتين قولها: "عهدي بالماء أمس، هذه الساعةَ ونَفَرنا خَلوفاً"[2].

والتقدير عند ابن مالك: ونَفَرُنا متروكون خلوفاً[3].

وقد تكون (خَلوفاً) حالاً سدت مسد الخبر دون القول بالحذف فيها، مع أن المبتدأ ليس مصدراً ولا مضافاً إلى مصدر مع صلاحية الحال لأن تكون خبرا، وقد يقال إن مجيء النصب في "خلوفاً" هو قطع إعرابي لأجل إبراز المعنى والدليل على ذلك ما يروى "ونفرنا خلوفٌ".

فهذا التغير وإن حمل على الشذوذ إلاّ أنه يدور في فلك السماع وحمل النص على ظاهره، فالشواهد تؤيد وجود نوع من الأحوال المتحولة عن الخبر. ويبدو أن المخالفة في المثل والشاهد الشعري والحديث هي مخالفة مقصودة لأجل المعنى ولفت الانتباه، ففي قولهم: "حكمك مسمطاً" لفت لانتباه السامع، ولذا فإن مسمطاً حال في الظاهر خبر من ناحية الأصل الافتراضي عند النحاة، إلاّ أننا نرى أن هذا التحول أدى بهذه الحال إلى أن تحتل موقعين تعاور اللفظ والمعنى عليهما، فإذا كان الحيز الافتراضي لهذا التركيب هو "حكمك مسمط" فإن هذه الدائرة قد تم توسيعها لتصبح (حكمك مسمطا) ليتحول المعنى من الإخبار العام إلى معانٍ

---

(1) الازهري، شرح التصريح: 181/1-182.

(2) البخاري، صحيح البخاري شرح الكرماني:225/3، كتاب التيمم، ابن مالك، شواهد التوضيح: 170، ونسنك، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث:69/2. والخلف: الغُيب، انظر، ابن منظور، لسان العرب: 91/9-92(خلف)

(3) ابن مالك، شواهد التوضيح: 170

متعددة منها أن الحكم الثابت قد يختص بك أنت لا بغيرك أو أن الحكم قد يكون ثباته متغيراً بتغير هذه الحال ولذا قد يكون هذا التغير في الحركة إشارة إلى تغير في الحكم، فكان لا بد من لفت انتباه السامع إلى ذلك فيحدث تأثيرا أقوى من لو كانت الجملة مبتدأ وخبرا، ولذا تسد هذه الحال مسد الخبر لفظا نتيجة لضرورة توفر مسند في كل تراكيب الجملة الاسمية، أما من ناحية المعنى فهذه الحال، وإن لم تكن حالا بالأصالة إلاّ أنها تؤدي وظيفة معنوية حفظت لهذا النموذج خصوصيته، خاصة أن "حكمك مسمطا" مثَل.

وكذلك (مشيها وئيدا) فنرى أن الكلمة المحورية فيها هي "وئيدا" التي تدل على خطورة الموقف وعلى لفت الانتباه والتركيز على ما قبلها وهو المشي الموصوف بهيئة معينة، تجعل السامع يفكر في هذا المشي، فيدرك أن وراءه سرا خطيرا. والقول كذلك في (ونفرنا خلوفاً)، فهذه المخالفات الإعرابية تحفظ لهذه النماذج خصوصيتها في باب الابتداء، وهذا دليل على أن هذه المخالفات ذهنية مقصودة لذاتها.

ويبدو أن الحال التي تسد مسد الخبر عند النحاة تتخذ شكلين، هما:

1- الحال السادة مسد الخبر بالأصالة، كما في ضربي زيدا قائما، وما حمل عليها من مسائل، حيث تسد الحال مسد الخبر لإصلاح اللفظ فقط، ولا يمكن فيها تحول الحال إلى خبر، وقد يتوهم فيها عدم تمام المعنى إلا إذا فهم الكلام على حصر المبتدأ في المفعول به بحالة معينة، أو بزمن معين أو حمل الجملة على معنى الجملة الفعلية، وتعد (قائما) كلمة محورية يتم الكلام بها ولا يمكن إهمالها أو حذفها.

2- الحال السادة مسد الخبر المتحولة عنه، كما في (حكمك مسمطا) وهي الحال التي قال عنها النحاة إنّها تسد مسد الخبر شذوذا، على أن العلامة الإعرابية قد تحكمت فيها، ويمكن لهذه الحال أن تتحول إلى خبر أي أن تعود إلى أصلها فيتغير المعنى عندئذ.

وتشترك هذه الحال مع النوع الأول في أن القول في كليهما بسد الحال مسد الخبر هو لإصلاح اللفظ وضرورة وجود الخبر، وتأدية معنى الإخبار

والحال معا وفي كونها تراكيب تامة المعنى وكذلك لا يمكن حذف هذه الأحوال لأهميتها.

وقد عد من مشكل الإعراب إعراب "ضربي زيداً قائماً" فقد اختلف النحاة في إعراب الحال واختلفوا في تقدير الخبر، وقد حمل أكثر النحاة هذا النوع من التراكيب على الحذف.

قيل إن المحذوف هو الفعل والتقدير "يقع ضربي زيداً قائماً" حيث إن ضربي مصدر قام مقام الفعل[1]. لكن رد هذا التقدير لأنّه تقدير لا دليل عليه إذ يجوز تقدير قلّ أو عدم، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره [2]. أما مذهب نحاة الكوفة فقد روي أن لهم عدة تقديرات هي:

1- أنّهم يقدرون ضربي زيداً قائماً بـ "ضربي زيداً قائماً حاصلٌ" على أن الحال من تتمة المبتدأ والخبر محذوف[3] وقد رد تقديرهم، ذلك أن الحال المتعلقة بالمصدر المبتدأ لا تمنع من ذكر الخبر إذ لا خلاف في جواز: ضربي زيداً قائماً خير من ضرب عمرو فلا يكون مما التزم فيه حذف الخبر[4]، كذلك رد هذا التقدير لعدم وجود دليل عليه فكما تقدره (حاصل) يجوز أن تقدره (منفي) فيكون الحذف جائزاً والعامل في قائماً" هو المصدر فلا يسد الحال مسد الخبر[5]. ويفوت المقصود من حصر الضرب في حالة الإساءة[6].

والحقيقة أن العلة الرئيسية لدحض مذهب الكوفيين -كما يبدو- لئلا تكون الحال من معمولات المبتدأ فلا تسد الحال مسد الخبر لعدم وقوعها في تقديرهم في محل الخبر. وأما قولهم بتقدير الخبر بعد الحال ففيه فوات القصد

---

(1) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 1/196-197، السيوطي، الأشباه والنظائر: 8/281.

(2) الأزهري، شرح التصريح: 1/181.

(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 1/196.

(4) المصدر نفسه، 1/197-198، أبو حيان، التذييل والتكميل: 3/303.

(5) السيوطي، الأشباه والنظائر: 8/287.

(6) الخضري، حاشية الخضري: 1/152.

من هذه الحال الدالة على هيئة صاحبها وحصر الضرب بهذه الحالة، كذلك فإن هذا التقدير يخرج الحال من باب سد المسد لحملهم التركيب على الحذف، والحذف يختلف عن سد المسد.

وعلى الرغم من أن الحذف يختلف عن مفهوم سد المسد إلا أن تقدير الكوفيين قريب من الواقع اللغوي بعيد عن المنطق، إذا ما استثنينا الغاية المقصودة وهي حصر المبتدأ بحالة معينة دون غيرها.

2- قيل إن الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان على خلافٍ بينهم يقولون إن الحال نفسها هي الخبر لا سادة مسده[1].

وعلى الرغم من أن أكثر النحاة قد قالوا إن هذه الحال لا تصلح لأن تكون خبراً في (ضربي زيداً قائماً) وما حمل عليها، إلا أنّه إذا ثبت أن الكسائي والفراء ومن تبعهم في قولهم إن الحال هي الخبر فإن ذلك ينبيء عن أمرين هما أن نحاة الكوفة بشكل عام كانوا أقرب إلى المنهج الوصفي، ولعل ذلك يكون محاولة للتخلص من قيود العامل والعلامة عند بعضهم ولذلك لم يلجؤوا إلى القول بتقدير الخبر.

وأما الأمر الأخر فلعلّ ذلك يعود إلى تحول في الوظيفة النحوية للحال، وقد يكون مفهوم الخبر عند أصحاب الرأي السابق غير متكيء على الإسناد بالدرجة الأولى، فمفهوم الخبر هو الفائدة والفائدة تتحصل بهذه الحال لا بخبر متوهم.

ويمكن أن يقال إن هذه الأنماط اللغوية قائمة على عناصر في التركيب اللغوي لا تتوافر فيها مسألة الإسناد، وإن الحال تقوم بوظيفة نحوية في التركيب لا تحتاج في الجملة إلى البحث عن قطبي الإسناد فقد تكون الجملة مكونة من مبتدأ وحال لها وظيفة نحوية سياقية.

ولعلّ في هذا إشارة إلى معنى جديد مفاده أن موقع الخبر ليس بالضرورة أن يكون مسنداً، وليس بالضرورة أن تكون علامة الخبر هي الضمة وهذا يتمحور في

---

[1] أبو حيان، التذييل والتكميل: 3/300- 301، السيوطي، الأشباه والنظائر: 8/282

"حكمك مسمطاً"، فإشارة الكسائي وأتباعه تعد السابقة في النحو إلى عدم ضرورة استكمال التركيب لعناصره الإسنادية المفترضة، وفيه تركيز على المعنى وتمامه بعيدا عن العلاقات النحوية. ويبدو أن اقتراب هذا التركيب من الجملة الفعلية من حيث الحدث كان دافعا للقول بعدم ضرورة استكمال عناصر الإسناد في الجملة الاسمية خاصة إذا حلّ محلّ العنصر الافتراضي المفقود ما يسد مسده كهذه الحال.

3- قيل إن بعض الكوفيين قالوا بنصب الحال على الخلاف؛ وذلك لأن الحال خلاف المبتدأ ولذا انتصب على الخلاف[1].

وقد رد ذلك بأن الخلاف لو كان عاملاً لعمل حيث وجد، فقولنا "ليس زيد قائماً" لكن قاعد، حيث رفع قاعد على الجواز، أما ما زيد قائماً لكن قاعد، فرفع قاعد على الوجوب مع أنّه مخالفٌ لما قبله[2].

فهذه العلّة هي تفسير لنصب الحال في هذا التركيب، لكنّها علة تفسير لا تعطي للتركيب بعداً نحوياً بمعنى لا توضح إن كان يصح أن يسد الحال مسد الخبر أو لا.

وقد اختلف النحاة البصريون كذلك في تقدير الخبر، فالأخفش قدر المحذوف بـ "ضربه أو ضربيه" أي أن ضربي زيداً قائماً عنده هو "ضربي زيداً ضربه أو ضربيه قائماً" واختاره ابن مالك [3]

ومذهب جمهور نحاة البصرة أن تقدير ضربي زيداً قائماً وأمثالها: هي ضربي زيداً حاصلٌ إذا أو إذ كان قائماً" على أن الحال من تتمة الخبر المقدر[4].

وهذا التقدير فيه توسع حيث يشير ابن الحاجب إلى أن حذف متعلق الظرف (حاصل) جاء قياسيا، وذلك لأن الظرف إذا وقع صلة أو صفة أو

---

[1] السيوطي: الأشباه والنظائر: 281/8

[2] نفسه: 285/8 – 286.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك: 205/1، السيوطي، الأشباه والنظائر: 287/8.

[4] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 196/1

خبراً تعلق بمحذوف ثم لما كان في الحال شبه بالظرف حذف لدلالته عليه فأصبح "ضربي زيداً قائماً" والحال من تتمة الخبر المقدر(1).

وقد أشار سيبويه من قبل إلى أن ظروف الزمان لا تكون خبرا إلا لما فيه معنى الفعل كالمصدر والمشتقات، فجميع ظروف الزمان عنده لا تكون أخبارا عن الجثث(2)، وبناء على ذلك قدر ظرفي الزمان (إذ أوإذا) في مثل هذا التركيب لاستغراق إذ للماضي وإذا للمستقبل فقدرا لشمولهما، فلما أريد تقدير جزء من الزمان كانا أولى بذلك(3).

ومعنى ذلك أن كثيرا من مظان النحو لا تقدر قبل (إذا) شيئا ربما لاعتبارها هي الخبر إذ إن الإخبار ليس عن حصول الضرب وإنما عن زمن الضرب على تقديرهم، وقد قدر النحاة (كان) على أنّها تامة بمعنى وجد، وعلة ذلك أن (قائما) في هذا السياق لم تستعمل إلا نكرة، ولو كان خبراً لِكان لجاء في شيء من هذا النحو معرفة(4). ولتدلّ كان التامة على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه(5)، كذلك فإن وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه(6) كل ذلك جعلهم يقولون عن كان تامة في هذا التركيب.

ولا يخفى ما في هذا التقدير من تكلف، وهو تكلف صير إليه على هدي الأصول التي تفترض وجود المسند والمسند إليه، وهذا التقدير يعتوره النقص من جوانب عدة أهمها:

أن الحال في ذاتها تتضمن معنى الزمن، إذ إن الحال تدلّ على هيئة معينة في زمن معين، فمن الطبيعي أن تكون الحال في زمن معين، ولذا لا داعي لتقدير (إذ) أو (إذا).

---

(1) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 196/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 69/1، وانظر، البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل: 142

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 96/1 – 97.

(4) الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد: 681/1، السيوطي، همع الهوامع:47/2.

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل: 294/3.

(6) الأزهري، شرح التصريح: 181/1.

كذلك من ناحية المعنى فإن بعض تراكيب سد الحال تختل بهذا التقدير فلو أردنا التقدير في "حكمك مسمطاً" لكان: حكمك حاصل إذا كان مسمطاً أو حكمك إذا كان مسمطا. والمعنى على غير ذلك، إذ إن هذا التقدير يخلع معنى سد الحال مسد الخبر في (حكمك مسمطاً) وهو لفت انتباه السامع الذي نشأ نتيجة للقطع الإعرابي، إلى معنى يختلف في (حكمك إذا كان مسمطاً) وهو الإخبار عن ثبات الحكم.

فالعدول عن ظاهر النص ليس له ما يبرره حتى وإن ذكر النحاة أدلتهم وعللهم، وقد جاء عند عبدالرحمن أيوب: إن عملية تحليل الجملة أو الإعراب ليست سوى تعيين المواقع الإعرابية، فإعراب " جاء محمد" لا تختلف عن إعراب "دخل علي" مع اختلاف المعاني. وبالمثل يكون إعراب " إكرامي الضيف موجوداً" مماثلا لإعراب "ضربي العبد مسيئاً"، وإذا كان النحاة يؤولون "ضربي العبد مسيئاً" بـ "ضربي العبد إذا أو إذ كان مسيئاً على أن كان بمعنى وجد فيكون المعنى " ضربي العبد إذا أو إذ وجد مسيئاً" وبناء عليه يكون تأويل " إكرامي الضيف موجودا" هو "إكرامي الضيف إذا وجد موجودا" فهذا التأويل لا يستقيم من ناحية المعنى، ولكن لو اعتبرت كان ناقصة لما اضطررنا لتفسيرها بالفعل وجد، ولذا يرى أنّه ليس أمام النحاة إلا إعراب مسيئاً حالا من العبد فهو أفضل من تقديرهم[1]. فوظيفة مسيئا هنا ليست نحوية بحتة بل قد تعني تعليل الضرب وهو في حاله معينة وهي الإساءة.

ومع أننا نؤيد ما جاء عند أيوب من اعتبار مسيئا حالا من العبد، لكننا نرى أنّه لا داعي لتقدير الظرف وكان أصلاً، فهل وجد في اللغة الاستعمالية " ضربي زيداً إذ أو إذا كان وهو قائم"؟ لا نظن ذلك، وهذا يدعونا للقول إن التركيب الذي يحتوي على حال سدت مسد الخبر تركيب لا حذف فيه.

---

(1) أيوب، عبدالرحمن، دراسات نقدية: 162- 163.

ويرى عباس حسن أن خير الآراء في هذا النوع من التراكيب هي أن يكون الظرف المحذوف بمتعلقه هو الخبر مباشرة مع إعراب الحال المذكورة حالا أصيلة لا تسد مسد الخبر[1].

ومعنى ذلك أن أكثر المحدثين قد حملوا هذه المسألة على الحذف أي حذف الخبر ومع ذلك فإنّنا نرى أن هذا التركيب يحمل على الآتي:

1- إما أن يقال: إن ضربي مبتدأ وقائماً حال سد مسد الخبر ولا حذف في الجملة، فالقول بسد الحال مسد الخبر بعيداً عن تأويلات النحاة يخاص الجملة من الخلط، ويعطي التركيب بعداً جديداً يجعل من هذا النمط نموذجاً غير عادي، تجمع فيه الجملة بين الفعلية من جهة المعنى والدلالة على الحدث والعمل والاسمية من جهة الشكل. ولذا فإن هذا النوع من الأحوال ذو خصائص لفظية مزدوجة والغرض من الازدواج هو إصلاح اللفظ.

2- أو يقال إن ضربي مصدر عمِلَ عملَ فعله وقائماً حال من زيد، على أن هذا النوع من الجمل هو الجمل المصدرية التي تقترب من الجمل الفعلية من حيث دلالتها على الحدث، فيتشكل نمط جديد من الجمل هي الجملة المصدرية التي تعمل عمل الجملة الفعلية.

3- ولعلّ آخر هذه الآراء هي أن يقال: إن هذا النوع من التراكيب لا داعي فيه لتقدير الخبر، وتحمل هذه التراكيب على الجمل ذات الإسناد الواحد. وقد أشار النحاة إلى وجود تراكيب تخلو من الخبر لعلّة تمام المعنى.

(1) حسن، عباس، النحو الوافي: 523/1.

3.2.1.3 سد جواب لولا أو لوما مسد الخبر وما حمل عليه

اختلف النحاة في استعمال لولا ولوما،فقيل إن لولا ولوما تردان للتحضيض وهو الطلب بحث وإزعاج نحو:" لولا تَستَغْفِرون اللهَ لعلّكُم تُرحمون "[85] والعرض وهو الطلب بلين وتأدب نحو:" فيقولُ رب لولا أخرتني إلى أَجلٍ قريبٍ فأصدقَ وأكُن من الصالحين"[86] وقد ترد لولا استفهامية أو نافية، ومسألة ورود لولا استفهامية أو نافية مسألة خلافية.[87]

وترد لولا ولوما حرفي شرط يفيدان امتناع الشيء لوجود غيره،وقد ذكر النحاة أن ما يقع بعد لولا يكون اسماً أو أن الثقيلة أو أن المخففة أو الناصبة،حيث تؤول على أنها مبتدأ.[88]

وقد اختلف النحاة في العامل في الاسم بعد لولا،وقد أشار سيبويه إلى أن العامل في المبتدأ بعد لولا هو الابتداء،حيث يقول في باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء:إن قولهم:لولا عبد الله لكان كذا وكذا،كأنّهم قالوا:لولا عبد الله كان بذلك المكان لكان كذا وكذا.[89]

فما بعد لولا بني على الابتداء،أي أن العامل فيه هو الابتداء، وفي قوله السابق إشارة إلى حذف الخبر في التراكيب التي تشتمل على لولا الامتناعية.

وعلى هذا الرأي جمهور البصريين،أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الاسم بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه،والتقدير عندهم في" لولا زيد لأكرمتك "هو لو لم

---

(85) سورة النمل:آية 46.

(86) سورة المنافقين:آية 10.

(87) انظر،ابن هشام،مغني اللبيب:1/303-305،السيوطي،همع الهوامع:4/352-354.

(88) لا بد أن نشير إلى وجود شواهد في اللغة جاءت الجملة فيها بعد لولا جملة فعلية،لكن النحاة أولوها على حذف أن المصدرية.انظر،ابن مالك،شرح التسهيل:1/284،همع الهوامع:4/351-353.

(89) سيبويه،الكتاب:2/129.

يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك فحذف الفعل تخفيفاً وزادوا لا على لو فصارا بمنزلة حرفٍ واحد.[1]

وقد رجح أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين؛ ذلك أن ما ذهب إليه البصريون مرجوح حين ذهبوا إلى أن (لولا) لو كانت هي العاملة لكان فيها معنى الجحد،ولكان ينبغي أن يعطف عليها بـ"ولا" لأن الجحد يعطف عليه بـ(ولا) عند البصريين،وعلّة ترجيح مذهب الكوفيين عنده أن حكم الجحد ينتفي من "لولا" لأن لولا مركبة من(لو) و (لا) فخرجت لو عن حدها وكذلك لا من الجحد،عندما ركبتا فصارتا حرفاً واحداً فتغير حكمها الأول فحصل لها بالتركيب حكم آخر فلهذا لم يجز العطف عليها بـ"ولا"[2]. وينسب للفراء قوله بأن لولا قد رفعت الاسم بعدها لنيابتها مناب الفعل المحذوف.[3]

ومع ذلك فإننا نميل إلى رأي البصريين لأن الشائع المطّرد في شواهد لولا ولوما أن لولا تتبع باسم يبتدأ به سواء أكان اسماً صريحاً أو مؤولاً.كذلك رد قول الفراء بأن لولا حرف والحرف لا ينوب عن الفعل، وقيل إن تفسير:لو لم يمنعني هو تفسير معنى لا بيان أصل تركيب.[4]

وبعيداً عن مسألة العامل في الاسم بعد لولا،فإن الاسم بعد لولا يعرب عند نحاة البصرة مبتدأ وهو أقلّ كُلفة من تقدير نحاة الكوفة،وقد حمل سيبويه هذه المسألة على الإضمار أي إضمار الخبر لكثرة الاستعمال،ولم يشِر إلى سد جواب لولا مسد الخبر.أما الذين أشاروا إلى سد جواب لولا مسد الخبر فهم من جاؤوا بعد سيبويه.

لكن القول بسد جواب لولا أو لوما مسد الخبرله ما يبرره عند النحاة،وهو أن الخبر بعدهما لا يظهر ولا يجوز أن يظهر عند أكثرهم،وعليه حملت أكثر الشواهد،ومن ذلك قولـه تعالى:" فلولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتُه لكنتم من

---

(1) الأنباري،الإنصاف:71/1،ابن يعيش،شرح المفصل:145/8-146،الأزهري:شرح التصريح:179/1.

(2) الأنباري، الإنصاف:78/1.

(3) الأنباري، الإنصاف:72/1-73،ابن هشام،مغني اللبيب:302/1.

(4) بابعير،ظاهرة النيابة:408.

الخاسرين"[1] فقد سد جواب لولا مسد الخبر وهذا ما عليه أكثر نحاة البصرة[2] فالخسران ممتنع لوجود فضل الله.ولذا فالأصل في الخبر بعد لولا ولوما ألا يظهر،وعليه جاء أكثر التنزيل وأكثر الكلام شعراً ونثراً.

وقد فرق كثير من النحاة بين وقوع الخبر إذا دل على الكون المطلق أو العام والكون المقيد،ومعنى دلالة الخبر على الكون المطلق أي دلالته على مجرد الوجود،في حين أن دلالة الخبر على الكون المقيد معناها أن دلالة الخبر زائدة عن الوجود،بمعنى أن المبتدأ في هذا النمط تقيد بهيئة معينة أو بخصيصة معينة للخبر خالية من معنى الوجود فقط.

ولذا فإن الخبر يحذف وجوباً بعد لولا الامتناعية عند بعض النحاة ويسد الجواب مسد الخبر إذا دل الجواب على الكون المطلق،أما إذا كان امتناع الجواب لمعنى زائد على الوجود المطلق،فالخبر عندئذٍ يكون كوناً مقيداً،ولذا يجب ذكره إن كان كوناً خاصاً لا دليل عليه،وإلى هذا ذهب الرماني وابن الشَجري وابن مالك.[3]

ومعنى ذلك أنّه إذا كان الخبر كوناً خاصاً لا دليل عليه،فلا يسد الجواب مسد الخبر،ومن ذلك قوله_صلّى الله عليه وسلم_ لعائشة_رضي الله عنها_:" لولا قومكِ حديثٌ عهدهم_قال ابن الزبير:بكفرٍ_لنقضتُ الكعبةَ فجعلتُ لها بابين...."[4]

حيث ذكر الخبر بعد لولا وهو(حديثٌ) إذ ليس المراد أن وجود القوم هو المانع للجواب،وإنّما حداثة القوم وقربهم من الكفر هو الذي منع الرسول من نقض الكعبة ليعيدها كما كانت على عهد إبراهيم عليه السلام.

ومن هذا الكون المقيد الذي لا دليل عليه قولهم:لولا زيد سالمنا ماسلم،فـ (زيد) مبتدأ و جملة(سالمنا) خبره وهو كون مقيد لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة.[1]

---

(1) سورة البقرة:آية 64.

(2) السمين الحلبي،الدر المصون:1/410-411،السيوطي،همع الهوامع:2/40.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب:1/302،الأزهري،شرح التصريح:1/178.

(4) البخاري،صحيح البخاري بشرح الكُرماني:2/151،كتاب العلم،العسقّلاني،فتح الباري:1/299.

(1) الأزهري،شرح التصريح:1/178.

أما إن وجد الدليل فيجوز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه نحو:لولا أنصار زيدٍ حموه ما سلِم،لأن من شأن الأنصار حماية من يطلب النصر،فيجوز ذكر الخبر وحذفه،ومنه قول أبي العلاء المعري:[2]

يذيب الرعب منه كُل عضبٍ فلولا الغِمد يمسِكُه لسالا

ويبدو أن مفهوم الكون المطلق والمقيد مرتبط بالسياق ومعنى التركيب،ولذا فإن جواب لولا لا يسد مسد الخبر عند أصحاب الاتجاه السابق إلا إذا كان الخبر كوناً مطلقاً،أو إذا لم يظهر الخبر أصلاً.

وقد لاقت فكرة كون الخبر كوناً مطلقاً أو مقيداً اعتراضاً ورفضاً من قبل كثير من النحاة،ومنهم ابن هشام والأزهري والسيوطي وغيرهم،وحجتهم في ذلك،أن هذا لم يثبت بالسماع والمنقول في"لولا زيد قائم لأكرمتك" هو لولا قيام زيد،حيث جعلوا الكون الخاص أي المقيد مبتدأ،ففي قولنا لولا زيد سالمنا ما سلم يقدرون:لولا مسالمة زيدٍ إيانا موجودة ما سلم،فيعربون سالمنا بدل اشتمال.[3]

والظاهر أن هذا تكلف يبعد الشواهد عن واقعيتها وفيه إخضاع ما لا يستطاع إخضاعه إلى أصولٍ وضعية بعيدة عن الواقع الاستعمالي.

أما الحديث فقيل عنه:إنّه مروي بالمعنى لا باللفظ،إذ إن الرواية المشهورة عندهم هي:لولا حدثان قومك،ولولا حداثة قومك،ولولا أن قومك حديثو عهدٍ بجاهلية.[1] وقد ذكر السيوطي أن الحديث قد حرفه الرواة،فضلاً عن أن بعض النحاة لا يستدلّ بالحديث على ما خالف القواعد بحجة أن الأحاديث قد تروى بالمعنى وقد رواها العجم ممن لا يحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم.[2]

---

(2) ابن مالك،شرح التسهيل:276/1،ابن هشام،تخليص الشواهد:208،الأزهري،شرح التصريح:179/1،السيوطي،همع الهوامع:42/2،الصبان،حاشية الصبان:215/1.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب:302/1،الأزهري،شرح التصريح:179/1،السيوطي،همع الهوامع:42/2.

(1) انظر،ابن الحجاج،مسلم،صحيح مسلم:88/7-97،ابن مالك،شرح التسهيل:276/1،السمين الحلبي،الدر المصون:410/1-411،الأزهري،شرح التصريح:178/1-179

(2) السيوطي، همع الهوامع:42/2-43.

وأما بيت المعري فقد لُحن بحجة أن المعري لا يحتج بشعره،وأن النحاة الذين ذكروا هذا البيت إنما كان للتمثيل لا للاحتجاج به.[3]

وقد خُرج بين المعري تخريجات عدة هي:

أ. حذف أن الناصبة للفعل يمسك ثم حذفت أن فارتفع الفعل،وهو بدل اشتمال.[4]

ب. حمل البيت على الضرورة الشعرية.[5]

ج. قيل إن "أن يمسكه" جملة معترضة والخبر المحذوف.[6]

د. وقيل إن الأصل"فلولا أن الغمد يمسكه" فحذفت أن وارتفع الاسم بعدها،وأعرب"أن يمسكه" حالاً،ولكن لا يجوز ذلك على مذهب الأخفش،لأنهم لا يذكرون الحال بعدها،ولأن الحال بعد لولا خبر في المعنى.[7]

وإذا كان النحاة قد حالوا دون القول بظهور الخبر بعد لولا من خلال تأويلاتهم السابقة،فإننا نرى أن عدم احتجاجهم بالحديث يرجع إلى قلّة احتجاج النحاة بشكل عام-إذا ما استثنينا ابن مالك-بالحديث النبوي[1]،كذلك فإن رفضهم للاحتجاج بالحديث لتعدد الرواية يخالف الاستعمال اللغوي،فضلاً عن أن هذه الرواية تطالعنا في صحيح البخاري،مما ينبيء عن صحة الرواية.

وبناء على ذلك فإننا نعد كل رواية للحديث السابق أصلاً بحد ذاته،فإن رواية الحديث إن لم تفِد حكماً قاطعاً فإنها تنبيء عن غلبة الظن بالحكم،ذلك أن الأصل عدم التبديل.

---

(3) العيني،المقاصد:352/1،السيوطي، همع الهوامع:41/2.

(4) ابن هشام،تخليص الشواهد:209،الصبان،حاشية الصبان:216/1.

(5) السمين الحلبي، الدر المصون:410/1-411.

(6) ابن هشام،مغني اللبيب:303/1،الأزهري، شرح التصريح:179/1.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب:303/1.

(1) انظر،الحديثي،خديجة،موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث:42-78، 417-422 حسان،تمام،الأصول:107.

وأما حجتهم بأن" لولا زيد قائم لأكرمتك " لم يثبت بالسماع،وتلحينهم للمعري بعدم الاحتجاج بشعره،فقد جاء في الشعر ما يدل على وجود مثل هذا النمط من الأداء اللغوي،وخاصة في شعر يحتج به،ومن ذلك قول الزبير بن العوام:[2]

ولولا بنوها حولها لخبطتُها كخبطةِ عصفورٍ ولم أتلعثَم[3]

حيث جيء بالخبر ظاهراً بعد لولا الامتناعية،وربما يحمل ذلك على الضرورة الشعرية،لكن المعنى قد يكون أقوى من الضرورة،إذ ليس المراد أن وجود الأبناء هو المانع من الخبط،ولكن المعنى قد يراد منه أن علاقة الأبناء والتفافهم حول هذه الأم ليس مجرد الوجود،وإنّما المعنى أعمق من ذلك،ولذا جيء بالخبر ظاهراً ليوحي بهذه العلاقة الأسرية وبهذا التآلف.

وكذلك حمل على هذه المسألة قول الشاعر الأموي أبي عطاءٍ السندي،وقد مدح ابن يزيد بن عمر بن هبيرة،حيث يقول:[1]

لولا أبوك ولولا بعده عمر ألقت إليك معد بالمقاليدِ[2]

ويروى:و لولا قبله عمر.

والمتأمل للبيت السابق يجد أن البيت قد احتوى على نمطين للجملة بعد لولا،فمعنى الوجود متمركز في النمط الأول وهو(لولا أبوك) ولذا سد الجواب وهو(ألقت) مسد الخبر،في حين أن النمط الثاني وهو"لولا بعده عمر أو لولا قبله عمر" حيث ظهر الخبر فيه بعد لولا ليشير إلى فترة زمنية معينة ولذا ظهر الخبر بعد لولا على تقدير الخبر شبه الجملة نفسها.

---

(2) ابن هشام،تخليص الشواهد:208،مغني اللبيب:482/2،العيني،المقاصد:382/1،السيوطي شرح شواهد المغني:841/2.

(3) خبطتها:ضربتها،تلعثم:تأنّى فيه وتمهل.

(1) ابن مالك،شرح التسهيل:277/1،ابن عقيل،شرح ابن عقيل:231/1،العيني،المقاصد:370/1،يعقوب،المعجم المفصل في شواهد اللغة:479/2.

(2) المقاليد:جمع مقلاد وهو المفتاح.ابن منظور،لسان العرب:(قلد).

(3) انظر،الأشموني،شرح الأشموني:302/3،الصبان،حاشية الصبان:216/1.

ولعلّ هذا الشاهد بالإضافة إلى شواهد أخرى[3] دليلٌ على وجود تراكيب يظهر فيها الخبر بعد لولا،وحمل على هذه المسألة سد أن واسمها وخبرها مسد المبتدأ والخبر في نحو لولا أن زيداً قائم لكان كذا وكذا،حيث سدت أن واسمها وخبرها مسد المبتدأ والخبر،عند أبي حيان[4] وعليه حملت لو على لولا في هذا الموطن فقالوا " لو أن زيداً قائم " لقرب (لو) من (لولا) ولشبه أن بالفعل،فكأن فعلاً وقع بعد لو.[5]

ولعلّ هذا يؤيد ظهور الخبر بعد لولا وبعد لو التي حملت عليها،وقد تنتقض بذلك قاعدة حذف الخبر وجوباً لسد شيءٍ مسده،علاوة على أن الحذف شيء وسد المسد شيء آخر.

ومعنى ذلك أن الخبر إذا كان كوناً عاماً فإمكانية القول بسد جواب لولا أو حتى القول إن الجواب هو الخبر وارد،أما إن كان الخبر كوناً مقيداً فعندها يلزم ظهور الخبر،وعندها يخرج التركيب من نطاق سد المسد.

وما يلفت النظر في هذا النوع من التأويل قول ابن الطراوة إن الخبر بعد لولا هو جوابها.[1] ومعنى ذلك أن لا وجود للحذف في التراكيب التي لم تحتو على خبر بعد لولا،وهذا ما مال إليه عبد الرحمن أيوب حين تحدث عن الحذف الواجب عند النحاة،إذ يرى أنه كان من الأدقّ على النحاة القول بعدم ذكر الخبر بدلاً من حذفه بعد لولا،ذلك أن الحذف يشعر:أن المحذوف كان موجوداً ثم حذف بشكلٍ مقصود،وقد ألزم النحاة أنفسهم بما لا يلزم،وعد هذا النوع من التراكيب التي تخلو من الخبر دليلاً قاطعاً على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي،ومن أجل هذا قال بوجود الجملة الإسنادية ذات الركن الواحد.[2]

وبناء على ذلك يرى أيوب أن معنى الوجود في "لولا محمد لهلكت" آتٍ من النفي والشرط الذي تدلّ عليه "لولا" فنفي الذات لا يعني إلا نفي وجودها،كذلك فإن

---

(4) أبو حيان،التذييل والتكميل:156/5.

(5) السيوطي،الأشباه والنظائر:117/4.

(1) ابن هشام،مغني اللبيب:303/1،السيوطي،همع الهوامع:42/2-43.

(2) أيوب،دراسات نقدية:157-159.

الشرط يقتضي وجود حدث في الجزء الأول(جملة الشرط) بمعنى أن الذي يكمل الفائدة في جملة الشّرط هو(لولا)،ولما كان معنى النفي والشرط في لولا يقتضيان معنى الوجود،قالوا بوجوب حذف الخبر،أما إذا كان غير مجرد الوجود أوجبوا ذكره لعدم دلالة "لولا" عليه حينئذٍ.[3]

أما إشارة أيوب هذه فتختص بسد جواب لولا مسد الخبر،حين يكون الخبر كوناً مطلقاً دالاً على الوجود فقط،فإن معنى الوجود يكمن في جواب لولا،أما إذا كانت أهمية الخبر خارجة على الوجود فإن هذا المعنى لا يمكن تصوره في جواب(لولا) ولذا أوجب النحاة ذكر الخبر إن لم يكن هناك ما يدلّ عليه في السياق،في حين أجازوا ذكره أو عدم ذكره إن كان هناك دلالة عليه من السياق.

وخلاصة الأمر أنّنا أمام تأويلات مختلفة نوجزها بمايلي:

1. إن وجود الخبر في التركيب إذا كان الخبر بعد لولا يفيد معنى خارجاً عن الوجود،يلزم فيه ذكر الخبر أو جواز ذكره في بعض السياقات،يؤدي إلى إخراج هذه الأنماط من إطار سد الجواب مسد الخبر،إلا على رأي من قالوا إن ما بعد المبتدأ بدل اشتمال.
2. إن خلو التركيب بعد لولا من الخبر،جعل بعض النحاة يقولون بفكرة الحذف الواجب،أما الذين قالوا بسد جواب لولا مسد الخبر فقد لمحوا معنى الوجود في لولا،ووجدوا الإفادة ماثلة في الجواب،ومعنى ذلك أن مفهوم الخبر حاصل في التركيب بتكامل عناصره،بما في هذا السياق الذي ترد فيه الجملة.

   ولما كان الخبر هو الجزء المتمم للفائدة خلت مثل هذه التراكيب من الخبر؛لأن الفائدة حاصلة في السياق كله لا في كلمة واحدة،ولعلّ ضرورة توافر عناصر الإسناد خاصة الخبر دعا النحاة إلى القول بسد جواب لولا مسد الخبر.ومع ذلك فإن الأصول النحوية حالت دون القول عند أكثر النحاة إن الجواب هو الخبر وإنما قيل بسد جواب لولا مسد الخبر.
3. إن المصادر تذكر أن ابن الطراوة هو من أشار إلى أن جواب لولا هو الخبر،ولعلّ في هذا الرأي إشارة إلى أن الفائدة متحصلة في هذا الجواب ولذا

(3) المرجع نفسه،159-160.

أعرب خبراً،وهو رأي صير إليه على نهجٍ وصفي قليل الكلفة،ولذا لا داعي لتقدير خبرٍ متوهم.كذلك فيه إشارة إلى تحول في وظيفة الجواب حيث أصبح ذا وظيفة إسنادية هي وظيفة المسند.

ويتراءى لنا من كلّ ذلك أن أيسر التّوجيهات هي أن يقال:

إذا ذكر الخبر بعد لولا فلا تسد جملة الجواب مسد الخبر،أما إذا لم يذكر الخبر بعدها فلا ضرورة لتقدير الخبر،ولا حذف في الجملة؛إما لسد جواب لولا مسد الخبر أو لأن جواب لولا هو الخبر، فمعنى الوجود تحتويه لولا وجوابها المتمم للفائدة.

4.2.1.3 سد واو العطف وما بعدها مسد الخبر

ذكر النحاة أن للاسم بعد الواو خمس حالات[1] منها وجوب العطف نحو:كل رجل وضيعتُه، ونحو:اشترك زيد وعمرو.وقد ذكر سيبويه أن قولهم:كل امرئٍ وضيعتُه كأنّه:كل امرئٍ وضيعته مقرونان" لأن الواو في معنى مع هنا،يعملُ فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ "[2] ومن ذلك " أنت وشأنك، وأنت أعلم وربك" وأشباه ذلك كله مرفوع فلا يكون فيه النصب وعلة ذلك أنّك" تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، فقلت أنت الآن كذلك،ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل،وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل."[3]

ومع ذلك فقد اختلف النحاة في وجوب الحذف في نحو:كل رجلٍ وضيعتُه،فمذهب البصريين أن الخبر في (كلّ رجلٍ وضيعته) محذوف وجوباً لقيام الواو مقام مع،أما مذهب الكوفيين فهو أن الخبر لم يحذف وإنّما سدت الواو وما بعدها مسد الخبر،فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير، وإن قدر (مقرونان) فلبيان المعنى، ولذا جعلوه في حكم أقائم الزيدان.[4] وقيل: إن الأخفش الأوسط قد ذهب إلى ذلك،وكذلك روي عن ابن خروف أنّه قد تبع الكوفيين في رأيهم.[5]

---

(1) حالات الاسم بعد الواو هي:وجوب العطف نحو:كل رجل وضيعته،ورجحان العطف،نحو:جاء زيد وعمرو،ووجوب كون الاسم مفعولاً معه نحو:سار زيد وطلوع الشمس،ورجحان المعية،نحو:قمتُ وزيداً،وامتناع العطف والمعية،نحو:علّفتُها تبناً وماء والتقدير وسقيتها ماء.انظر،ابن هشام،أوضح المسالك:243/2-249.

(2) سيبويه،الكتاب:300/1.

(3) المصدر نفسه:305/1.

(4) ابن مالك،شرح التسهيل:277/1،السيوطي،همع الهوامع:43/2.

(5) الأزهري،شرح التصريح:180/1،السيوطي،الأشباه والنظائر:74/7.

وذُكر أن كل رجلٍ وضيعته لا خبر له عند بعض النحاة.[1] وإذا كان البصريون قد اشترطوا لحذف الخبر وجوباً في هذا النوع من التراكيب أن تكون الواو نصاً في المعية على تقدير الخبر(مقرونان)،فليس معناه جواز النصب في هذا النوع من التراكيب ولذا ذكر السيوطي أن "من ادعى جواز النصب في نحو"كل رجل وضيعته"على تقدير:كل رجلٍ كائن مع ضيعته،فقد ادعى ما لم يقله عربـ ـي."[2]

ومعنى أن الواو نص في المعية أي مع كونها للعطف،والمراد أنّها ظاهرة فيها لأن الواو تحتمل مجرد العطف نحو:كل رجلٍ وضيعته مخلوقان،لكنّها ظاهرة في المعية بسبب أن الضيعة أو الصنعة تلازم الصانع،فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف،وما بعد الواو يشترك مع ما قبلها في أمرٍ لا يراد أن ينفرد أحدهما به،وهذه الواو التي للعطف والمعية لا تدخل في هذا التركيب إلا على الاسم ولا تدخل على الفعل.[3]

وعليه حمل المثل:" حملُ الدهيمِ وما تَزبي "[4] والتقدير عند البصريين حملُ الدهيمِ وما تزبي مقترنان.

أما قول البصريين وتقديرهم السابق للخبر بـ"مقترنان" فأمر مختلفٌ فيه،وذلك أن النحاة بعد ذلك يقولون بجواز الإخبار بالاقتران وعدمه في نحو:زيد

---

(1) انظر،أبوحيان،التذييل والتكميل:283/3،السيوطي،الأشباه والنظائر:94/3.

(2) السيوطي،الأشباه والنظائر:75/7.

(3) الخضري،حاشية الخضري:151/1،حسن، عباس،النحو الوافي:520/1-521.

(4) الميداني،مجمع الأمثال:205/1،الحموز،الحذف في المثل:41،الدهيم:اسم ناقة عمرو بن الزبان حمل عليها رؤوس أولاده إليه،ثم سميت الداهية بها،الزبي:الحمل،انظر،مجمع الأمثال:205/1.

وعمرو مقترنان، أو زيد وعمرو،لعدم التنصيص على المعية[1] وعليه حملوا بيت الفرزدق:[2]

تمنوا لي الموتَ الذي يشعب الفتى وكُلّ امرىءٍ والموتُ يلتقيان

فقد ذكر الخبر في هذا الشاهد فانتقض بذلك ما جاء عند البصريين من وجوب حذف الخبر في هذا النوع من التراكيب،ولكن خُرِج البيت بعِدة تخريجات منها،أن ذكر الخبر هنا هو ضرورة شعرية[3] في حين حمل الشيخ يس الحِمصي هذا الشاهد على أن الواو لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية،فلو قيل كل امرىء والموت أي معه لم يكن صادقاً.[4] وكذلك حمل الصبان الواو على المصاحبة لا لكونها نصاً في المعية.[5]

والذي نميل إليه في هذا الشاهد هو أن الاقتران بين الموت والإنسان مسألة فيها تنافر من ناحية،فالاقتران بينهما لا يحمل معنى المعية والتلازم في الحال،ولذا نص على معنى الخبر فيه وهو(يلتقيان) حيث لا التصاق بالموت وإنّما لقاء بعد زمن.

أما ما ذهب إليه الكوفيون فإنّنا نرى أنّه أقرب إلى الواقع اللغوي،لأن تقدير مقترنان أو متلازمان لا يصلح في كل التراكيب،وهو أقلّ كلفة وتقديراً،إذ إن معنى الاقتران يتمحور في الواو والمعطوف،ونظراً لكون الإسناد عنصراً فعالاً في الجملة قيل بسد الواو وما بعدها مسد الخبر في هذا النمط التام من حيث المعنى.

ومع ذلك فقد رد ما جاء عند الكوفيين،بحجة أن تقدير الإعراب يختلف عن تفسير المعنى،وكذلك رد الرأي القائل إن الواو وما بعدها هما الخبر،وقد ذكر

---

(1) الأزهري،شرح التصريح:180/1.

(2) العيني،المقاصد:352/1،الأزهري،شرح التصريح:180/1،الأشموني،شرح الأشموني:208/1،الخضري،حاشية الخضري:152/1،البيت ليس في ديوان الفرزدق.يشعب:يفرق.

(3) الأزهري،شرح التصريح:180/1.

(4) المصدر نفسه:180/1.

(5) الصبان،حاشية الصبان:217/1.

السيوطي أن هذين التفسيرين قد يوهما أن الواو وما بعدها في-" كل رجل وضيعته " على معنى(كل رجل مع ضيعته)-خبر عن الأول،وليس الأمر كذلك،فالمعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره.[1] ولذا حمل المسألة على حذف الخبر(مقرونان)، وكذلك رد الصبان قول الكوفيين بحجة أن مع ظرف يصلح للإخبار به بخلاف الواو.[2] أما إشارة الكوفيين وتوجيههم فقد ذكروا أن الواو وما بعدها تسدان مسد الخبر وليس الواو وحدها كما ذكر الصبان.

كذلك رد رأي الكوفيين من ناحية أخرى وهي:أن الخبر هو خبر للمعطوف عليه،فوجب حذفه من هذه الجهة،وإن لم يسد مسده،ولذا على فرض أن الواو وما بعدها تسدان مسد الخبر فيجب أن تقعا في موضع الخبر أو بعده لا قبله.[3]

وهذا حقيقة لا يمكن حتى وإن تم الإخبار بالمثنى عن المفرد،إذ إن لفظ المبتدأ مفرد لكنّه من ناحية المعنى فهو يدلّ على العموم،وأما قولهم إن الواو وما بعدها ليسدا مسد الخبر عليهما أن يكونا في التقدير بعد الخبر،فهذا أمر مستحيل،لأمرين هما:أن المعطوفَ والمعطوفَ عليه متلازمان لا ينفصلان،كذلك ففي تقدير انفصالهما يختلّ المعنى.

إذاً للقول بسد الواو وما بعدها مسد الخبر لا بد أن تكون الواو نصاً في المعية،فإذا افتقدت الواو إلى معنى المعية فلا تسد هي والمعطوف مسد الخبر.ولعلّ في هذا إشارة إلى أن الواو هنا تحتل وظيفة نحوية جديدة حيث تتساند هي والمعطوف ليحلاّ محلّ الخبر،ولذا لا داعي لتقدير الخبر في هذا النمط من الأداء اللغوي.

---

(1) السيوطي،الأشباه والنظائر:140/4.

(2) الصبان،حاشية الصبان:217/1.

(3) المصدر نفسه:217/1.

5.2.1.3 سدّ جواب القسم مسدّ الخبر

اختلف النحاة في وجوب حذف الخبر بعد المبتدأ الصريح في القسم نحو : لعمرك الله، وأيمن الله . [(1)] ومعنى أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم أي يفهم منه القسم ويلازم القسم، ولذا ذكر النحاة أنّك إذا قلت : عهد الله لأفعلن جاز إثبات الخبر وحذفه ؛ لعدم ملازمة العهد للقسم، فتقول : عهد الله يجب الوفاء به، فلم يفهم منه القسم أي ليس صريحاً في القسم . [(2)]

ومع ذلك نجد من النحاة من قال بسد جواب القسم مسد الخبر في نحو : لعمرك الله لأفعلن، وممن قال بذلك السيوطي والأزهري . [(3)]

أما الذين قالوا بالحذف الواجب في هذا النمط، فقد خالفوا الواقع المطّرد لهذا النمط، إذ إن القول بالحذف يشعر أن المحذوف كان موجوداً ثم حذف بشكلٍ ما، والاستعمال المطرد لا يؤيد هذا التوجيه .

في حين نظر الذين قالوا بسد جواب القسم مسد الخبر إلى ناحيتين هما الالتزام بالقاعدة الافتراضية التي تلزم وجود مسند ومسند إليه في كل جملة حتى وإن كان ذلك تقديراً، أما الناحية الثانية فهي أن المعنى تام، أي أن معنى الخبر واقع في جواب القسم، ولذا لا داعي لتقدير خبر لا فائدة من تقديره .

كذلك فإن في هذا القول تأييداً لما جاء عند ابن الحاجب من جواز الإخبار عن المبتدأ بالجملة القسمية نحو : زيد لتضربنّه . [(4)]

ولعلّ قول النحاة بسد جواب القسم مسد الخبر يكون فاتحة لحمل هذا النص على ظاهره، كذلك فإن القول بأن جملة جواب القسم قد يكون لها موضع إن كانت

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل : 277/1، ابن هشام، أوضح المسالك : 202/1، الدمياطي، المشكاة الفتحية : 175 .

(2) الأزهري، شرح التصريح : 180/1 .

(3) المصدر نفسه، 180/1، السيوطي، همع الهوامع : 43/2 .

(4) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب : 162/1-163 .

تفيد معنى ذا أهمية ولذا لا داعي للتمحل بتقديرات لا فائدة منها .

وقد التفت بعض علماء اللغة المحدثين إلى ذلك، ومنهم عبد الرحمن أيـوب، إذ يرى أنّه لا ضرورة لتقدير خبرٍ في " لعمرك لأزورنّك "، ذلك أن المتكلم لا يريد أن يخبر المخاطب أنّه أقسم بلفظ اليمين أو (لعمرك)، بل يريد أن يخبره بأنّه سيزوره مؤكداً ذلك بالقسم ؛ ولذا عد أيوب هذا النمط من التراكيب من الأدلة على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي، حيث يحتوي التركيب على إسنادٍ واحد .[1] وهو ما يسميه أيوب : الجملة الإسنادية ذات الركن الواحد .[2]

وقد يكون هذا النوع من الأنماط تابعاً للجمل الإفصاحية، لكن هذه الجمـل أي الإفصاحية أشبه ما تكون بالمسكوكات التي لا داعي فيها لتوافر عناصـر الإسـناد لأنّها لا تحتاج إلى إعراب أصلاً .

فالقول بوجود هذا النوع من الجمل يتنافى مع قاعدة لـزوم اسـتكمال الجملـة لعنصري المسند والمسند إليه، ولذا فإنّنا نرى أن المسند ليس محذوفاً وإنما يفهـم من السياق، ذلك أن معنى الخبر هو الفائدة وتتمحور هذه الفائدة في جواب القسم لا في شيء متوهم .

وقد ذهب فاضل السامرائي إلى أن جملة جواب القسم قد يكون لها موضع من الإعراب، نحو : والله محمد لقد سافر .[3]

وعلى هذا يمكن حمل تركيب (لعمرك لأزورنّك)، فتسد جملة جواب القـسم مسد الخبر، وفي ذلك تخلص من تحويل الجملة من معنى التأكيد بالقسم إلى الإخبار فقط، بل إن القول بسد جملة جواب القسم مسد الخبر هو لإصـلاح التركيـب مـع الاحتفاظ بالمعنى الأصلي للجملة .

---

(1) أيوب، عبد الرحمن : دراسات نقدية : 160 .

(2) المرجع نفسه : 157-159 .

(3) السامرائي، فاضل، الجملة العربية : 221-222.

6.2.1.3 سد الصفة مسد الخبر

أشار النحاة إلى أن الصفة تسد مسد الخبر وذلك في قولهم : " أقل رجلٍ يقـول ذلك " و " خطيئةُ يومٍ لا أصيد فيه "، حيث أعرب أقل وخطيئة مبتـدأين وأعـرب (يقول) و (لا أصيد فيه)، صفتين سدتا مسد خبري المبتدأين على مـذهب أبـي علي الفارسي . [1]

وقيل : إن المعنى قل رجل يقول ذلك فلم تحتج أقلّ إلى خبر كما لم يحتج إليـه في " أذاهب أخواك " . [2]

ويرى أحمد عبد العظيم أن هذا النمط من التراكيب في حكم الكلمـة الواحـدة المكونة من موصوف وصفة، أو بعبارة أخرى من مضاف ومضاف إليه موصوف، وحاجة المضاف إلى المضاف إليه والموصوف إلى الصفة أولى من حاجة المبتـدأ إلى الخبر، وقد منح النحاة هذا التركيب مصطلح جملة على المـستويين النحـوي والدلالي . [3].

أما قول النحاة إن هذا التركيب لا يحتاج إلى تقدير خبر نظراً إلى المعنى، فقد قاسوه على الفاعل الساد مسد الخبر، حيث لم يحتج فيه إلى خبر نظراً إلى المعنـى والى وجود ما يسد مسد الخبر، إذ إن المعنى في " أقّل رجل يقول ذلك " قل رجـلٌ يقول ذلك أما العبارة الثانية فهي " خطيئة يوم لا أصيد فيه " فقد لا تكون من هـذا الباب فقد تحمل على حذف المبتدأ فيكون التقدير : هذه خطيئة يومٍ لا أصيد فيه .

وأما علّة قولنا بسد الصفة مسد الخبر في التركيب الأول هو أن معنى الفعل فيه وارد أما في التركيب الثاني فإن الحمل على المعنى فيه غير ظاهر .

ويبدو أن عدم تقدير الخبر في أقلّ رجل يقول ذلك قد يكون أقـلّ كلفـةً مـن تقديره؛ ولذا فإن الصفة قد تسد مسد الخبر، بشرط تمام المعنى.

---

[1] الفارسي، شرح الأبيات المشكِلة الإعراب : 111، الإشبيلي، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل : 864/2.

[2] الفارسي، شرح الأبيات المشكلة : 111، أبو حيان، التذييل والتكميل : 278/3

[3] عبد العظيم، المصطلح النحوي : 104-105.

7.2.1.3 سدّ شبه الجملة مسدّ الخبر

المراد بشبه الجملة عند النحاة هي الجار والمجرور والظرف وما يضاف إليـه سواء أكان في صدر الجملة أم في وسطها أم في آخرها .

وقد اختلف النحاة في تقدير الخبر فقيـل إن الخبـر مـستقر أو اسـتقر عنـد البصريين [1] وإن كان من النحاة من أشار إلى عدم تقدير شيء لا مستقر ولا استقر في: زيد في الدار . على اعتبار أن الجار والمجرور هو الخبر. [2]

وأشار الإسفرائيني إلى أن " زيد عندك والقتال يوم الجمعـة " اختزلـت بـسد الظرف مسد الخبر واحتوى هو على الضمير المستكن . [3]

ومعنى ذلك أن الظرف والجار والمجرور باحتوائهما على الضمير العائد على المبتدأ قد يسدان مسد الخبر، ويجيئان في موضع الخبر، فالتركيب تـام ولا داعـي لتقدير استقر أو مستقر إذا كانتا لا تؤديان وظيفة جديدة .

أما الذي دفع النحاة إلى القول : إن الجار والمجرور أو الظـرف ليـسا همـا الخبر، هو عامل شكلي يتعلق بالحركة الإعرابية، فالقول بتقدير استقر أو مستقر لا يفيد المعنى بل يبتعد به عما أراد له المتكلم، وينحرف بـه نحـو ركاكـة التعبيـر وضعفه. [4]

ولذا فإن القول إن الظرف أو الجار والمجرور خبر مباشرة أقلّ كلفة ويتماشى مع واقع الاستعمال اللغوي .

أما أكثر الظروف التي اختلف النحاة في سدها مسد الخبر فهـي " إذا "، فقـد تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط وتختص غالباً بـدخولها علـى الجملـة الفعلية [5] ،أما إذا التي اختلف النحاة في سدها مسد الخبر فهي إذا الفجائية، وهـذه

---

(1) ابن جنّي، اللمع : 76/74، ابن يعيش، شرح المفصل : 90/1 .

(2) ابن مضاء ، الرد على النحاة : 88،87.

(3) الإسفرائيني، اللباب في علم الإعراب : 65، 66.

(4) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها : 127-129.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب : 97/1، السيوطي، همع الهوامع : 178/3 .

غالباً ما تجيء بعدها الجملة الاسمية نحو : " وإن تُصِبهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون " [1]

والخلاف بين النحاة في كون إذا حرفاً أم ظرفاً دائر بينهم ، فسيبويه يذكرها في مواضع على أنها حرف [2] إلاّ أنّه يذكر في مواضع أخرى ما يـشير إلـى أن إذا ظرف زمان [3] وهذا ما أشار إليه ابن مالك . [4]

وممن عد إذا الفجائية ظرف زمان دالة على الحال غيـر سـيبويه، الزجـاج والزمخشري وأبو علي الشلَوبين . [5]

وقد ذكر ابن مالك أنّه روي عن الأخفش قوله إنّها حرف دالّ على المفاجـأة، وهو ما ذهب إليه ابن مالك أيضاً . [6]

أما الذين اعتبروا إذا الفجائية ظرف مكان فهم المبرد، والسيرافي، والحسن بن صافي، وابن بري .[7]

والأصل أن تجيء بعد إذا الفجائية جملة اسمية، يكون كـلا الاسـمين بعـدها مرفوعين مع أن هذه المسألة خلافية بين سيبويه والكسائي ويطلق عليهـا المـسألة الزنبورية .[8] كذلك فإن الخلاف بينهم على دخولها على الجملة الفعلية المـصحوبة بـ " قد " نحو : خرجت فإذا قد قام زيد، خلافٌ طويل الذيول . [9]

---

[1] سورة الروم : آية 36.

[2] سيبويه، الكتاب : 17/3-18، 75-76 .

[3] المصدر نفسه : 64/1، 107 .

[4] ابن مالك، شرح التسهيل : 214/2 .

[5] المصدر نفسه : 214/2، السيوطي، همع الهوامع : 182/3 .

[6] ابن مالك، شرح التسهيل : 210/2، 214، ابن هشام مغني اللبيب : 92/1 .

[7] المبرد، المقتضب: 187/3، شرح التسهيل: 214/2، مغني اللبيب: 92/1، ملك النحاة: 102 .

[8] يقصد بهذه المسألة ما جاء عند سيبويه والكسائي في قولهم " قد كنت أظن أن العقرب أشد من لسعة الزنبور، فإذا هو إياها عند الكسائي على تقدير الفعل، وجدت، و(فإذا هو هي) عنـد سـيبويه . انظر : الأنباري، الإنصاف : مسألة 99، ابن هشام، مغني اللبيب : 93/1-97 .

[9] انظر السيوطي، همع الهوامع : 182/3 .

ولعلّ ما يعنينا في الحديث عن إذا التي للمفاجأة قولهم بسدها مسد الخبر، وممن قال بذلك المبرد حيث يقول : " فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مـسد الخبر، والاسم بعدها مبتدأ وذلك قولك : جئتك فإذا زيد، وكلّمتـك فـإذا أخـوك . وتأويل هذا : جئت ففاجأني زيد، وكلّمتك ففاجأني أخوك " . [1]

ويبدو أن معنى المفاجأة يكمن في إذا ولذا أباح المبرد لنفسه القول بسد إذا مسد الخبر .

والحقيقة أن المبرد ليس وحده من قال بسد إذا مسد الخبر فقد قال بـذلك ملـك النحاة أبو نزار، وذلك في نحو : ركبت فإذا الأمير راكباً، حيث أجـاز أن يكـون الأمير مبتدأ و " إذا " خبر المبتدأ، والأكثر في كلام العرب الرفع بعد إذا وبذلك جاء التنزيل. وفي " خرجتُ فإذا زيد "، جاءت إذا في موضع الخبر، والتقدير : خرجت فبالحضرة زيد . [2]

وقد يكون هذا التقدير تقدير معنى لا إعراب، ويمكن القول إننا أمام نوعين من التراكيب التي تحتوي على إذا الظرفية المكانية، حيث ترد إذا الفجائية مرة متلـوة بمبتدأ وخبر نحو﴿ فَإِذَا هِيَ بيضاء ِللناظِرِين﴾ [3]، ومرة تجيء إذا متلوة بمبتدأ فقط، نحو " خرجتُ فإذا زيد "، حيث يحمل التركيب معنى المفاجأة، وهو معنـى الخبـر الذي يتمحور في إذا .

المراد قولـه إذا جاء الخبر بعد إذا لا يحمل معنى المفاجأة عندها لا بـد مـن ظهوره، أما إذا جاء معنى الخبر هو المفاجأة وهو ما تحمله إذا فلا داعـي لـذكر الخبر، ذلك أنّه متى اكتمل المعنى دون تقدير فلا داعي لتأويلات متكلّفة، وبناء على ذلك قال النحاة بسد إذا الفجائية مسد الخبر .

إن الذين قالوا بسد الظرف مسد الخبر كانوا ممن حملوا النص على ظـاهره، وهذا أفضل من تقدير لا فائدة منه .

---

[1] المبرد، المقتضب : 2/56-57 .

[2] حداد، حنا، ملك النحاة، 101-102 .

[3] سورة الأعراف : آية 108.

وقد يقال إن هذا النوع من التراكيب أحادية الإسناد بمعنى أن الإفـادة حاصـلة دون تقدير خبر متوهم .

على أن القول إن إذا حرف قد لاقى استحساناً عند بعض المحدثين، وقد أشار عباس حسن إلى أن الأحـسن هـو عـد إذا الفجائيـة حرفـاً[1]، وهـذا قـد يجعـل جملـة (فإذا زيد) جملة حذف منها أحد ركنيها وهو الخبر، كذلك قد يعترض على القول بحرفية إذا قولهم (خرجت فإذا بزيدٍ)، حيث لا يدخل الحرف على الحرف .

إنَّ القول بسدّ الظرف بشكل عام مسدّ الخبر أقلّ كلفة وهو أفضل من تقديرات متوهمة .

8.2.1.3 سد المفعول مسد الخبر :

يسد المفعول مسد الخبر في قولهم : " أولُ ما أقولُ إنّي أحمد الله، وقد ذهـب أبو علي الفارسي إلى أنّك لما قلت : " أول ما أقول " فقد عِلِم منك ما يعلم لو قلت : أقول أول كلامي فقلت : " إنّي أحمد الله . فحملت أول ما أقول على القول، وقيل إن أبا علي الفارسي يقدر خبراً محذوفاً تقديره: ثابت أو مستقر . وتكون ما مـصدرية والتزم فيه الحذف لأن القول قد قام مقامه . [2]

وقد عد هذا من التمثيل الذي لا يتكلم به.[3]. أما علة كسر (إن) في هذه المسألة فقد لخصها أبو حيان بقوله:إن كسر (إن) في هذه المسألة إما لكونها خبـراً عـن أول، وهو مذهب الجمهور أو لكونها معمولة لـ (أقول) والخبر محذوف، وهو قول الفارسي، أو أن تكون معمولة لـ " أول ما أقول " والخبر محذوف تقديره ثابتٌ وهو قول ابن عصفور، أو لا يحتاج إلى خبرٍ لسد المعمول مسده . [4]

وقيل إن مذهب أبي علي الفارسي ليس معناه أن هذا المبتدأ له خبر محـذوف، بل هو من قبيل المبتدآت التي سد طول الكلام فيها مسد الخبر في اللفظ والمعنـى، وذلك أن قوله (إنّي أحمد الله) وإن كان معمولاً للقول فهو خبر في المعنـى فـلا

---

(1) حسن، عباس، النحو الوافي : 280/2 .

(2) انظر : ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 465/1.

(3) أبو حيان ، التذييل والتكميل : 81/5 .

(4) أبو حيان ، التذييل والتكميل : 82/5-83.

يحتاج إلى خبر كما في أقائم زيد، ومعنى ذلك سد معمول القول مسد الخبر . [1]

وإذا ثبت أن أبا علي الفارسي لم يرد أن هناك خبراً مقـدراً فـإن أقـلّ هـذه التقديرات كلفة وفيها حمل النص على ظاهره هي أن (إن وما بعدها) خبـر أول، أو يقال بعدم الحاجة إلى خبرٍ لسد معمول القول وهو المفعول مسد الخبر، فكما يسد الفاعل مسد الخبر، فكذلك لا ضير في أن يسد المفعول مسده .

ولذا فإن هذا التركيب تام ولا يحتاج فيه إلى تقديرات متمحملة لا مسوغ لهـا . ومما يدخل تحت هذا ما أجازه بعض النحاة المتأخّرين في : " إن اللطَع بياض فـي الشفتين وأكثر ما يعتري ذلك السودان " فقد أجازوا رفع السودان، ونصبه، فـالرفع على أنّه خبر (أكثر) أي أكثر من يعتريهم ذلك السودان، والنصب على أنّه مفعول يعتري وما مصدرية وهذا المفعول هو الذي سد مسد الخبر، فهو الجزء الذي يحمل الفائدة . [2]

3.1.3 النواسخ

1.3.1.3 سد الفاعل مسد خبر ما وما حمل عليها .

الاعتماد أحد الشروط التي وضعها النحاة لعمل اسم الفاعل عمل فعلـه ولـسد الفاعل مسد الخبر وذلك بأن يتقدم اسم الفاعل نفي أو استفهام، وقـد يكـون النفـي بالحرف نحو ما أو بالفعل نحو ليس .

أما ما فهي حرفٌ شابه ليس في النفي والعمل، بمعنى أن ما محمولة على ليس، فتعمل عمل ليس في لغة الحجازيين، في حين أهملها بنو تميم وهو القيـاس لعـدم اختصاصها بالأسماء [3].

---

[1] انظر : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي : 466/1، الإشبيلي ، ابن أبي الربيع، البـسيط في شرح الجمل : 834/2، 864، أبو حيان، التذييل والتكميل : 80/5 .

[2] السيوطي ، الأشباه والنظائر : 293/4.

[3] الأنباري ، الإنصاف: المسألة 19، الصبان، حاشية الصبان : 247/1 .

ويبدو أن دخولهما على الوصف المبتدأ الذي يشتمل على فاعل سد مسد الخبر يحدِثُ إشكالية، فالإشكالية في ما تكمن في أن الوصف بعدها هو في الحقيقة مسند، وتقدم هذا المسند ليصبح مسنداً إليه قد يبطلُ عملها، وتتمركز الإشكالية في أن مـا يجيء بعد ما وليس في هذا النمط مرفوعان، وقد ذكرنا سابقاً أن الجملة التي تشتمل على الوصف المبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر هي نمط من الجمل قـد يطلـق عليها مصطلح الجملة الوصفية تمييزاً لها عن الجمل الفعلية والاسمية .

ومعنى ذلك أن الأحكام التي ذكرت في باب سد الفاعل مسد الخبر، ذات علاقة بهذا الباب .

وذكر ابن مالك وأبو حيان والشيخ يس الحمصي أن الوصف المبتدأ بعد لـيس يرتفع على أنّه اسمها ويرتفع به ما يليه ويسد مسد خبرها [(1)] ففي قولنا : " ليس قائم الزيدان " يعرب النحاة (قائم) اسم ليس و (الزيدان) فاعلاً لقائم سد مسد خَبر ليس.

وأشار الصبان إلى أن سد الفاعل مسد خبر ليس فيه سد مرفوع مسد منصوب، لكنّه أشار إلى أنّه لا يقال إن هذا الفاعل في محلّ نصب باعتبار سده مـسد خبـر ليس، لأنّه ليس لـ (ليس)، في هذه الحالة خبر حلّ محلّ الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها هو فاعل لاسمها [(2)]، وكذلك أشار الخضري إلى معنى سد الفاعل مسد خبـر ليس هو سد عن أن يكون لها خبر لأنّها لا تستحق خبراً بل فاعلاً وحسب [(3)].

ولعلّ في قول ابن مالك وأبي حيان إشارة إلى أن فاعل الوصف قد سد مـسد خبر ليس حملاً على المعنى المتغير للجملة من خلال دخول ليس، في حين أن إشارة الصبان والخضري إلى عدم استحقاق ليس للخبر توحي ببطلان عمل ليس من جهة وأن مفهوم سد الفاعل مسد خبر ليس مفهوماً يعني تمام المعنى فقط، أي كأن دخول ليس على هذا التركيب هو لإفادة النفي لا للعمل في الجملة رفعاً ونصباً .

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل : 274/1، أبو حيان، التذييل والتكميل : 276/3، الأزهري، شرح التصريح : 157/1 .

(2) الصبان، حاشية الصبان : 191/1 .

(3) الخضري، حاشية الخضري : 124/1 .

وقد اختلف البصريون والكوفيون في (ما) فقد أعملها البصريون فيما جعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض [1] ويبدو أن الكوفيين قد اتخذوا من لهجة بني تميم حجة لهم في إهمال عملها أما إعمال ما الحجازية فله شروط منها : ألا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وأن لا تتكرر، وأن لا ينتقض نفي خبرها بـ (إلا) وأن لا تليها إن الزائدة . [2] بخلاف ليس فإنّها تعمل دون شروط .

وقد أشار النحاة إلى أن (الزيدان) في (ما قائم الزيدان) فاعل سد مسد خبر ما الحجازية، ما لم تجعل تميمية ولم ينتقص النفي . [3]

ولم يذكر النحاة في دخول ما على الوصف المبتدأ الشرط الأول لعمل ما وهو عدم تقدم خبرها على اسمها . والحقيقة أن ما جاء بعدما هو في الحقيقة مسند حتى وإن أعرب مبتدأ، وفي هذه الحال يفترض في ما ألا تعمل، ومع ذلك نجد أن هناك من قال بأن الفاعل قد سد مسد خبر ما.

المراد قوله إن ما إذا دخلت على مبتدأ يحمل معنى (المسند إليه) وعلى خبر يحمل معنى (المسند) ويكون المبتدأ هو الأول فعندها تعمل ما عمل ليس، أما التركيب السابق فمختلف فيه بعيداً عن وجود ما، فكيف إذا جاءت ما فيه . ولذا فإن القول إن ما عنصر نفي يخلّص هذا التركيب من التعقيدات التي لا طائل تحتها، خاصة أن هذا الرأي له جذور في مصادر النحو، وقد أشار الصبان في حاشيته إلى شيء من ذلك، حين ذكر أن مثل هذا التركيب " لا خبر له أصلاً ؛ لأنّه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له " [4].

وبناء على ذلك يمكن حمل هذا التركيب على الجملة الوصفية.

---

[1] الصبان، حاشية الصبان : 247/1، وانظر، الأنباري، الإنصاف : المسألة التاسعة عشرة

[2] المصدر نفسه : 247/1 .

[3] الأزهري، شرح التصريح : 157/1، الصبان، حاشية الصبان : 191/1، الخضري، حاشية الخضري : 124/1.

[4] الصبان، حاشية الصبان : 190/1 .

2.3.1.3 سدّ الفاعل مسدّ خبر كان

لقد حملت كان على (ما) في هذا النمط من الأداء اللغوي عند بعـض النحـاة، كالأخفش الأوسط والسيرافي، والبطَلْيوسي وأبي حيان . [1]

فقد تدخل كان على الوصف الذي يشتمل على فاعل سد مسد الخبر . ولذا ذكر ابن السيد البطَلْيوسي أن من قال : إن زيداً في (أقائم زيد) فاعل سد مسد الخبر فقد لزمه أن يقول : " أكان قائم زيد " فسد زيد مسد خبر كان [2]، ولعلّ في هذا إشارة إلى مذهب أبي الحسن الأخفش والكوفيين الذين أجازوا " أقائم زيد " ولذا أجازوا أن يعتمد اسم الفاعل على كان، حيث يسد فاعل الوصف في (كان قائم زيد) مسد خبر كان . [3]

وأشار النحاة إلى أن الابتداء بالنكرة لا بد له من مسوغ للإخبار عنه، فإن لـم يكن له مسوغ فالمسألة عند ابن عصفور مقلوبة، ومثل لذلك بـ " كان قـائم زيـداً، فزيد وإن كان منصوباً هو المخبر عنه وقائم وإن كان مرفوعاً هو الخبر . فإن كان للنكرة مسوغ للإخبار عنها فإنك إن بنيت المعنى على الإخبار عن المعرفة بـالنكرة كان مقلوباً، وإن بنيت على الإخبار بالمعرفة عن النكرة كان غير مقلـوب، وذلـك نحو: أكان قائم زيداً، إن قدرت أن المعنى أكان زيد قائماً، كان مقلوباً، وإن قـدرت المعنى : أكان قائم من القائمين يسمى زيداً . كان غير مقلوب . والقلب للـضرورة جائز باتفاق " . [4]

فإذا دخلت كان على الوصف فإما أن تعمل كان في المحلّ فـي الفاعـل أو أن تعمل في اللفظ في هذا الفاعل، والمسألة عند ابن عصفور إن بنيت المعنـى علـى

---

[1] السيوطي، همع الهوامع : 5/2.

[2] البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل: 169 .

[3] أبو حيان، التذييل والتكميل : 64/5 .

[4] ابن عصفور، شرح الجمل : 403/1 .

الإخبار عن المعرفة بالنكرة مقلوبة، أما إن كان الإخبار عن النكرة بالمعرفة فالمسألة ليست مقلوبة .

فالأصل في الفاعل بعد الوصف هو الرفع، ولكن إذا دخلت كان على الوصف المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر فقد يكون ما بعد الوصف فاعلاً سد مسد خبر كان، أما إن كان ما بعد الوصف منصوباً فإما أن تبنى المسألة على القلب أو على التقدير عند ابن عصفور .

ويمكن القول إن كان إذا دخلت على الوصف ففاعل الوصف يسد مسد خبر كان حتى وإن كان الوصف بالتأويل نحو " ما كان نولُك أن تفعل "، حيث رفع نولك اسماً لكان، وقد أجاز أبو حيان نصبه خبراً لها مقدماً، فنولك بمعنى الواجب، أي : ما كان الواجب أن تفعل، ويجوز أن يكون الوصف اسم كان والفاعل سد مسد خبر كان كما سد الفاعل مسد خبر المبتدأ .[1]

3.3.1.3 سد الحال مسد خبر كان :

اختلف النحاة في جواز سد الحال مسد خبر كان، فقد أجاز ابن السراج دخول كان الناقصة على التركيب الذي يحتوي على حال تسد مسد الخبر، وبدخول كان تصبح الحال سادة مسد خبر كان، ولذا أجاز ابن السراج أن يعرب ملتوتاً في " كان أكثر شربي السويق ملتوتاً " حالاً سد مسد خبر كان، كما سد مسد خبر المبتدأ .[2]

وقد قال ابن عصفور عنه إنّه رأي قبيح << لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر " كان " قبيح >> .[1]

فقول ابن عصفور السابق فيه خلط بين التعويض والحذف وسد المسد، ومع ذلك لم يشِر ابن السراج إلى وجود الحذف في " كان أكثر شربي السويق ملتوتاً "

---

[1] أبو حيان، التذييل والتكميل : 129/4.

[2] ابن السراج، الأصول : 361/2 .

وكذلك لم يشِر إلى التعويض، وعلى فرض حذف الخبر فهل يكون التقـدير : كـان أكثر شربي السويق إذا كان ملتوتاً ؟ وهذا التقدير متكلّف لا نجده عند ابن السراج .

فالقول إن ملتوتاً حال سد مسد خبر كان بعيداً عن الحذف أقلّ كلفة من تقـدير خبر لكان غير موجود في الاستعمال أو حتى لا يتوقع وجوده في مثل هذا التركيب، خاصة أن كان في كان ضربي زيداً قائماً محمولة على الأصل وهو " ضربي زيداً قائماً ".

وإذا تقدم المصدر على كان فالمسألة عند النحاة خلافية أيضاً، وقد ذكـر أبـو حيان أن أبا علي الفارسي قد قال بجواز كون كان ناقصة في (علمي بزيدٍ كـان ذا مال "، على أن يكون اسمها مضمراً يعود على العِلم، وتكون (ذا) حالاً سدت مـسد خبر كان ، كما سد الحال مسد خبر المبتدأ . [2]

أي أن الأصل عند أبي علي هو (علمي بزيدٍ كان هو ذا مال) على اعتبار أن كان ناقصة أي عاملة وعلى اعتبار (ذا) حالاً ولكن لم يذكر صاحب هذه الحال، فهل صاحب الحال هو الضمير المستكن في كان أم هو زيد؟ . ولعلّ القول إن كان هنـا تامة أيسر التوجيهات، وقد أشار أبو حيان إلى أن أكثر النحاة قد رفضوا ما ذهـب إليه أبو علي الفارسي، فلم يسمع : ضربي زيداً هو قائماً . حيث لا تدخل عليه كان فيكون اسماً لها، وكل ما كان اسماً لـ " كان " يجوز أن يتقدم عليها ويضمر فيهـا ضميره، ففي كان زيد قائماً " نقول " زيد كان قائماً "، وهذا لم يسمع فـي نحـو : ضربي زيداً كان قائماً . [3]

ويبدو أن سد الحال مسد خبر كان مسألة قياسية صير إليها على نهج الأصـل الافتراضي عند كثير ممن أولوا " ضربي زيداً قائماً " بـ " ضربي زيداً إذْ كـان أو إذا كان قائماً "، مع خلاف في تقدير الظرف واعتبار كان تامة . في حين نجد أن ما نقل عن أبي علي الفارسي يخالف هذا الأصل الافتراضي، فالنحاة حـين يقـدرون

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل : 308/3 .

(2) المصدر نفسه : 312/3.

(3) المصدر نفسه : 313/3 .

الظرف وكان على أنّها تامة يحاولون بذلك إخضاع هـذا النـوع مـن التراكيـب لقواعدهم التي تفترض وجود مسند ومسند إليه، ولكنهم حين وجدوا نمطاً قد يكـون مستعملاً ظهرت فيه كان ناقصة متلوة بحال سدت مسد خبرها رفضوا ذلـك ولـم يجيزوا هذا النوع من التراكيب وحجتهم في ذلك أنك قد حلْت بين الحال ومعمولـه، يعني " أن الحال القائمة مقام الخبر عن المصدر لا بد أن يكون في المـصدر مـن الحال له، ويكون معمول المصدر، فإذا أضمرت المصدر لـم يبـقَ معمولـه لأن الضمير العائد على المصدر لا يعمل، فإذاً لا يصح أن تكون الحال سادة مسد الخبر عن مصدرٍ مضمر لأنّها لا تسد إلا عن مصدرٍ معموله صاحب الحال، والمضمر لا يعمل، فليس له معمول " . [1]

والتقدير حسب الرأي السابق هو : (علمي بزيدٍ كان علمي به ذا مال) ومعنى ذلك أن الحال حسب هذا التقدير هي حال من ضمير المصدر المحذوف في علمـي، وهذا أمر متكلف لا داعي له، ولعل هذا القول أشبه بالتمرينات التي قد لا يكون لها وجود في الاستعمال، أما تفسير أبي علي فهو أقرب إلى المنهج الوصفي.

4.3.1.3 ما يسدّ مسدّ خبر إنّ

تعد إن حرفاً مشبهاً بالفعل تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسـم بعـدها ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها .

وقد تدخل إن على الجملة الاسمية التي تفتقر إلى وجود خبر لا يمكن تقـديره، وعندها يبدأ النحاة بالتأويل، ومن هذه التأويلات قولهم بوجود ما يسد مسد خبر إن، وتنحصر الحالات التي ذكر النحاة فيها أموراً تسد مسد خبر إن في :

1. **سد فاعل الوصف مسد خبر إن .**
2. **سد الحال مسد خبر إن .**
3. **سد المفعول معه مسد خبر إن .**

---

[1] أبو حيان ، التذييل والتكميل، 312/3 – 313 .

1.4.3.1.3 سد الفاعل مسد خبر إن :

ذكرنا في باب المبتدأ والخبر أن الأخفش الأوسط والكوفيين يجيزون رفع الفاعل بالوصف المبتدأ دون الاعتماد على الاستفهام أو النفـي، فهـذا يـستقبحه سـيبويه ويستحسنه الأخفش، ولعلّ ذلك يكون مما خالف فيه الأخفش سيبويه .

وقد اختلف النحاة في دخول إن على هذا النوع من الأنماط اللغوية، وقد أجـاز الكوفيون والأخفش دخول إن على الوصف المبتدأ بعده فاعل سد مسد خبر إن قياساً على إجازتهم للابتداء بالوصف من غير اعتماد .

وذكر ابن السراج أن الأخفش يجيز " إن في الدار جالساً أخـواك " و " إن بـك واثقاً أخواك "، وأجاز الفراء : إن قائماً الزيدان، وإن قائماً الزيدون على معنـى إن من قام الزيدان وإن من قام الزيدون . [1] ولعلّ في هذا إشارة إلى جـواز اعتمـاد اسم الفاعل على إن .

ومما انفرد به ابن السراج ذكره أن البصريين يجيزون مثل هذا التركيب، وقـد ذكر ذلك في أكثر من موضع، حيث يقول :

" وأصحابنا يجيزون : إن قائماً زيد، وإن قائماً الزيدان، وإن قائمـاً الزيـدون، ينصبون " قائماً " بإن، ويرفعون " زيداً " بقائم على أنّه فاعل . ويقولون : الفاعـل سد مسد الخبر، كما أنّ " قائماً " قام مقام الاسم " .[2]

وأشار إلى ذلك في موضع آخر، حيث يقول : " وأجـاز البـصريون إن قائمـاً الزيدان والزيدون على ما تقدم ذكره ".[3]

فإشارة ابن السراج هذه تؤكد أن النحاة البصريين دون تخصيص يجيزون هـذه

---

(1) ابن السراج، الأصول : 255/1 – 256، وانظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية : 212/1، أبو حيان، التذييل والتكميل : 64/5 .

(2) ابن السراج ،الأصول : 232/1 .

(3) ابن السراج ، الأصول : 256/1.

المسألة، وعلى الرغم مما جاء عند أبي علي الفارسي من أن ابن السراج لا يجيز " إن في الدار قائماً أخواك " [1]، فقد يوهم ذلك أن ابن السراج لا يجيز سـد الفاعـل مسد خبر إن إلاّ أن الأمر على غير ذلك، إذ إن الوارد عند ابن السراج هـو عـدم إجازة " إن بك واثقين أخويك، فتنصب (واثقين) على الحال، لأنَ الحال لا يجوز في هذا، لأنك لا تقول : إن بك أخويك، وتسكت . وتقول : إن فيها قائماً أخـواك، وإن شئت قائمين أخويك، فتنصب أخويك " بأن " وقائمين علـى الحـال ... وإذا ولـي (قائم) إن، ولم يكن بينهما ظرف لم يجز توحيده عند الكوفيين، وصار اسماً لا يفصل بينه وبين عمله بخبر إن وذلك قولك : إن قائمين الزيدان، وإن قائمين الزيدون ".[2]

فالمسألة التي لم يجزها ابن السراج هي إذا جاء قائم بعد إن، وليس بـين إن و (قائماً) ظرف فلا يجوز عنده توحيد قائم كذلك وافق ابن السراج الأخفش في جـواز جعل (واثقين) في " إن بك واثقين أخواك اسماً لـ (إن) لا حالاً . [3]

نستطيع القول إن ابن السراج يجيز سد الفاعل مسد خبر إن، ولعلّ الفارسي قـد أجاز هذه المسألة حتى وإن حمل المسألة على لغة أكلوني البراغيث، يقول أبو علي الفارسي : فإن قلت : " إن فيها قائمين أخواك " فالوجه أن تنصب " قـائمين " لأنّـه اسم إن، وترفع الأخوين على لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة طَـيء وأَزد شَـنوءة فيسد الأخوان مسد الخبر، (وفيها) متعلقة بالقيام . [4]

وكذلك نجده يقول في " إن في الدار قائماً أخواك " : حيث نصب (قائمـاً) بـ (إن) وارتفع الأخوان بفعلهما، وسد الأخوان مسد خبر إن، وكذلك يكون(في الـدار) ظرفاً للقيام، وقيل: إن في الدار هي الخبر. [5]

ويستشفّ من التوجيه الأول موافقة أبي علي لسد الفاعل مـسد خبـر إن، أمـا

---

[1] الفارسي، المسائل المنثورة : 71-72.

[2] ابن السراج، الأصول : 255/1

[3] المصدر نفسه، 255/1 .

[4] الفارسي، المسائل المنثورة : 72 .

[5] الفارسي ، المسائل المنثورة : 71.

التوجيه الثاني فالخبر فيه هو الظرف، ومع ذلك فيمكن القول إن أبـا علـي ممـن أجازوا سد الفاعل مسد خبر إن .

ولعل الذين أجازوا سد الفاعل مسد خبر إن نظروا إلى الفائدة الحاصـلة بغيـر وجود مسند وإلى تمام المعنى في هذا التركيب، كذلك فإن من أجاز سد الفاعل مسد خبر إن قاسها على سد الفاعل مسد الخبر، ومن منع الأصل وهو (قائم الزيـدان) منع ما قيس عليه . (1)

ومع أن ابن مالك قد وافق الكوفيين والأخفش في جواز سد الفاعل مسد الخبـر في باب المبتدأ، إلا أن رأيه في جواز (سد الفاعل مسد خبر إن) جاء متأرجحاً بين الجواز وعدمه، فمرة يقول بعدم جواز هذه المسألة ولا يطّرد هذا الرأي عنده، أمـا قولـه بعدم جواز سد الفاعل مسد خبر إن فعلته عنده " أن إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان، جواز : إن قائماً الزيدان .. لصحة وقوع الفعل موقع المتجرد من (إن) و (ظننت) وامتناع وقوعه بعدهما " (2).

ولعلّ هذه الإشارة سببها الفرق بين المبتدأ الذي هو مرفوع بغير عامل، أما مـا بعد إن فقد عملت إن فيه النصب كذلك اقتراب الوصف المبتدأ من الفعل، بخـلاف الوصف المسبوق بـ إن .

وعلى الرغم مما قاله ابن مالك إلا أن هذا الرأي ليس ثابتاً، حيـث يقـول فـي موضع : << فمن قاس على هذا في باب الابتداء أجاز دخول إن عليه، فيقول : إن خبيراً بنو لهب >> . (3)

فابن مالك ممن أجاز " قائم الزيدان "دون استفهام أو نفي، ولذا فإن من البديهي أن يجيز دخول إن على الوصف المبتدأ، لكنّه رفض ذلك في شرح التسهيل، ولعلّـه

---

(1) السيوطي ، الأشباه والنظائر : 344/3.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل : 18/2، وانظر، ابن مالك، شرح الكافية : 212/1، أبـو حيـان، التذييل والتكميل : 63/5

(3) ابن مالك ، شرح التسهيل : 17/2.

يكون قد رجع عن رأيه في شواهد التوضيح حين أجاز: إن قائماً الزيدان .[1]

فقد صرح في هذا الموضع بجواز سد فاعل الوصف مسد خبر إن، فالمنقول عن ابن مالك مختلف فيه .

ونلمح عدم إجازة سد فاعل الوصف مسد خبر إن عند أبي حيان، ولعلّ هذا يعود إلى عدم قوله بجواز " قائم الزيدان " دون استفهام أو نفي، فمنع أبو حيان الأصـل ولذا فما بني عليه غير جائز أيضاً . [2].

وكذلك فعل السيوطي، حيث لم يجز إن قائماً الزيدان، كما لا يجوز ذلـك فـي المبتدأ دون استفهام أو نفي . [3]

إن النحاة الذين أجازوا " قائم الزيدان " أي عمل الوصف وسد الفاعل مسد الخبر دون الاعتماد، أجازوا عمل الوصف في " إن قائماً الزيدان " فسد الفاعل مسد خبر إن، أما الذين لم يجيزوا " قائم الزيدان " فبنوا عليه عدم إجازة " إن قائماً الزيدان " .

والظاهر أن الفاعل يسد مسد خبر إن قياساً على جواز " قائم الزيدان " وهذا ما أشار إليه ابن مالك .

وقد حمِلَ على هذه المسألة سد الفاعل بالظرف مسد خبر إن، يرى سـيبويه أن العامل في المبتدأ في " فيها عبدالله " هو الابتداء، فالذي عمل في المبتدأ حتـى وإن تقدم الجار والمجرور عليه هو الابتداء [4].

ومعنى ذلك أن الظرف لا يعمل في الاسم عنده وإنّما العامل هو الابتـداء وقـد خالف الأخفش سيبويه فذهب إلى أن الجار والمجرور أو الظرف إذا تقدم على الاسم فيعمل في الاسم المتـأخّر، ويرتفـع الاسـم المتـأخّر بـه قياسـاً علـى " قـائم

---

(1) ابن مالك، شواهد التوضيح : 205-206.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل : 63/5.

(3) السيوطي، همع الهوامع : 165/2، 160 .

(4) سيبويه، الكتاب : 127/2-128.

زيد " . [1]

واستدل الرماني لمذهب سيبويه بقولهم : إن فيها زيداً، حيث لم يعمل الظرف في الاسم، إذ لولا انّه على التقديم والتأخير، لوجب رفع (زيد) بالظرف لسده مسد خبر إن، كما تقول : إن قائماً أخواك . [2]

فإشارة الرماني السابقة تؤكد وجود الفاعل الذي يسد مسد خبر إن حتى وإن كان هذا الفاعل فاعلاً بالظرف .

ومسألة رفع الفاعل بالظرف مسألة مختلف فيها فكيف ما حمل عليها، ومع ذلك فإن مجيء الفاعل ساداً مسد خبر إن مسألة تحمل على ظاهرها.

2.4.3.1.3 سدّ الحال مسدّ خبر إنَّ

ذكر النحاة أن الحال تسد مسد الخبر، وقد اختلفوا فيما بينهم، فأما الذين قالوا بسد الحال مسد خبر المبتدأ ومنهم الكسائي وابن مالك فقد حملوا عليه جواز سد الحـال مسد خبر إن، فأجازوا أن تسد الحال مسد خبر إن في : إن ضربي زيداً قائماً، وإن أكثر شربي السويقَ ملتوتاً [3] .

وقد أشار أبو حيان إلى أن الكسائي قد أجاز : إن شتمي زيداً لَو الناس ينظرون، على زيادة اللام، ورفض أبو حيان القول بدخول إن على الحال الصريحة التي تَسد مسد خبر إن، مع أن الكوفيين قد أجازوا: إن أكلي التفاحة لنضيجةً [4]. ومع أنّه ذكر أن النحاة قد اتفقوا على جواز دخول إن على " إن حسنَك راكباً " إلا أن أبا حيان لم يجزها [5].

---

[1] الفارسي، المسائل البغداديات : 361-362 .

[2] الرماني، شرح الرماني : 112/2 و، نقلاً عن خلاف الأخفش الأوسط : 55.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2، أبو حيان، تذكرة النحـاة : 655، أبـو حيـان، التـذييل والتكميل : 47/5، 55، السيوطي، همع الهوامع : 162/2 .

[4] أبو حيان، التذييل والتكميل: 119/5.

[5] أبو حيان، تذكرة النحاة : 655، التذييل والتكميل : 310/3 .

ولعلّ من قال بجواز هذه المسألة قياساً على جواز سد الحال مسد الخبـر، قـد استدل على ذلك بقول الشاعر : (1)

إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقةٍ   باللهِ مستظهراً بالحزمِ والجلدِ

فسدت الحال " مستظهراً " مسد خبر إن، واستشهد به ابن مالك ليدلل على صحه سـد الحال مسد خبر إن، حملاً على جواز سد الحال مسد خبر المبتدأ .

ويبدوا أن الدافع لرفض القول بسد الحال مسد خبر إن هو الدافع نفسه لرفض القـول بسد الفاعل مسد خبر إن، فمسألة العامل في كلا التركيبين قد جعلت أبـا حيـان يـرفض جواز سد الفاعل أو الحال مسد خبر إن.

ولعلّ هذا التركيب تام من ناحية المعنى ولذا لا فائدة من تقدير خبر لـ (إن)، فإذا كانت الحال في باب المبتدأ أو الخبر تسد مسد الخبر كونها محط الفائدة، فإن الحال فـي " إن أكثر شربي الـسويق ملتوتـاً " هـي كـذلك، ولـذا لا داعـي لتقـدير خبـر لـ " إن " لسد الحال مسد خبرها، ولا يزيد هذا النمط على النمط الذي أشرنا إليه في قـولهم أكثر شربي الماء بارداً شيئاً غير أن هذه الأنماط دخلت عليها النواسخ .

3.4.3.1.3 سدّ المفعول معه مسدّ خبر إنَّ

ذكر سيبويه من حالات نصب الاسم وجوباً بعد الواو قول العرب :

إنك ما وخيراً، وتريد : إنّك مع خير، على أن ما هنا زائـدة، فهـذا ينتـصب << انتصاب إنّي وزيداً منطلقان، ومعناهن مع، لأن إنّي ها هنا بمنزلة الابتداء ليست بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل >> (2).

وقد نقِلَ عن الكسائي قوله بسد واو المصاحبة وما بعدها مسد خبر إن فيما حكي عن العرب " إن كُل ثوب لَو ثمنَه " حيث أدخلت اللام على الواو لسدها مسد مع.(3)

---

(1) ابن مالك ، شرح التسهيل : 16/2، أبو حيان، التذييل والتكميل : 55/5، الـسيوطي، همـع الهوامع : 162/2 .

(2) سيبويه، الكتاب : 302/1 .

(3) ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2، السيوطي، همع الهوامع : 161/2 .

ولعلّ هذه المسألة محمولة على سد الواو التي هي نص في المعية وما بعدها مسد خبر المبتدأ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك، مثّل النحاة الذين أجازوا سد واو المصاحبة وما بعدها مسد خبر إن ببيت نُسب لأبي عنترة شداد العبسي وقيل لعنترة حيث يقول : [1]

فمن يك سائلاً عنّي فإنّي وجِروةَ لا ترود ولا تعار

فَجِروة اسم فرس لعنترة كانت لأبيه، وهي مفعول معه، وفي هذا البيت يمتنع العطف ويجب النصب على المفعول معه ؛ إذ لو كانت جِروة معطوفة على الضمير في (إن) للزم أن يأتي بخبرين عن المنصوبين جميعاً، ولكن عندما جعلها مفعولاً معه سد مسد خبر إن على معنى (فإنّي مع جروة غير زائدة ولا معارة)، فتخلص بذلك من تقدير خبرين . [2]

والأصل أنّك إذا عطفت على اسم إن وأخواتها أن يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه فتقول : إن زيداً وعمراً قائمان، ولا يجوز: قائم إلاّ حيث سمع، ولذا كان ينبغي في البيت السابق أن يقال : لا نرود ولا نعار، فيكنّي بالنون عن نفسه وعنها[3] ومع ذلك لم يكنّي بهذه النون لأن المعنى يختل في(نعار) .

فالمراد أنّه ملازم لهذه الفرس لا ينفك عنها، ولا يريد أنّه وجِروة يفعلان شيئاً، ثم استأنف فقال : هي لا ترود ولا تعار، فلما كان عنترة أو والده ملازماً لفرسه أخبر عنهما إخباراً واحداً، ولذا لا يجوز أن يخبر عن الشيئين إخباراً واحداً إلا حيث تصلح نسبة الخبر لكلّ واحد من المخبر عنهما، ولو قال : فإن عنترة لا يعار، فإن عنترة ونحوه لا يعار بخلاف الفرس . [4]

---

(1) ابن شداد، ديوان عنترة، 110، سيبويه، الكتاب : 302/1، الحضرمي، مشكل إعراب الأشعار الستة : 71/6، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 453/1، أبو حيان، التذييل والتكميل : 54/5 .

(2) الحضرمي، مشكل إعراب الأشعار الستة : 71/6 .

(3) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي : 453/1-454 .

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل : 54/5 .

ولعلّ ما ألجأ النحاة إلى القول بسد المفعول معه مسد خبر إن في هذا الـشاهد هو المعنى وهو التلازم الحاصل في الواو وما بعدها، إذ إن الخبر يتحصل في هذه الواو ولذا لا فائدة من تقدير خبر لـِ " إن " فتمام المعنى حاصل بهذه الـواو ومـا بعدها، وأما عدم جعل الجملة الفعلية خبراً فذلك يعود إلى اختلال المعنى على فرض الخبرية وهذا ما أشار إليه أبو حيان، حيث قال : إن عنترة لا يعار، وكـذلك قولـه (لا تروض) إذ المراد بهذين الفعلين هما بيان حالة هذه الفرس .

وذكر ابن مالك أن الخبر يحذف وجوباً بعد إن لسد واو المصاحبة مسده، كمـا كان ذلك في الابتداء، ومثل ابن مالك لذلك بقول الشاعر : [1]

فَدع عنك ليلى إن ليلى وشأنَها   وإن وعدتك الوعد لا يتيسر

ومع اتفاقنا مع ابن مالك في قوله بسد الواو والمفعول معه مسد إن إلاّ أن القول بالحذف في هذا التركيب يخالف ظاهر النص ويخالف حقيقة الواقع اللغوي، ولذا فإن القول بسد واو المعية وما بعدها مسد خبر إن فيه حمل النص على ظاهره وهو أولى من تأويل لا فائدة منه خاصة أن تمام المعنى وارد في مثل هذا التركيب.

كذلك أشار ابن مالك إلى أن هذا النوع من التراكيب محمـولٌ علـى الابتـداء، بمعنى أن القول بسد واو المعية وما بعدها مسد الخبر محمول على سد الواو التـي هي نص في المعية وما بعدها مسد خبر المبتدأ .

5.3.1.3 ما يسدّ مسدّ جزأي ليت

تدخل ليت على الجملة الاسمية فينتصب الاسم بعدها ويرتفع الخبر بعدها وقـد تفتقر الجملة إلى خبرٍ لفظي مع تمام المعنى فيلجأ إلى القول بسد شيء مسد الخبـر، ومن ذلك قولهم بسد الاستفهام مسد خبر ليت، وسد أن وما بعدها مسد جزأي ليت.

1.5.3.1.3 سد الاستفهام مسد خبر ليت :

(1) ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2، أبو حيان، التذييل والتكميل : 54/5 .

يعد سيبويه أول من أشار إلى وقوع جملة الاستفهام في موضع خبر ليت، يقول: << ليت شعري أعبد الله ثم أم زيد، ليت شعري هل رأيته، فهذا في موضع خبر ليت>> " .[1]

فهذا التركيب الذي يحتوي على ليت وشعري والاستفهام وما بعده هو التركيب الذي تجيء فيه جملة الاستفهام في موضع الخبر وسادة مسده، ولم يشر سيبويه إلى وجود حذف في هذا التركيب . فجملة الاستفهام عنده هي الخبر، ولذا لا تحتاج الجملة إلى خبر .

ومن شواهد مجيء جملة الاستفهام في موضع خبر ليت عند سيبويه قول أبي طالب يرثي مسافر بن أبي عمرو :[2]

ليتَ شعري مسافِر بن أبي عمرٍ   وولَيتٌ يقولُها المحزون[3]

أي شيءٍ دهاك أم غالَ مر   آك وهل أقدمت عليك المنون

فقد سد الاستفهام (أي شيءٍ دهاك) مسد خبر ليت، أما مذهب النحاة في هذا النوع من التراكيب فهو متردد بين القول بالحذف وعدمه ،فمذهب المبرد والزجاج وابن الحاجب هو أن الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في نحو : ليتك في الدار [4].

ولا يصح هذا المذهب عند أبي حيان لأنّه يؤدي إلى وقوع الجملة غير الخبرية خبراً لـ " ليت "، ولا يجوز ذلك في (ليت) ولا في أخواتها . وأيضاً فإن الجملة الواقعة خبراً، والواقعة خبراً لـ (ليت) لا بد فيها من رابط يربط المبتدأ بالخبر،

---

(1) سيبويه، الكتاب : 236/1، أبو حيان، التذييل والتكميل : 58/5.

(2) سيبويه، الكتاب : 261/3، ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2-17، أبو حيان، التذييل والتكميل : 56/5، 58، البغدادي، خِزانة الأدب : 463/10 .

(3) مسافر بن أبي عمرو : قرشي من بني عبد شمس مات غريباً وكان صديقاً لأبي طالب، وجاز ضم مسافر وفتحه، وبني على الضم لأنه علم منادى، وجاز فتحه لوصف مسافر بابن المضاف إلى ما هو كالعلم، انظر، خزانة الأدب : 463/10-464 .

(4) أبو حيان ،التذييل والتكميل، 57/5، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب : 284/1-285 .

ولا رابط فيها ؛ فلا يجوز أن تكون خبراً .[1]

ومع أن ما جاء عند المبرد والزجاج فيه خروج على القاعدة النحوية، لكنّه أقرب إلى الواقع اللغوي، كذلك فإن الرابط بين المبتدأ والخبر قد يكون العموم الوارد فـي الاستفهام وما بعده .

أما أبو علي الفارسي فقد حمل المسألة على كون شعري هو العامـل والخبـر محذوف وشعري في موضع نصب والتقدير عنده : ليت علمي واقع بكذا . [2]

فرأي الفارسي بحذف الخبر رأي متكلف لا داعي له ما دام معنى الخبـر وارداً في الاستفهام .

وذكر ابن يعيش أن الاستفهام ساد مسد الخبر، كسد جواب لولا مسد الخبر الذي بعده، وأشار إلى إبطال عمل ليت في اللفظ وإعمالها في الموضع، فموضع الاستفهام وما بعده نصب، ولم يظهر خبر ليت هنا لسد معمول المصدر مسده، فصار كقولهم: لولا زيد لأكرمتك . [3]

وقد نفى عبد القادر البغدادي أن يكون ابن يعيش قد قال بسد الاسـتفهام مـسد الخبر في ليت شعري . [4]

ولعلّ ما ذهب اليه ابن يعيش وقوله بسد الاستفهام مسد خبر ليت فيه حمل النص على ظاهره لتمام المعنى، كذلك قوله بعدم ظهور الخبر هو أقرب إلى واقع اللغة من القول بالحذف، إذ إن القول بالحذف يتطلب وجود شواهد تثبت وجود الخبر ظـاهراً في هذا النمط، ولذا قال بسد معمول المصدر أي الاستفهام وما بعده مسد خبر ليت .

أما ابن مالك وتبعه عبد القادر البغدادي فقد قالا بالتزام حذف الخبر فـي (ليـت

(1) أبو حيان ،التذييل والتكميل : 57/5 .

(2) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه : 152/1-153.

(3) ابن يعيش ، شرح المفصل : 104/1 -105، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب : 284/1-285.

(4) البغدادي، خِزانة الأدب : 465/1 .

شعري) لسد الاستفهام مسده، لأنّه بمعنى ليتني أشعر [1]، ولا بد معه من اســتفهام يسد مسد المحذوف سواء أكان منفصلاً باعتراض نحو بيت أبي طالــب أم متــصلاً بشعري دون اعتراض ومثل له ابن مالك ببيت بكر بن غالب : [2]

ألا ليت شِعري هل أبيتَن ليلةً بوادٍ وحولي إذخِر وجليلُ [3]

فالقول بفكرة الحذف الواجب ليس عليها دليل مــا دام أن الاســتفهام فــي هــذا التركيب هو الفائدة، ولذا فإن ليت تعمل في الاستفهام الرفع على المحل لكونه ســاداً مسد الخبر في المعنى .

ونجد الخلط بين عند أبي حيان وعند البغدادي أيضاً، فمن الخلط عند أبي حيــان جعله جملة الاستفهام بدلاً من المفرد، أي بدلاً من المنصوب على القول بأن شعري يعمل في الجملة، كما قيل ذلك في عرفتُ زيداً أبو من هو . [4]

فمعنى أنّه بدل من الخبر يعني أن الخبر محذوف، وهذا يعيدنا إلى قول النحــاة الذين قالوا بفكرة الحذف الواجب في هذا النمط من الأداء اللغوي، مع أن شواهد هذا النمط تدحض فكرة الحذف فيها . [5]

كذلك فإن هذا الخلط نجده عند عبد القادر البغدادي فمرة يقول بحذف الخبر لأن طول الكلام بمعمول شعري بدلٌ من لفظ الخبر، ومرة يقول بسد الاســتفهام مــسد الخبر [6]، وتارة يشير إلى أن الاستفهام في محل نصب بشعري علقت بالاســتفهام،

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2-17، خِزانة الأدب : 465/10.

[2] ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2، أبو حيان، التذييل والتكميل : 56/5 .

[3] الواد : وادي مكة، الإذْخر ؛ حشيش طيب الريح، الجليل : نبت ضعيف يحشى به خــصاص البيوت، واحدته جليلة، انظر التذييل والتكميل : 56/5

[4] أبو حيان، التذييل والتكميل : 58/5-59 .

[5] انظر : ابن يعيش، شرح المفصل : 104/1، أبو حيان، التذييل ؛ 57/5، الــسيوطي، همــع الهوامع : 162/2، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب : 284/1 .

[6] البغدادي، خِزانة الأدب : 465/10 .

وخبر ليت محذوف تقديره : ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصلٌ . (1)

ولعلّ هذه التوجيهات تكون خلاصة لما جاء عند النحاة السابقين، ومع ذلك فإننا نرى أن القول بسد المسد فيه تخاص من القول بعدم جواز وقوع الجملـة الطلبيـة موقع الخبر، كذلك فإن الإخبار حقيقة هو واقع في هذا الاستفهام وما بعده لا بخبـر متوهم.

وفي النحو التحويلي يعد الجملة في أصل وضعها جملة فعلية في نحـو " مـات محمد " فلما ادخل عليها عنصر الاستفهام (هل) أصبحت : هل مـات محمـد، ثـم أدخلت (ليت) وهي عنصر يفيد التمني . ومع ذلك فإنّنا نرى أن هذا التفسير تفسير معنى لا تفسير إعراب، كما أن هذا التفسير ليس عليه دليل، فلماذا لا يكون " ليـت شعري هل مات محمد " أصلاً بحد ذاته، فيكون شعري اسم ليت والاستفهام ومـا بعده في موضع الخبر أو ساداً مسد خبر ليت .

2.5.3.1.3 سد أن ومعموليها مسد جزأي ليت :

ورد دخول ليت على أن ومعموليها، كما في " ليت أنّك عنـدي "، فتتـصل أن بـ (ليت) فتسد مسد معموليها، حيث تأول أن ومعموليها بمصدر فتسد مسد جزأي ليت. (2)

وطّرد الأخفش القياس على ليت فقال بجواز : (لعل أنّك منطلقٌ) بغير الفصل بين لعلّ وأن، كذلك لكن أنّك منطلق وكأن أنّك منطلقٌ . وقيل عن ذلك إنـه رديء في القياس لأن هذه الحروف تعمل في المبتدأ وأن لا يبتدأ بها . (3)

وأشار ابن مالك إلى أن مباشرة ليت لـ " أن " شاذّ والقياس يقتضي المنع، ولكن جاء به السماع فقُبل، ولذا لا يقاس عليه، أما من أجاز هذه المـسألة فنظـر إلـى

---

(1) البغدادي ، شرح أبيات مغني اللبيب : 284/1 .

(2) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب : 392/4، أبو حيان، التذييل والتكميل: 154/5 .

(3) ابن مالك، شرح التسهيل : 40/2 .

المعنى فمعنى ليت " وددتُ " ولذا سدت أن وصلتها مسد اسم ليت وخبرها . [1]

إذاً الوارد من شواهد نحوية هو دخول ليت على أن ومعموليها، حيث تسد أن وما بعدها مسد جزأي ليت، ومن الشواهد على سد معمولي أن مسد جزأي ليت قول مجنون ليلى : [2]

صغيرين نرعى البهم، يا ليت أنّنا إلى اليوم لم نكْبر، ولم تكْبر البهم

حيث دخلت ليت على اسم أن وخبرها فسدت أن وما بعدها مسد جزأي ليت، كذلك دخلت ليت على أن في شواهد غير الشاهد السابق . [3]

إن الأصل الافتراضي لـ (ليت) هو أن تدخل على اسم وخبر صريحين، أما دخولها على أن فخارج عن القياس، ولذا فإن الذين أجازوا هذه المسألة قالوا بسد أن وجزأيها مسد جزأي ليت لتكتمل عناصر الإسناد اللغوي .

ومع ذلك فإن القول بأن ليت عنصر للتمني فقط يتردد في علم اللغة الحديث، فقد مال عفيف دمشقية إلى عدم تقدير معمولين لـ (ليت) في مثل هذا التركيب، وإنما يكتفى بالقول إن ليت دخلت على جملة أنّك عندي في (ليت أنّك عندي) لإفادة معنى التمني مع توكيد الرغبة في تحقيق أمرٍ ما . [4]

ومعنى ذلك إبطال عمل ليت الأصلي، وهو نصب اسمها ورفع خبرها، فالقول إن ليت عنصر تمنٍ هو تفسير معنى لا إعراب، كذلك ليس هناك ما يثبت عدم العمل في ليت . ولذا فإن القول بسد أن ومعموليها مسد جزأي ليت أيسر وأقلّ كلفة.

---

(1) أبو حيان ،التذييل والتكميل : 156/5-157 .

(2) الدينوري، ابن قتيبة، الشعر والشعراء : 564/2، أبو حيان، التذييل والتكميل : 156/5، البغدادي، خزانة الأدب : 230/4 .

(3) انظر، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب : 392/4، ابن مالك، شرح التسهيل : 39/2، أبو حيان، التذييل والتكميل : 155/5-157 .

(4) دمشقية، عفيف ، خطى متعثرة : 47.

6.3.1.3 سد أن يفعل مسد جزأي أو شك وعسى واخلولق .

أشار النحاة إلى أن أفعال المقاربة والترجي والشروع تعمل عمل كـان فترفـع اسماً وتنصب خبراً، فأفعال المقاربة هي : كاد، كرب، أوشك، أما أفعال الترجـي، فهي : عسى، اخلولق، حرى، أما أفعال الشروع فمنها : طفق، أنشأ، علق، جعـل، هب ..

وتسند أو شك وعسى واخلولق إلى أن يفعل فيسد (أن يفعل) مسد الخبر، وقيل إنها إذا أسندت إلى أن يفعل تكون تامة، فتسد أن وما بعدها مسد اسم هذه الأفعـال وخبرها.[1] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وعسى أن تَكْرهواْ شَيًئا وهو خَير لكُم ﴾ [2]

والحقيقة أن توسط الخبر المقترن بأن بين الفعل والاسم مسألة خلافية، فقد أجاز المبرد والسيرافي توسط الفعل المقترن بأن بين أوشك أو عسى أو اخلولق واسـمها ومنع ذلك الشلوبين . [3]

فالذين أجازوا توسط الخبر المقترن بأن بين الفعل (عسى، أوشـك، اخلولـق) والاسم أجازوا سد أن والفعل مسد جزأي هذه الأفعال، ولذا لا داعي لتقدير لا طائل تحته .

والوجهة الثانية هي توسط (أن يفعل) بين الفعل والاسم ولذا قالوا إن أن يفعل سدت مسد خبر هذه الأفعال على أن الاسم بعد أن يفعل هو اسم لهذه الأفعال .

وأما من جعلها تامة فقد تخلص من تقديراتٍ كثيرة، ولذا فإن القـول إن عـسى تامة في هذا التركيب أقل كلفةً من القول إن أن يفعل خبر وإن ما بعـد يفعـل هـو الاسم، لكن هذا الرأي لا يخلو من اختلال المعنى، إذ ما معنى : عسى قيام زيد ؟ .

كذلك فإن القول إن (أن يفعل وما بعدها) قد سدا مسد اسم عسى وخبرها فيـه

---

[1] السمين الحلبي، الدر المصون : 387/2 ،الأزهري، شرح التصريح : 209/1 .

[2] سورة البقرة : آية 216.

[3] السيوطي، همع الهوامع : 143/2 .

محاولة لإصلاح اللفظ، إذ لا بد من اكتمال عناصر الإسناد مع تمام المعنى، وليس المراد من ذلك أن هذا يؤول إلى مركّب مصدري، إذ إن الاسم والخبر في هذا التركيب لا يسد مسدهما المصدر .

وقد طال هذا الخلاف بعض المحدثين نحو مهدي المخزومي الذي جعل عسى مثل لعلّ في " عسى زيد أن يقوم " فـ(أن) وصل وزيد فاعل يقوم، ومجيء أن يشير إلى كونها فعلية ؛ لأنّه لو كان الاسم المتقدم مبتدأ لما صح أن يكون خبره أن والفعل المؤولان بالمصدر، إذ لا يخبر عن الذات بالمصدر ولذا رفض تقدير النحاة هنا، لأنّه يفسد المعنى فتقدير الكلام قبل أن يتقدم الفاعل هو : عسى أن يقوم زيد.[1]

ولعلّ هذا يعني أن عسى عنصر يفيد الترجي وأن أن عنصر توكيد، وما جاء عند مهدي يعود إلى منهجه الوصفي، ومع ذلك فإن هذا الرأي يعالج ظاهر النص، ويقف عند حد الوصف وحسب .

وقد تدخل عسى على أن مباشرة فيسد أن والفعل مسد مفعولي عسى وقد استشهد ابن مالك على ذلك بقول أبي بكر لعمر :[2] " وما عسيتهم أن يفعلوا بي "، فجاء به ابن مالك ليدلل على صحة تضمين فعل معنى فعل آخر وإجرائه مجراه في التعدية، حيث ضمنت عسى معنى حسب فأجريت مجراها، فنصب الضمير (هم) على أنّه مفعول أول ونصب (أن يفعلوا) على أنّه مفعول ثانٍ. وبما أنّه ضمن معنى حسب فكان حقه أن يعرى من (أن) كما لو كان بعد حسب، ولكن جيء بـ (أن) لئلاّ تخرج عسى عن مقتضاها بالكلية، ولأن أن قد تسد بصلتها مسد مفعولي حسب، ولذا لا يستبعد ابن مالك مجيئها سادة مسد مفعولي عسى.[3]

أي أن ابن مالك حملَ هذا الرأي إما على اعتبار التاء ضميراً وهي الفاعل والضمير (هم) مفعولاً به أول وأن يفعلوا مفعولاً ثانياً، أو أن تكون التاء ضمير

---

[1] المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق : 135-136 .
[2] ابن مالك، شواهد التوضيح : 201، الدماميني، تعليق الفرائد : 340/2 .
[3] ابن مالك، شواهد التوضيح : 203.

خطاب وهم فاعل وأن يفعلوا سدت مسد مفعولي عسى لتضمين عسى معنى حـسب التي تأخذ مفعولين، وإلى ذلك ذهب الدماميني .[1]

فهذه التوجيهات صير إليها لتصحيح القاعدة النحوية، وهذا التركيب يجوز فيـه الاعتباران المذكوران خاصة أن المعنى تام، وأن التضمين وارد في شواهد اللغـة، حيث يتحمل المضمن بعض خصائص التركيب الأصلي ومنها الإعراب .

خلاصة هذا الأمر أن النحاة أشاروا إلى سد أن والفعل مسد خبر عسى وما حمل عليها وسد أن والفعل مسد جزأي عسى .

كذلك أشاروا إلى النوع الأخير من سد المسد حيث حملت فيه عسى على حسب، مع أن الغالب في حسب عدم اقتران مفعوليها بـ (أن)، إلاّ أن هذه الخاصية غالبة في عسى، فإذا ضمن عسى معنى حسب سدت أن والفعل مسد مفعولي عسى.

4.1.3 سدّ ما المصدرية مسدّ الفاعل

اختلف النحاة في نِعم وبئس (فعلان هما أم اسمان)، وذهب الكوفيون إلى أن نِعم وبئس اسمان مبتدآن، في حين ذهب البصريون الـى أنهمـا فعـلان ماضـيان لا يتصرفان، واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين . [2]

فإذا دخلت ما علي (نِعم وبئس) تصبحان نعما وبئس ما نحو " نعمـا صـنعتَ وبئس ما صنعت) وقيل في ما : إنها نكرة في موضع نصب على التمييـز، وقيـل إنّها المخصوص ووجهت ما على أنها صلة بمنزلة (ذا) في قولهم : حبذا، وقيل إن التقدير (نِعم الشيء ما صنعت) وهذا مذهب الفراء، لأن نعم وبئس لا يقعان مـن المعارف إلا على ما يكون نكرة . [3]

وقيل عن ما إنّها في موضع رفع على الفاعلية، والذين قالوا عنهـا إنهـا فـي

---

[1] الدماميني، تعليق الفرائد : 2/339-340.

[2] ابن جني، اللمع : 200 -201، الأنباري، الإنصاف : المسألة الرابعة عشرة .

[3] البطليوسي، الحلل : 351-352.

موضع رفع على الفاعلية نظروا إلى ما على أنّها مصدرية سادة بصلتها لاشـتمالها على المسند والمسند إليه في (نعما صنعت) مسد الفاعل والاسم المخصوص ً.[1]

وقد ذكر الشيخ يس الحمصي أن القول بأن ما مـصدرية " منـافٍ لموضـوع المسألة "، من أن ما فاعل، إلا أن يقال إنّها لما سدت مسد الفاعل أطلق عليها اسمه توسعاً " . [2]

ولعلّ القول بأن الفاعل لا يجيء جملة كان وراء القول بأن ما مصدرية وأن ما وما بعدها قد سدا مسد الفاعل وهذا ما نبه إليه الشيخ يس الحمصي في حاشيته .

وقد أشار مهدي المخزومي إلى أن العربية تأبى أن يكون الفعل والفاعل في نحو " أعجبني صنعت " أو المبتدأ والخبر في نحو " بلغني هؤلاء الظرفاء " فاعلاً، وذلك لأن العربية تأبى مثل هذه التعبيرات ولكنّها حين تضطر إلى أن تجعل مـن الفعـل والفاعل فاعلاً، أو من المبتدأ والخبر فاعلاً، تعمد إلى أدوات في العربية تستعين بها في جعل الفعل وفاعله أو المبتدأ وخبره فاعلاً أي مسند إليه، ومن هذه الأدوات (ما، أن، أن) .[3]

ففي هذا النمط دخلت ما على نِعم والخلاف في ما بين ونميل إلى القول إن مـا إما أن تكون مصدرية، فتحلّ هي وما بعدها محلّ الفاعل، أو تكون بمعنـى الـذي فتكون فاعلاً لـ نِعم .

أما اعتبار الكوفيين لـ " نِعم " بأنّه اسم مبتدأ يخرج المسألة من نطاق سد مـا وما بعدها مسد الفاعل .

2.3 المنصوبات

1.2.3 ما يسد مسد مفعولي أفعال القلوب وما حمل عليها .

---

(1) الأزهري، شرح التصريح : 2/96-97.

(2) المصدر نفسه : 97/2 .

(3) المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق : 44 .

يقول المبرد : واعلم أنّك إذا قلت : ظننتُ زيداً أخاك، أو علمتُ زيداً ذا مـال، فلا يجوز الاقتصار على المفعول الأول، وذلك، لأن الشك والعلم إنّمـا وقعـا فـي الثاني، كذلك لا بد من ذكر الأول ليعلَم من الذي علم هذا منه أو شُك فيه .[1]

ومعنى ذلك أن كلا المفعولين مهمان لاستكمال عناصر هذا النمط، وذهب ثعلب إلى أنّه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم . وأما الظن ونحوه فلا يعلق ورجحه أبـو علي الشلَوبين، وعلّة ذلك أن آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد، أمـا التحقيق فلا يكون بعد الظن ؛ لأنّه نقيضه، والاستفهام تردد والظن تردد فلا يدخل علـى مثله .[2]

ومع ذلك فقد تقع الجملة مفعولاً ثانياً أو قد تسد مسد المفعولين في باب ظن وعلـم، ووقوعها سائغ، وقد ذكر ابن عصفور أنّه لا يعلّق فعل من غير باب علم وباب ظن حتى يضمن معناها .[3]

أما التعليق : فهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب لمجيء ماله صدر الكلام بعده [4]، أو أن توقع بعد العامل ما يسد مـسد منـصوبيه جميعـاً، نحـو (علمت أيهما عمرو) [5] وقيل هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع .[6]

وقد فرق النحاة بين التعليق والإلغاء، فالعامل الملغى لا عمل له البتة أما العامل المعلّق فله عمل في المحلّ، والتعليق نحو : علمتُ لزيد قائم، أما الإلغـاء فيكـون بالانحراف عن الرتبة الأصلية لهذا النمط بالتقديم والتأخير نحو : زيد قائم أظـن ، كذلك فإن سبب التعليق موجب، فلا يجوز (ظننتُ ما زيداً قائماً) أما سبب الإلغـاء

---

(1) المبرد، المقتضب : 339/2.

(2) السيوطي، همع الهوامع : 234/2 .

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 317/1 .

(4) ابن مالك، شرح التسهيل : 88/2، ابن هشام، أوضح المسالك : 60/2 .

(5) ابن هشام، مغني اللبيب : 467/2 .

(6) السيوطي، همع الهوامع : 233/2.

مجوز، فيجوز، زيداً ظننتُ قائما وزيدا قائماً ظننت . (1)

ومعنى ذلك أن كل تعليق إلغاء وليس كلّ إلغاء تعليق، فالإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمحلّ أما التعليق فإبطالٌ في اللفظ فقط .

أما المعلقات عن العمل فهي :

1. لام الابتداء، نحو :﴿ ولَقَد عِلموا لَمن اشْتَراه ما لَه فِي الآخِرةِ مِن خَلاَقٍ﴾ (2)، حيث علّقت اللام في (لَمن اشْتَراه) علم عن العمل فسدت اللام ومـا بعـدها مسد مفعولي علم .

2. لا م القسم، نحو : قول لبيد بن ربيعة (3)

ولقد علمتُ لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيشُ سهامها

وقيل إن اللام لام قسم معلقة فتكون لتأتين جواباً لقسم محذوف وجملتا القسم والجواب قد سدا مسد مفعولي علم، وقيل أجريت علمت مجرى القسم لإفادتها الشيء وتوكيده فتخرج عن طلب المفعولين ولذا فلا قسم مقـدر والجملـة لا محل لها كسائر الجمل التي يجاب بها القسم . (4)

ومع ذلك فيمكن أن تكون جملة جواب القسم قد سدت مسد المفعولين .

3. ما النافية (5)، نحو ﴿ لَقَد عِلمتَ ما هؤُلاءِ ينطِقُون ﴾ (6)، فلفظ جملة النفـي واحد قبل دخولها وبعده، ولكن المحلّ هنا جعل ما بعدها ساداً مسد مفعـولي

---

(1) انظر، ابن جني، اللمع : 108-109، الأنباري، أسرار العربية : 160-162، ابـن هـشام، أوضح المسالك : 2/63-65، السيوطي، الأشباه : 4/41 .

(2) سورة البقرة : آية 102.

(3) الجرجاني، المقتصد : 2/869، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 1/158، ابـن مالـك، شرح التسهيل : 2/88، ابن هشام، أوضح المسالك : 2/61، الصبان، حاشية الـصبان : 2/30، طاش السهم : عدل عن الرمية .

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 1/323، 531، ابن هشام، تخليص الشواهد : 453 .

(5) السيوطي، همع الهوامع : 2/235 .

(6) سورة الأنبياء : 65 .

علم .

4. لا وإن النافيتان : وتقعان في جـواب قـسم ملفـوظ بـه أ ومقـدر نحـو: (علمتُ واللهِ لا زيد في الدار ولا عمرو)، ونحو ﴿ وتَظُنون إن لبِثْـتُم إلا قَليلاً ﴾ [1] .

حيث سدت " لا زيد في الدار " مسد مفعولي علم القلبية وسدت إن النافية مع ما بعدها مسد مفعولي ظن . [2].

5. كون المفعول بنفسه اسم استفهام نحو: علمتُ أيهم في الدار ؟ أو مـضافاً إليه اسم استفهام نحو : علمت أبو أيهم زيد ؟ . [3] فسدت أي وما بعدها مسد مفعولي علم ، وكذلك سدت الجملة الاسمية أبو أيهـم زيـد مـسد مفعولي علم .

وقد ذكر ابن هشام أن الاستفهام في هذا النمط له صورتان هما : أن يعتـرض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو " وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون "[4] أو أن يكون في الجملة اسم استفهام، عمدة كان نحو﴿ لِنَعلَم أي الحِزبين أحصى لِما لَبِثُوا أمدا ﴾ [5]، أو فضلة نحو﴿ وسيعلَم الذِين ظَلَموا أي منقَلَبٍ ينقَلِبون﴾ [6]، فسدت أي وما بعدها في كلا الجملتين مسد المفعولين مع أن أي الأولـى مبتـدأ والثانيـة مفعول به.[7]

وقيل من المعلقات عن عمل أفعال القلوب لعلّ، نحـو " ومـا يـدريك لعلّـه

---

(1) سورة الإسراء : 52 .

(2) ابن هشام، أوضح المسالك : 2/61-63 .

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 1/320 .

(4) سورة الأنبياء : 109 .

(5) سورة الكهف : 12.

(6) سورة الشعراء : 227 .

(7) ابن هشام، أوضح المسالك : 2/62، ابن هشام، مغني اللبيب : 2/466.

يزكّى" [1] وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وأبو حيان [2] كـذلك قيـل إن كـم الخبرية تعلّق هذه الأفعال عن العمل نحو، ﴿ أَلَمْ يروا كَمْ أَهلَكْنَا مِن قَبلِهِم من قَـرنٍ مكناهم فِي الأَرضِ ﴾ [3] على أن كم استفهامية أو خبرية والرؤية قلبية، وقد سدت كم وما بعدها مسد مفعولي (يرى)، فالإعراب والمعنى صحيحان .[4]

ومثل ذلك لو الشرطية التي تعلّق الفعل القلبي عن العمل، وقد حـاول بعـض النحاة تعميم القاعدة للقول بأن كل ما له صدر في الجملة يعلق الأفعال عن العمـل [5]، فهذه المعلقات تعرب حسب ما كانت عليه أولاً فإن كان المعلق مرفوعاً علـى الابتداء بقي كذلك أو مفعولاً به أو حالاً .

أما الجملة بعده فهي في موضع مفعولين سادة مسدهما، وإن جاء التعليق بعـد استيفاء المفعول الأول كما في علمتُ زيداً أبو من هو ؟ فهي في موضع المفعـول الثاني .

أما أكثر هذه المعلقات وروداً فهي دخول أن على هذه الأفعال نحو علمـتُ أن زيداً قائم، وتكسر إن في نحو " علمتُ إن زيداً لقائم . [6]

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ ألم تعلم أن اللهَ له ملك السمواتِ والأرضِ﴾ [7]و ﴿ أَم حسِبتُم أَن تَدخُلُواْ الْجنةَ ﴾ [8] و﴿ وما نَرى معكُم شُفَعاءكُم الذِين زعمتُم أَنهـم فِيكُم شُركَاء ﴾ [9]

---

(1) سورة عبس : آية 3 .

(2) السيوطي، همع الهوامع : 234/2.

(3) سورة الأنعام : آية 6.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب : 344، السمين الحلبي، الدر المصون : 535/4

(5) ابن هشام، شرح شذور الذهب : 344، الصبان، حاشية الصبان : 31/2.

(6) السيوطي، الأشباه : 288/4.

(7) سورة البقرة : آية 107.

(8) سورة البقرة : آية 214 .

(9) سورة الأنعام : آية 94 .

حيث جاءت أن وما في حيزها سادة مسد مفعولي هذه الأفعال على مـذهب الجمهور، أو سادة مسد واحد والثاني محذوف على مذهب الأخفش، تقديره : كائنـاً أو واقعاً.[1]، ومذهب الجمهور أولى لأن المقدر عند الأخفش لم يظهر في شيءٍ من كلام العرب [2]

أما ما حمل على الأفعال التي تعلق عن العمل فمنها نزع ونسي عند يونس بن حبين وكذلك حملت عليها أنبأ ونبأ وعرف [3].

فإذا قلت عرفتُ من أبوك ؟ فقد تحمل عرف على معنى علم ولذا يسد ما بعدها مسد مفعولي عرف المضمنة معنى علم على مذهب الفارسي وأبي حيان، وقيـل إن سمع تتعدى إلى اثنين نحو : سمعت زيداً يقرأ فسدت الجملة مسد المفعول الثـاني. أما إن كانت هذه الأفعال متعدية إلى واحد فقط فإن كان مفعولها مـذكوراً نحـو : عرفتُ زيداً أبو من هو ؟ فالجملة بدل من زيد والتقدير عند النحاة : عرفت قـصة زيد أبو من هو ؟ أي بدل كل من كل، وقيل لا حاجة إلى هذا التقدير على أن الجملة بدل اشتمال أو أن الجملة في موضع نصب على الحال . [4] ومعنى ذلـك أن هـذه الأفعال إن ضمنت معنى الأفعال القلبية، فتحتاج إلى مفعولين أو إلى ثلاثـة حـسب الفعل الذي ضمنت معناه، وقد تسد المعلّقات مع ما بعدها مسد المفعـولين أو مـسد المفعول الثاني إن ذكر المفعول الأول .

وجاء عند ابن مالك أن بني سليم يجرون القول مجرى الظن نحو : قلتُ زيـداً منطلقاً أو قلتُ أن زيداً منطلقٌ . [5] بفتح أن دلالة على تضمين قلت معنى ظن .

---

[1] المبرد، المقتضب : 339/2، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري : 36/1-37، السمين الحلبي ، الدر المصون : 62/2، 380، الأزهري، شرح التصريح : 247/1 .

[2] أبن الشجري، أمالي ابن الشجري : 37/1 .

[3] ابن مالك، شرح التسهيل : 90/2-91 .

[4] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 317/1-319، السيوطي، همع الهوامـع : 238/2-239 . الصبان، حاشية الصبان : 285/2 .

[5] ابن مالك، شرح الكافية : 253/1، الصبان، حاشية الصبان : 38/2 .

والأصل في الجملة التي تجيء بعد القول أن تسد مسد مفعـول قـال، وهـي المسماة " محكية بالقول أو مقول القول " بشرط أن تكون جرت من قبل على لـسان ثم أعادها المتكلم وهي في محل نصب سادة مسد المفعول به . (1)

أما إذا جاء الفعل قال مضمناً معنى ظن فيعمل عمل هـذا الفعـل، وينـصب مفعولين أو يعلّق عن العمل قياساً على ظَن فتسد أن ومـا بعـدها مـسد مفعـولي (قال)، وتفتح أن عندئذٍ .

2.2.3 سدّ الفاعل أو الحال مسدّ مفعول ظنّ

لعلّ الذين أجازوا سد الفاعل مسد الخبر، قد قالوا بجواز : ظننتُ قائماً الزيدان، وممن أجاز هذه المسألة الكوفيون والأخفش، حيث يسد الفاعل مسد المفعول به لـ ـ " ظن " وأخواتها، والصحيح عند أبي حيان أنّه لا يلزم من تجوز قائم الزيدان جواز ظننت قائماً الزيدان ؛ لصحة وقوع الفعل موقع المتجرد من ظن وامتنـاع وقوعـه بعدها (2).

والحقيقة أن القول بامتناع وقوع الفعل بعد ظن صحيح، لكن (قائماً) ليس بفعل وإنما هو صفة للفاعل، ولذا لا مانع من القول بسد الفاعل مسد مفعول ظن لإصلاح اللفظ وهي مسألة أشبه بالتنازع فظن تطلب الزيدان على المفعولية وقائماً يطلبه على الفاعلية، ولذا فإن القول بسد الفاعل مسد مفعول ظن فيه مراعاة للفظ والمعنى.

وكذلك فإن سد الحال مسد مفعول ظن مسألة خلافية وممن أجازها الكوفيـون قياساً على سد الحال مسد الخبر، وكذلك نجد ابن السراج يشير إلى سد الحال مـسد مفعول ظن في " ظننتُ ضربي زيداً قائماً، وظننتُ أكثر شربي الـسويق ملتوتـاً"، حيث سدت الحال مسد المفعول الثاني (3). كما سدت الحال مسد الخبر فأصبح لهذه الحال ثلاث وظائف، وفي هذا النوع من الأنماط لم تستوفَ العناصر التركيبية التي

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب : 633/2 .

(2) أبو حيان : التذييل : 63/5، السيوطي، الأشباه : 344/3-345.

(3) ابن السراج، الأصول : 360/2 .

نص النحاة عليها، ولذا فإن القول بسد الحال مسد الخبر ومسد مفعـول ظـن هـي مسألة شكلية جيء بها مراعاة للأصل الافتراضي.

3.2.3 سد الشرط وجوابه أو القسم وجوابه مسد مفعولي أفعال القلوب

وقع الخلاف بين النحاة في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيتَكُم إِن أَتَاكُم عذَاب اللّـهِ أَو أَتَتْكُم الساعةُ أَغَير اللّهِ تَدعون ﴾ [1]، فقيل إن المفعول الأول والجملة الاسـتفهامية التي سدت مسد المفعول الثاني محذوفان والتقدير : أَرَأَيتَكُم عبادتكم الأصـنام هـل تنفعكم، على أن تكون التاء هي الفاعل والكاف حرف خطاب، وقيـل إن الـشرط وجوابه قد سدا مسد المفعولين، ولكن الشرط وجوابه لم يعهد فيهما أن يـسدا مـسد مفعولي ظن. [2]

وذكر السمين الحلبي أن أبا حيان قد حمل المسألة على الحذف والمسألة عنـده من باب التنازع بين ﴿أَرأَيتَكُم﴾ و ﴿أَتَاكُم﴾ والمتنازع فيه هو لفظ العـذاب، حيـث تنازع الفعلان على الشرط فأعمل الثاني، وجعله نظير : اضرب إن جـاءك زيـد، على إعمال جاءك، ولو نصب لجاز . [3]

وهذا الرأي متكلّف لا داعي له وذلك لأن المعنى ليس قائماً على رؤية العذاب وحسب وإنما إتيان العذاب أيضاً وهذا الإتيان يتضمن شرطاً لا بد له من جواب هو ﴿أَغَير اللّهِ تَدعون﴾، ولذا فإن الشرط وجوابه قد يسدان إما مسد المفعول به الثـاني على أن الكاف هي المفعول الأول أو مسد المفعولين معاً، ففيه حمل الـنص علـى ظاهره، ولذا فإن القول بسد الشرط وجوابه مسد المفعول أو المفعولين أقلّ كلفة .

ولعلّ القول بسد الشرط وجوابه مسد المفعولين دفع إلى القـول بـسد القـسم وجوابه مسد مفعولي هذه الأفعال نحو " لا تظنّن إنّما نعطيك خير لـك " علـى أن

---

[1] سورة الأنعام : آية 40.

[2] السمين الحلبي، الدر المصون : 4/623-624.

[3] المصدر نفسه : 4/624.

تكون إن واقعة في جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه سدا مسد مفعولي ظن، وقد ذكر السمين الحلبي أنّه لا حاجة إلى ذلك . [1]

ومع ذلك فإن في قول من قال بسد القسم وجوابه مسد مفعولي أفعال القلـوب إشارة إلى أن القسم وجوابه قد يكون لهما موضع من الإعراب بحسب مجيئهما في الجملة، ومنها سدهما مسد مفعولي حسب أو ظن .

4.2.3 سدّ المصدر مسدّ الحال

اشترط النحاة في الحال أن تكون نكرة أو في حكمها مشتقة أو فـي معناهـا، متنقلة أو في حكمها، وأن تأتي بعد كلام تام أو بمنزلة التام، ومثال مجيئها نكـرة : جاء زيد ضاحكاً ، أما مجيئها في حكم النكرة فنحو : أرسلها العِراك، طلبته جهدي. على أن الأصل اعتراكاً أو معتركة، وطلبته اجتهاداً أو مجتهداً [2].

وقد أشار ابن السيد البطَلْيوسي إلى أن هذه المصادر المعرفـة سـدت مـسد الأحوال. [3] ومنهم من جعل المصدر دليلاً على الحال . [4] وهذا يدلّ على أن مثل هذه التأويلات هي لتفسير أنماط لغوية خالفت القاعدة القياسية نحو مجـيء الحـال معرفة في هذه المسألة ولهذا يلجأ النحاة إلى القول بسد المسد لتوجيه المـسألة بمـا يتفق مع القاعدة التركيبية .

فالقول بسد المصدر مسد الحال ناتج عن القاعدة النحويـة الافتراضـية التـي تشترط في الحال أن تكون نكرة . إذ لا يستنكر وجود الحال معرفة في استعمالات واسعة وفي نصوص صحيحة، وما تأويلهم لها بنكرة إلا تمحل منهم . [5]

ومع أن مذهب النحاة في عدم جواز وقوع المصدر حالاً إلا بتأويله بمشتقّ إلا

---

(1) المصدر نفسه : 3/502-504 .

(2) انظر، سيبويه، الكتاب : 1/372 -373، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 1/336 .

(3) البطليوسي، الحلل : 136.

(4) الأنباري، أسرار العربية : 194 .

(5) المخزومي، مهدي، في النحو العربي : 132.

أن الشواهد تثبت وقوع المصدر موقع الحال وسده مسده، ولا فرق بين المصدر المعرفة والنكرة، والقول بسد المصدر المعرفة مسد الحال نابع من الأصول النحوية، حيث لا يجيء المصدر في الأصل الافتراضي حالاً فكيف به يجيء في هذه الأنماط معرفة وقد سدت مسد الحال . ولذا فإن المخالفة في هذا النمط تتمحور في شيئين هما : أن الحال جاءت معرفه، وجاءت مصدراً، ولعلّ القول بسد المصدر مسد الحال مرجعه إلى المعنى، وهو معنى بلاغي وكأن الحال هنا متحولة من حال عادية إلى حال ذات نموذج خاص تجمع بين المصدر بما فيه من دلالة على الحدث، وبين وصف صاحب الحدث، فالمعنى فيه مركّز، ولذا فإن القول إن المصدر المعرف قد يرد حالاً فيه توسعة وتيسير .

أما وقوع المصادر غير المعرفة حالاً فقد جاء عند سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حالٌ وقع فيه الأمر فانتصب نحو : قتلته صبراً ولقيته فُجاءة ومفاجأة، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعاً، ولكن ليس كل مصدرٍ وإن كان في القياس مثل ما مضى في هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً .[1]

ومعنى ذلك أن المصدر المنكّر يقع حالاً إذا قام بوظيفة الحال، ولذا " لا يحسن أن يقال أتانا سرعةً " .[2]

وقد ذكر المبرد أن المصدر في قتلته صبراً قد وقع في موضع الحال وسد مسده، وكذلك قولهم جئته مشياً، لأن المعنى جئته ماشياً، ولو قلت جئته إعطاء لم يجز لأن الإعطاء ليس من المجيء، فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها، ويجري مع كل صنف منها .[3]

والمخالفة في هذا النمط من الأداء تكمن في كون الحال مصدراً، وإذا حملنا قول المبرد على الظاهر تبين لنا أن القول بسد المصدر مسد الحال إذا تعدد معناه

(1) سيبويه، الكتاب : 370/1 .

(2) المصدر نفسه : 371/1 .

(3) المبرد، المقتضب : 234/3 .

الوظيفي وقام بدور الصفات وارد في شواهد نحوية موثوق بها، نحو قوله تعـالى: ﴿ وإِذْ قُلْتُم يا موسى لَن نؤْمِن لَكَ حتى نَرى الله جهرةً ﴾ [1] فقد وجهـت (جهـرةً) على أنّها مصدر واقع موقع الحال إما من فاعل نرى أو من فاعل قُلْتُم أو من اسـم الله تعالى أو من فاعل نؤْمِن... [2]، وبغض النظر عن صاحب الحـال إلاّ أن هـذه التوجيهات يجمعها كون المصدر قد سد مسد الحال . ومما جاء في المثـل " لقيتـه نِقاباً " أي فجأةً. [3]

فالشواهد تثبت وقوع المصدر ساداً مسد الحال سواء أكـان المـصدر معرفـة وتكون المخالفة من ناحيتين كون الحال مصدراً وكونها معرفة، أم كـان المـصدر منكّراً، وتكون المخالفة من كون المصدر نكرة . ولذا لا محوج إلى تأويلٍ متكلّف .

5.2.3 ما يسدّ مسدّ الظرف

أشار النحاة إلى سد الحال مسد الخبر في نحو " ضربي زيداً قائماً " وقيـل إن الحال قد سدت مسد الظرف، وهذا ما ذكره البطَلْيوسي.[4]

والحقيقة، أن هذه المسألة أفضنا في الحديث عنها، فالقول بـسد الحـال مـسد الظرف ثم سد الظرف مسد الخبر مسألة أشبه ما تكون منطقية لا داعي للخـوض فيها إلاّ إذا قيل إن الظرف هو الخبر ولذا سد الحال مسده .

أما الموضع الآخر فهو سد المصدر مسد الظرف، وقد أشار العيني إلى أن مـا المصدرية مع ما بعدها تسد مسد الظرف، ففي قولنا : أطوف ما أطوف تقـديره : أطوف مدة طوافي، والطّواف هو الإكثار مـن الـدوران، فالمـصدر سـد مـسد الظرف. [5]، فما المصدرية إذا أولت مـع مـا بعـدها سـدت مـسد الظـرف .

---

(1) سورة البقرة : آية 55 .

(2) السمين الحلبي، الدر المصون : 367/1-368.

(3) الميداني، مجمع الأمثال : 198/2، الزمخشري، المستقصى : 290/2، وانظـر الحمـوز، الحذف في المثل العربي : 126-127 .

(4) البطَلْيوسي ، الحلل : 151 .

(5) العيني، المقاصد : 243/3، الصبان، حاشية الصبان 218/1 .

3:3 قضايا متفرقة

1:3:3 سد جواب الشرط مسد جواب القسم أو العكس

الشرط نوعان امتناعي وهو ما كانت أداته دالة على الامتناع وهي:لو،لولا،لوما.وغير امتناعي،فإذا اجتمع شرط غير امتناعي وقسم،فالأصل أن يكون لكل منهما جواب،غير أن النحاة قد اختلفوا في تقدير جواب لكل منهما.

أما القاعدة العامة التي تحكم هذا النوع من الأداء اللغوي فهي،إذا اجتمع شرطٌ وقسم أُجيب سابقهما إلا أن يتقدم ذو خبر فيجاب الشرط مطلقاً.(298) ولذا أجاز سيبويه واللهِ إن أتيتني آتيك،وهو معنى لا آتك،كذلك أجاز أنا واللهِ إن تأتِني لا آتيك،ولئن أتيتني لا أفعلُ ذاك،وأنا واللهِ إن تأتِني آتِك،ولم يجز لئن تأتِني لا أفعلْ لتقدم القسم على الشرط.(299)

ودلالة تقدم القسم تفهم من خلال القسم الصريح نحو:واللهِ إن تأتيني آتيك،أو سبق الشرط بلام موطئة للقسم نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾.(300)

فاللام في لئن لام موطئة للقسم،وسميت بذلك لأنّها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها،فآذنت أن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط وعلامتها وقوعها قبل أدوات الشرط،وأكثر مجيئها مع إن.(301)

كذلك يلزم لسد جواب القسم مسد جواب الشرط بالإضافة إلى تقدمه لزوم كون فعل الشرط ماضياً ولو معنى كالمضارع المنفي بلم، ولذا لا يجوز:واللهِ إن يقم زيد لأقومن،ولا والله إن لا يقم زيد لأقومن،كذلك لا يجوز:واللهِ إن قام زيد لقمت،لعـدم وجود اللام والنون في جواب القسم الموجب،إلا إذا وقع الماضي موقع المستقبل في

---

(298) سيبويه،الكتاب:3/84-85،ابن يعيش،شرح المفصل:9/22.

(299) المصدر نفسه:3/84-85.

(300) سورة النور،آية:53.

(301)الاسفرائيني،اللباب:173،السمين الحلبي،الدر المصون:2/93-94.

نحو: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ [1] والتقدير لـ يظللن.[2].

وقد تحذف اللام ويعمل بمقتضاها نحو: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [3].

أما العلاقة بين الشرط والقسم التي تحول أن يسد جواب أحدهما مسد الآخر فهي أن القسم جملة يؤكد بها الخبر ولا تستقل بنفسها كالشرط،إذ لا يفيد كل جزء منها حتى ينظم إليها الجزء الآخر.

لكن«جواب الشرط أشد اتصالاً بالشرط من جواب القسم،وذلك أن جواب القسم ليس بمعمولٍ للقسم كما كان جواب الشرط معمولاً للشرط،فقولك:لا أقوم من قولك:أقسمتُ لا أقوم ليس اتصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشرط.» [4]

فإذا دخَلَ القَسم على الشرط أو العكس عندها يتنازع معمولان على عامل واحد،فأيهما يعمل عندئذٍ؟!

ومذهب سيبويه كما ذكرنا سابقاً يقوم على أن العمل في الجواب للمتقدم من الشرط أو القسم، أي أن الجواب للسابق منهما، إلا إذا تقدمهما طالب خبر،فالجواب للشرط.

والمراد بذي خبر«ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه»[5]،إذاً صور اقتران الشرط والقسم مع بعضهما هي:

1. واللهِ إن قام زيد ليقومن عمرو،والعمل للقسم،أي أن الجواب جواب قسم.
2. إن قام زيد واللهِ أقوم،والعمل هنا للشرط،أي أن الجواب جواب الشرط،بدليل عدم اقترانه باللام والنون.

---

(1)سورة الروم،آية:51.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب:708/2،السيوطي،همع الهوامع:253/4-254.

(3) سورة المائدة،آية:73.

(4) السيوطي،الأشباه:253/3.

(5) الأزهري،شرح التصريح:253/2.

3. أنا واللهِ إن قام زيد أقوم،أو أنا واللهِ إن يقُم زيد أقم فالعمل هنا للشرط والجواب للشرط كما جاء عند سيبويه.

ومع ذلك لا نجد سيبويه يشير إلى الحذف أو حتى الإضمار في هذا النوع من التراكيب.

وقيل إن الفراء قد جعل الجواب للشرط وإن تأخر[1] ولعل ذلك يعود إلى أن سقوط جواب الشرط مخل بالجملة بخلاف سقوط جواب القسم.

أما من أشار إلى سد جواب القسم مسد جواب الشرط أو العكس دون القول بالحذف فيها فهو الزمخشري،ففي قوله تعالى: لَئِن أَقَمتُم الصلاةَ وآتَيتُم الزكاةَ وآمنتُم بِرسلِي وعزرتُموهم وأَقْرضتُم اللّه قَرضا حسنًا لَّأُكفرن عنكُم سيئَاتِكُم [2] أشار الزمخشري إلى أن (لأكفرن) جواب القسم قد سد مسد جوابي القسم والشرط ولم يشِر إلى الحذف فيها.[3]

وقد أشار الزمخشري إلى ذلك في أكثر من موضع.[4]

وممن تبع الزمخشري في قوله بـ (سد أحد الجوابين مسد الجواب الآخر) ابن الشَجري، ففي قولك: واللهِ إن زرتني لأكرمنّك،جعل الجواب للقسم لتقدمه وسد جواب القسم مسد جواب الشرط، وقولك: إن تزرني واللهِ أكرمك جعل الجواب للشرط.[5]

وهذا الرأي فيه تخفيف وتيسير من تقديرات لا فائدة منها، فإذا كان جواب الشرط صالحاً لأن يسد مسد جوابي الشرط والقسم أو العكس،فلِم لا يحمل النص على ظاهره وتعمم القاعدة في كل الشواهد التي تجيء فيها القسم والشرط معاً.

---

(1) الأزهري،شرح التصريح:2/253-254.

(2) سورة المائدة،آية:12.

(3) الزمخشري،الكشاف:1/327-328،السمين الحلبي،الدر المصون:1/92، 4/220.

(4) الزمخشري، الكشاف:1/226-227، 2/77، 153.

(5) ابن الشجري،أمالي ابن الشجري:1/209.

وممن قال بفكرة الإلغاء ابن يعيش، حيث جعل الجواب للقسم المحذوف والشرط ملغى في قول كثير عزة:[1]

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذاً لا أُقيلُها

فالشرط عنده ملغى، والعمل هو للقسم والمراد قوله:إن ابن يعيش لم يقل بالحذف في هذا النمط بل جعل الشرط هنا وكأنه جملة معترضة لا تحتاج إلى جواب شرط، ولعلّ القول ذاته إذا تقدم الشرط،حيث يعتبر القسم ملغى،وقد يكون مفهوم الإلغاء عنده هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً.

وممن قال بالحذف في هذا النمط ابن عصفور وابن مالك وأبو حيان الأندلسي[2] أي حذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه،مع الإشارة إلى أن الجواب هو للمتقدم منهما.

أما علّة حمل المسألة على الحذف عند أبي حيان وعدم جعله الجواب لكلا القسم والشرط، لامتناع ذلك لفظاً ومعنى، أما المعنى فلأن الاقتضاء مختلف فاقتضاء القسم على أنّه لا عمل له؛لأن القسم جيء به لتوكيد الجملة المقسم عليها،واقتضاء الشرط على أنّه عامل فيه فتكون الجملة في موضع جزم، أما من ناحية اللفظ فإذا كانت الجملة جواب قسم لم تحتج إلى مزيد رابط، وإذا كانت جواب شرط احتاجت

---

(1) الفارسي،المسائل المشكلة(البغداديات):236،المسائل المنثورة،218،الجرجاني،المقتصد:1055/2،ابن يعيش،شرح المفصل:22/9،ابن هشام،مغني اللبيب:15/1.

(2) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي:529/1-530،أبو حيان،البحر المحيط:433/1-434 ابن هشام،شرح شذور الذهب:328-329.

إلى مزيد رابط، وهو الفاء، ولا يجوز أن تكون خالية من الفاء.[1] ولذلك امتنع عنده أن يكون الجواب للقسم والشرط معاً.[2]

أما قولـه بعدم حاجة القسم إلى رابط وحاجة الشرط إلى رابط وهو الفاء، فقد حذفت الفاء من شواهد كثيرة[3] كذلك قيل إن حذف الفاء من جواب الشرط حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي.[4]

أما المعنى فهو تام ولا يحتاج إلى تقديرات لا فائدة منها، وقد قيل بسد الجواب مسد جوابي الشرط والقسم مراعاة لتمام المعنى وللقاعدة النحوية الافتراضية،التي جعلت من جواب القسم لا محلّ له من الإعراب.ولذا فإن القول بسد جواب الشرط مسد جوابي الشرط أو القسم أو العكس يجعل لجملة جواب القسم أهمية،خاصة أنّها تؤدي معنى فلم تحرم هذه الخاصية.

أما العيني فقد أشار إلى أن الجواب الواحد يكون جواباً للقسم والشرط معـاً.[5]

ويتراءى لنا أن ما جاء عند النحاة من قولهم بسد أحد الجوابين مسد جوابي الشرط والقسم أو القول إنّه جواب لكلا الشرط والقسم،فيه حمل النص على ظاهره دون تكلف،كذلك فيه إشارة إلى أن جملة القسم لها موضع من الإعراب،خاصة إذا قصِد بالإعراب الإيضاح عن المعنى.

---

(1) تجيء الفاء الرابطة بين الشرط والجواب في مواضع عدة منها،إذا كان الجواب جملة اسمية أو مبدوءة بخالفة مدح أو ذم أو جملة إنشائية (أمر،نهي أو قسم) أو جملة مبدوءة بعسى أو سوف أو قد أولن أو السين أو ليس.انظر،ابن هشام،شرح قطر الندى:92-93.

(2) أبو حيان،البحر المحيط:433/1-434.

(3) انظر،المبرد، المقتضب:68/2،ابن جني، الخصائص:281/2،ابن هشام، مغني اللبيب:707/2.

(4) السمين الحلبي،الدر المصون:132/5-133.

(5) العيني،المقاصد:414/3.

ويرى خليل عمايرة أن المعنى هو الهدف الذي يسعى المتكلم لتوضيحه ولذا فإن للسامع أن يأخذه من أيسر طريق،فينظر على سبيل المثال إلى جملة:أنت واللهِ إن تدرس تنجح على أنّها جملة واحدة،إذ لا فائدة من تقدير جواب للقسم أو جواب للشرط،وذلك لسد الجواب المذكور مسدهما.(1)

ويبدوا أن الأداء اللغوي في إطار المنهج الوصفي يشير إلى أن الجملة القائمة جواباً سواء تقدم الشرط أم القسم هي جملة سادة مسد الجوابين حتى وإن اختلفت جهتا التركيب عند القدماء.

ولعلّ القول بسد الجواب مسد الجوابين قد جعل بعض النحاة يقيسون على هذه المسألة مسألة أخرى هي اجتماع الشرط والاستفهام،ومذهب سيبويه في هذه المسألة هو أن يبنى الجواب على الشرط.(2) كما لو كانت ألف الاستفهام غير موجودة،أما يونس بن حبيب فقد ذهب إلى أن الفعل يبنى على الاستفهام، وكان يقول في:أإن قام زيد تقوم، إن التقدير:أتقوم إن قام زيد، قياساً على تقدم القسم على الشرط.(3)

ويرى ابن عصفور أن الصحيح هو مذهب سيبويه،ذلك أن من يقول أنت ظالم إن فعلت لا يقول:أنت ظالم فإن فعلت، كذلك لا يقال أفإن فعلت فأنت ظالم، لأن الفاء حرف استئناف تمنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها. ولذا جعل ابن عصفور جملة الاستفهام هي الشرط وجوابه.(4)

ويبدو أن هذا الرأي أقلّ كلفة وفيه حمل الكلام على المعنى وذلك لأن الاستفهام لم يقع على أحد جزأي الشرط دون الآخر وإنّما وقع على الشرط برمته.

الأصل في الجملة الشرطية أن تتألف من جملتي الشرط وجوابه،ويتضمن جواب الشرط نسبة مشروطاً وقوعها أو تحققها بتحقق نسبة الشرط،وقد يعترض شرطٌ على شرط أي يدخل شرط على شرط مع وجود جوابٍ واحد،وهي مسألة أشبه بتنازع شرطين على جوابٍ واحد.

---

(1) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها:78-79.

(2)سيبويه،الكتاب:84/3.

(3) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي:200/2،الأزهري،شرح التصريح:254/2.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي:200/2.

وقد حمل سيبويه هذه المسألة على كون جواب أحد الشرطين إما محذوف لدلالة الثاني عليه،أو أن يكون الشرط الثاني بدلاً من الأول[1] أما الكوفيون فجواب الشرط المتأخّر جواب للشرطين معاً وهذا ما نقل عن الكسائي[2].

وذهب المبرد في تأويل قوله تعالى: وَأَما إِن كَان مِن أَصحابِ الْيمِين {90 فَسلَام لك مِن أَصحابِ الْيمِين [3] إلى أن الفاء وما بعدها قد سدا مسد جواب إن.[4] بمعنى جعل جواب الشرط للمتقدم من الشرطين مع القول بسد هذا الجواب مسد جواب الشرط المتأخر.

وفي قوله تعالى: ولَما جاءهم كِتَاب من عِندِ اللّهِ مصدقٌ لما معهم وكَانُواْ مِن قَبلُ يستَفْتِحون علَى الَذِين كَفَرواْ فَلَما جاءهم ما عرفُواْ كَفَرواْ بِهِ فَلَعنَةُ الله علَى الْكَافِرِين [5] ، قيل إن المبرد قد ذهب إلى أن كفروا جواب لما الأولى وكُررت الثانية لطول الكلام،فجعل دخول الشرط على الشرط إن كان في معناه تكراراً وجعل الجواب للشرط المتقدم.[6]

والراجح أن مذهب المبرد يقوم على سد جواب الشرط المتقدم مسد جواب الشرط المتأخّر.وهذا الرأي فيه حمل النّص على ظاهره،وهو أولى من تقديرات متكلّفة.والقول نفسه مع أبي علي الفارسي[1] وابن الشجري[2]. وأبي البقاء العكْبـَري[3].

---

(1) سيبويه،الكتاب:3/85-86.

(2) السمين الحلبي،الدر المصون:1/301.

(3) سورة الواقعة،آية:90-91.

(4) المبرد،المقتضب:2/68.

(5) سورة البقرة،آية:89.

(6) السمين الحلبي، الدر المصون:1/506.

(1) الفارسي،شرح الأبيات المشكِلة:78، 531.

(2) ابن الشجري،أمالي ابن الشجري:1/209، 321.

(3) السمين الحلبي،الدر المصون:1/506.

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِما يَأْتِيَنكُم مني هدى فَمن تَبِع هداي فَلاَ خَوفٌ علَيهِم ولاَ هم يحزنُونَ﴾ [4] جعل الزمخشري الشرط الثاني مع جوابه هو جواب الشـرط الأول.[5]

وقيل إن المعنى يمنع كون (فلا خوف) جواباً للشرطين،وقد حملَ الشاهد على الحذف أي حذف جواب الشرط الأول.والتقدير:فإما يأتينّكم منّي هدى فاتّبعوه.[6]

أما ابن مالك فقد فصل بين دخول الشرط على الشرط إن كان بالعطف أو بغير العطف فإن كان بعطف فالجواب عنده لأولهما لسبقه،وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما والشرط الثاني مقيد للأول،كتقييده بحال واقعة موقعه.[7]

وذكر ابن هشام أن النحاة قد اختلفوا في دخول الشرط على الشرط،وأشار إلى أن قول الجمهور هو أن الجواب المذكور للأول،وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه؛ لأن القاعدة أنه إذا توارد على جواب واحد شيئان،كل منهما يقتضي جواباً كان الجواب للأول قياساً على دخول القسم على الشرط.[8]

ولعلّ القول إن جواب الشرط قد سد مسد جوابي الشرط أقلّ كلفة إذا لم يؤثر ذلك في المعنى،فتنازع الشرطين على جواب واحد جعل بعض النحاة يقولون بسد جواب الشرط الثاني مسد جواب الأول أو العكس،أو القول بسد الشرط الثاني وجوابه مسد جواب الشرط الأول،وبما أن المعنى مكتمل فلا داعي لتقدير جواب لا فائدة منه،خاصة إذا ما عرفنا العلاقة بين الشرط الأول والشرط الثاني،وغالباً ما يكون الشرط الثاني ناتجاً عن الشرط الأول،ولذا فإن الجواب الواحد يسد مسد الجوابين دون تقدير.

---

(4) سورة البقرة،آية:38.

(5) الزمخشري،الكشاف:64/1.

(6) السمين الحلبي،الدر المصون:301/1.

(7) العيني،المقاصد:413/3-414،الأزهري،شرح التصريح:254/2.

(8) ابن هشام،اعتراض الشرط على الشرط:41-42.

اختلف النحاة في جواز تقدم الشرط على الأداة،مع بقاء عمل الأداة،فسيبويه لا يجيز تقدم الجواب إن كان فعل الشرط مضارعاً نحو:«آتيك إن تأتِني» ولم يجز ذلك إلا في شعر،لأنك أخّرت إن وما عملت فيه ولم تجعلْ لإن جواباً ينجزم بما قبله.(1)

لكنّه أجاز أن يقال:آتيك إن أتيتني(2) وكذلك فعل المبرد وأجاز:أنت ظالم إن فعلت،و أجاز آتيك متى أتيتني وأقوم أين قمت.(3)

ولعلّ عدم جواز(آتيك إن تأتِني) يعود إلى أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها،أما القول بجواز تقدم جواب الشرط على الشرط إن كان فعل الشرط ماضياً،فللسبب نفسه وهو أن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله كما لا يعمل هو فيما قبله،وإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب،لأن إن لا تعمل في لفظه شيئاً،وإنّما هو في موضع الجزاء،فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء.(1)

وأجاز ابن السراج آتي من يأتيني،وقد قال بسد الجواب المتقدم مسد جواب الشرط.(2)

وممن قال بسد الجواب المتقدم مسد جواب الشرط أبو علي الفارسي حيث أجاز:أنت ظالم إن فعلت،فيسد ما تقدم حرف الشرط مسد الجواب،وقد اشترط لذلك أن لا تلحق الفاء في أداة الشرط نحو«أنت ظالم فإن فعلت» فهذه لا تدخل عنده في

---

(1) سيبويه،الكتاب:66/3،المبرد،المقتضب:69/2.

(2) سيبويه، الكتاب:66/3،70.

(3) المبرد، المقتضب:66/2.

(1) المبرد،المقتضب:66/2.

(2) ابن السراج،الأصول:193/2-194.

باب سد المتقدم مسد جواب الشرط،ولذا يلزم من ذلك أن تذكر للشرط جواباً،فلا يسد ما تقدم مسد جواب الشرط.[3]

والمراد قولـه إن كان المتقدم على الأداة صالحاً لأن يكون جواباً للشرط فيسد مسده أما إن لم يكن صالحاً لأن يكون جواباً للشرط كما في المثال الذي جاء عند أبي علي الفارسي،فلا يسد المتقدم مسد جواب الشرط،بمعنى أن الحكم قد تغير في (أنت ظالم فإن فعلت) لأن الشرط هنا يصبح بحاجة إلى جواب يكون نتيجة لفعل ذلك الإنسان.

وإلى ذلك ذهب العيني حين قال بسد المتقدم على الشرط مسد جواب الشـرط.[4] فالنحاة القدامى فرقوا بين جواب الشرط المتقدم إن كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً،فإن كان الشرط ماضياً ولم تقترن الأداة بالفاء فيسد الجواب المتقدم مسد جواب الشرط،أما إن كان فعل الشرط مضارعاً فلا يسد الجواب المتقدم مسد جواب الشرط باستثناء ما جاء عند ابن السراج. وقد ذهب السيوطي والأزهري إلى حذف الجواب حتى وإن كان الفعل ماضياً.[1]

والذي نراه هو أن (أزورك إن تزرني) أو (أنت ظالم إن فعلتَ) جمل شرطية تامة تحتوي على شيئين لازمين توافرهما هما الشرط وجوابه،وقد أشار مهدي المخزومي إلى أنّه لا مانع من تقدم ذكر الجواب ما دامت الجملة حاوية على مقوماتها،ومعنى تقدم الجواب تعليقه على الشرط،أي تعليق أمرٍ على أمر،ولذا لا مجال للتمحل وتقدير فعل مدلول عليه بالفعل الواقع قبل الأداة.[2]

ولعلّ مذهب النحاة الذين قالوا بجواز سد الجواب المتقدم مسد جواب الشرط أو حتى القول إن الجواب المتقدم هو نفسه جواب الشرط، أقرب إلى الاستعمال اللغوي،خاصة إذا عمم هذا الحكم ليشمل الجمل التي يكون فعلها مضارعاً

---

(3) الفارسي،شرح الأبيات المشكِلة:100-101.

(4) العيني،المقاصد:211/1.

(1) السيوطي،الأشباه:14/4،الأزهري،شرح التصريح:252/2-253.

(2) المخزومي،في النحو العربي،قواعد وتطبيق:129.

أيضاً،لأنّه يوفر علينا تقديرات لا مسوغ لها،ويجعل المتكلم أكثر حرية في التعبير عن مراده بعيداً عن قيود القاعدة الافتراضية، خاصة إذا كان السياق اللغوي يتطلب مثل هذا النوع من الأنماط التي يتقدم فيها جواب الشرط على الأداة،لا سيما أن القول بسد المسد يغني عن تقدير عناصر تركيبية يقتضيها القياس النحوي لاستكمال عناصر الجملة التركيبية،ولذلك يمكن الحمل على سد المسد لتفسير عدم توافر هذه العناصر اللغوية، وهذا دليل على أنّه يوجد أنماط لغوية من الصعب توافر جميع العناصر الافتراضية فيها.

اختلف النحاة في ضبط المواضع التي تكسر فيها إن أو تفتح،وقيل كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فإن فيه مكسورة وكل موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة،أي إذا قدر ما بعدها بمفرد.(3)

وقد ذكر ابن عصفور أن هذا القول ينكسر بقولهم:لو أن زيداً قائم قام عمرو.حيث وقعت أن واسمها وخبرها في موضع الجملة الفعلية التي كان ينبغي لها أن تلي لو على مذهب سيبويه.(1)

وأشار أبو حيان إلى أن لزوم التأويل سبب في فتح (أن) بعد لو ولولا وما التوقيتية وإن كانت في موضع مجرور أو مرفوع فعِلٍ أو منصوبه.(2)

وقد حاول النحاة وضع ضابط آخر لفتح (أن) أو كسرها ومن ذلك قولهم بفتح همزة (أن) لسد المصدر مسدها،وفي سوى ذلك تكسر.(3)

---

(3) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي:459/1، 461.

(1) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي:459/1.

(2) أبو حيان،التذييل:65/5.

(3) السمين الحلبي،الدر المصون:252/1، الازهري، شرح التصريح:214/1-215.

وذكر الأزهري أنّه يتعين كسر إن في مواضع عشرة لا يجوز فيها أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها،وهي أن تقع للابتداء كوقوعها بعد ألا وتالية لـ(حيث) أو إذا أو تالية لموصول بخلاف الواقعة في حشو الصلة فإنّها تفتح،وتكسر كذلك إذا وقعت جواباً لقسم لم يذكر فعله أو محكية بالقول.أو وقعت حالاً،والخلاف دائر بين النحاة في كسر إن بعد إذا الفجائية وفاء الجزاء...[4]

وقيل إن أريد بها نسبة تقييد مسندة أو مسنداً إليها أو مفعولاً أو غيرها جاز سد المصدر مسدها.[5]

المراد قولـه إن اختلاف النحاة في التقدير جعلهم يختلفون في فتح إن أو كسرها.حيث تفتح(أن) إذا سد المصدر مسدها أي إذا قدرت بالمصدر.

وقد أشار الصبان إلى قولهم بسد المصدر ولم يقولوا بسد المفرد لأنّه قد تجيء إن وما بعدها في موضع المفرد مع وجوب الكسر نحو:ظننتُ زيداً إنّه قائم،إذا لا يصح ظننتُ زيداً قيامه.[1]

ولعلّ هذا الضابط أيسر الضوابط للتمييز بين فتح إن وكسرها حيث تفتح إذا سد المصدر مسدها.

اشترط النحاة في الخبر أن يحتوي على رابط يرجع إلى المبتدأ، كأن يكون الرابط ضميراً نحو: زيد قائم أبوه أو بتكرير المبتدأ، نحو: الْقَارِعةُ {ما الْقَارِعةُ [2] أو أن يكون الخبر اسم إشارة،وفي قوله تعالى: وإِذْ أَخَذَ اللّه مِيثَاقَ النِبِيين لَما آتَيتُكُم من كِتَابٍ وحِكْمةٍ ثُم جاءكُم رسولٌ مصدقٌ لما معكُم لَتُؤْمِنُن بِهِ ولَتَنصرنه [3]، أجاز ابن الحاجب أن تكون ما في(لَما) موصولة في موضع رفع مبتدأ والضمير

---

(4) الأزهري،شرح التصريح:215/1.

(5) المصدر نفسه:214/1.

(1) الصبان،حاشية الصبان:274/1.

(2) سورة القارعة،آية:1-2.

(3) سورة آل عمران،آية:81.

محذوف(لما آتيتكموه) وجاءكم معطوف على الصلة،كذلك أجاز أن يكون(لما معكم) قد سد مسد الضمير،لأنّه بمعناه.[4]

ومما حمل على المعنى قول السمين الحلبي بسد طول الكلام مسد الضمير[5]

كذلك نجد العيني يشير إلى أن العموم قد سد مسد الضمير الراجع إلى المبتدأ في نحو:«فأما الصبر عنها فلا صبر» حيث سد العموم في فلا صبر مسد الضمير الراجع إلى الصبر.[6]

ولعلّ هذا المعنى وهو العموم هو مراد ابن الحاجب والسمين وكذلك العيني،وهذا العموم أي العلاقة التي تربط المبتدأ بالخبر تُفهم من السياق الجملي.

ذكر البطَلْيوسي أن الجمل والظروف والمجرورات تسد مسد النعت،نحو،مررتُ برجلٍ وجهه جميل،ومررتُ برجلٍ عند المسجد،ولقيت رجلاً من بني تميم.[1] أي أن هذه الجمل وأشباه الجمل تسد مسد الصفة.

أما سد الصفة مسد الفعل فمن ذلك قولهم في:رب رجلٍ لقيته،إذ لا يصح عند ابن أبي الربيع أن يقال:إن رب تتعلق بـ(لقيته) لتعدي لقيت إلى المضمر،بل يقال إن لقيته في موضع الصفة لرجلٍ وقد سد هذا الفعل مسد الفعل الذي يتعلق به (رب رجلٍ) أما إذا قلت رب رجلٍ عالمٍ لقيت،فرب رجلٍ تتعلق هنا بـ(لقيت).[2]

فمن أعرب (لقيته) في (رب رجلٍ لقيته) صفةً لرجلٍ لزمه أن يقول بتعلق رب بفعل آخر،فتكون الصفة قد سدت مسد الفعل الذي تتعلق به رب.

الخاتمة:

الساد مسد غيره مصطلح تناثرت مسائله في كتب اللغة قديمها وحديثها، وشاعت مظاهره في أبواب النحو المختلفة، ونظراً لعدم استقرار هذا المصطلح عند

---

(4) ابن الحاجب،أمالي ابن الحاجب:1/162-163.

(5) السمين الحلبي،الدر المصون:4/276.

(6) العيني،المقاصد:1/334.

(1) البطليوسي،الحلل:106-107،إصلاح الخلل:74.

(2) الاشبيلي، ابن أبي الربيع،البسيط:2/863-864.

القدماء والمحدثين فقد وقع النحاة في الخلط بينه وبين غيره من الظواهر اللغوية وقد ورد هذا المصطلح على صورة الحذف الواجب وصورة الاستغناء والنيابة وغيرها من الظواهر.

تناول البحث دراسة لمصطلح الساد مسد غيره وصلته بغيره من المصطلحات المشابهة له لميزه منها، ودرست فيه مواضع سد المسد في النحو العربي، وتحليلها، ومن النتائج التي خلص إليها البحث هي أن مفهوم الجملة العربية وأقسام الكلام والجملة قد اختلف بين القدماء والمحدثين تبعاً للمعايير المعتمدة عند كل منهم، مما أدى إلى وضع كثير من التراكيب التي لها علاقة بسد المسد في إطارٍ تركيبي كان الأساس فيه الأصل الافتراضي الذي قامت عليه نظرية النحو العربي.

كذلك توصلت الدراسة إلى أن مفهوم سد المسد لم يكن محدد الدلالة عند علماء اللغة القدامى وبعض الدارسين المحدثين، ولذا خلطوا بينه وبين بعض الظواهر المشابهة له وهي: الحذف والاكتفاء والاستغناء والتعويض والنيابة والتعاقب. كذلك توسع النحاة في استخدام هذا المصطلح فكان ذلك سبباً في الخلط، وقد يحمل هذا الخلط على المعنى اللغوي الذي تلتقي فيه هذه المصطلحات مع سد المسد.

وخلصت الدراسة إلى أن سد المسد ظاهرة تركيبية لها علاقة بنواحٍ صرفية، وقد تؤدي بعض تراكيبها وظيفة دلالية، كذلك فإن القول بسد المسد غايته تخفيف العبء في التقدير مع بلوغ الغاية من الكلام وهي تمام المعنى، على أن هذا المصطلح ليس مظهراً من مظاهر الاختصار في العربية.

كذلك تبين أن هذا المفهوم قد لجأ إليه النحاة بناء على الأصل النحوي الافتراضي مع الوقوف على ظاهر النص فيه في كثير من الأحيان مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التراكيب لا تقدير فيها لا لفظاً ولا حكماً.

وسعت الدراسة إلى تحديد مفهوم الساد مسد غيره، وطبقت هذا المفهوم على أبواب النحو المختلفة، فصنفت مواضع سد المسد في النحو العربي بعد التحليل والمناقشة إلى المرفوعات والمنصوبات وكذلك شَمل المفهوم قضايا متفرقة.

وتوصلت الدراسة في هذه الأقسام إلى أن سد المسد لا يقوم على التقدير الذي لا فائدة منه، كذلك فإن هذه التراكيب كانت مثار خلاف النحاة القدامى وعدت من مشكلات الإعراب، ولذا فإن القول بسد المسد فيها يخلّص التركيب من قضيتين هما:

افتقار الأصل الافتراضي إلى عنصر لا يمكن التخلي عنه ولذا فإن القول بسد المسد فيه يخلص التركيب من تقدير لا فائدة منه، وأما القضية الأخرى فهي تخليص التركيب من ركاكة التعبير، ذلك لأن تراكيب سد المسد تراكيب تامة المعنى، وإن افتقدت إلى شرط من شروط القياس النحوي.

ولعل طائفة من مظاهر الساد مسد غيره في النحو العربي تعود إلى دخول عناصر تركيبية على الجملة تسهم في حدوث تحويل في البنى التركيبية فتتبين دلالات جديدة ووظائف نحوية تتحق من خلال هذه الأنماط، كـ (ليس) في قولنا: ليس قائم الزيدان، أو (كان) في كان قائم الزيدان، أو (ليت) في قولنا: ليت أنك ناجح، كلها عناصر لم تعد تؤدي الوظيفة الأصلية لها في الكلام، بل هي عناصر اكتسبت وظائف نحوية ودلالية في أنماط لغوية لم تتوافر فيها عناصر الإسناد التي بنيت عليها نظرية النحو.

وأخيراً نأمل أن تكون هذه الدراسة إسهاماً في البحث اللغوي الذي يقف على النظرية النحوية ويحاول ترويضها لتتلاءم مع واقع اللغة، واستعمال النحاة لها.

المصادر و **المراجع**

أ المصادر

أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، (1981)، **الحماسة**، تحقيق: عبدالله عبدالرحيم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (1986)، **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (1990)، **البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط2.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (2002)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.

أبو نواس، الحسن بن هانئ، (1992)، **ديوان أبي نواس**، تحقيق: بدر الدين حاضري ومحمد حمامي، دار الشرق العربي، بيروت، ط1.

الأزهري، خالد بن عبدالله (د.ت)، **شرح التصريح على التوضيح**، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

الأزهري، محمد (1964) **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج1.

الأزهري، محمد(د.ت) **تهذيب اللغة**، تحقيق: أحمد عبدالعليم البردوني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج12.

الأستراباذي، رضي الدين محمد (1982) **شرح شافية ابن الحاجب**، ومعه شرح شواهده للعالم عبدالقادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

الإسفرائيني، محمد بن أحمد (1996)، **اللباب في علم الإعراب**، تحقيق: شوقي المعري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1.

الإشبيلي، ابن أبي الربيع، (1986)، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

الإشبيلي، ابن عصفور، (د.ت) **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح.
الأشموني، نور الدين علي (1998)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد،بيروت، ط1.
الأعشى، ميمون بن قيس (د.ت)، **ديوان الأعشى**، تحقيق: لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني بإشراف كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1.
الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن (1982)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.
الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن (د.ت)، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجت البيطار.
ابن أبي الحديد، عز الدين عبدالحميد، (د.ت)، **الفلك الدائر على المثل السائر**، قدم له وحققه: أحمد الحوفي، بدوي طبانه.
ابن الأحنف، العباس (1978)، **ديوان العباس بن الأحنف**، دار صادر بيروت.
ابن الجبان، أبو منصور، (1991)، **شرح الفصيح في اللغة**، دراسة وتحقيق: عبدالجبار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1.
ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (1989)، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، ج1.
ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (د.ت)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ج1.
ابن السراج، محمد بن سهل،(1988)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.
ابن الشجري، هبة الله بن علي، (1930)، **أمالي ابن الشجري في آداب اللغة العربية**، عني بنشره وتصحيحه عبدالخالق مصطفى محمد، ج1، مطبعة الأمانة بشارع الفجالة، ط1.
ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1985)، **اللمع في العربية**، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ط2، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1986)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3.

ابن حنبل، أحمد بن حنبل، (د.ت)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المكتب الإسلامي، بيروت.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، (د.ت)، **المحكم والمحيط الأعظم** ، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ج8، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن شداد، عنترة بن شداد، (د.ت)، **ديوان عنترة**، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، د.ط.

ابن عطية، أبو محمد عبدالحق الأندلسي، (1975)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: المجلس العلمي، فاس،ج1.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله،(1995)، **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك**، تحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن فارس، أحمد، (1993)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين، (1985)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف، والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، د.ط.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين، (2000)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود،ج1،دار الكتب العلمية، بيروت،ط1.

ابن مالك، أبو عبدالله، (1990)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن ميادة، الرماح، (1982)، **شعر ابن ميادة**، تحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1963)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى)، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط11.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1964) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمدالله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1986)، **اعتراض الشرط على الشرط**، تحقيق: عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط1.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1986)، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1988)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1995م)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،

ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش، (د.ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.

الاستراباذي، رضي الدين محمد(1982) **شرح الرضي على الكافية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3.

البخاري، محمد بن إسماعيل، (1981)، **صحيح البخاري بشرح الكرماني**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2.

البطَلْيوسي، عبدالله بن محمد، (1979)، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**، تحقيق: حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط1.

البطَلْيوسي، عبدالله بن محمد، (2000) **شرح أبيات الجمل**، تحقيق: عبدالله الناصير منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط1.

البطَلْيوسي،عبدالله بن محمد، (1980)، **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق: سعيد عبدالكريم، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية.

البغدادي، عبدالقادر، (1982)، **خِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الجامي، نور الدين عبدالرحمن، (1982)، **الفوائد الضيائية**، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أسامة الرفاعي، ج1، مطبعة وزارة الأوقاف، العراق.

الجرجاني، عبدالقاهر، (1982) **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1990)، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ج2، دار العلم للملايين، بيروت، ط4.

الحضرمي، محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، (1995)، **مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية**، القسم السادس، ديوان عنترة، تحقيق: علي خلف الهروط، جامعة مؤتة، ط1.

الخضري، محمد، (د.ت)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

الخطفي، جرير، (1986)، **شرح ديوان جرير**، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الدماميني، محمد بدر الدين، (1983)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق، محمد المفدى، بساط، بيروت،ط1.

الدمياطي، محمد، (1983)، **المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي**، تحقيق: هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد.

الدينَوري، ابن قتيبة، (د.ت)، **الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، **شرح كتاب سيبويه**، مخطوطة مصورة في جامعة أم القرى عن مكتبة فيض الله بتركيا رقم (1984-1987).

الزبيدي، عمرو بن معد يكرب، (1974م)، **شعر عمرو بن معد يكرب**، جمعه وحققه مطاع الطرابيشي،دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الزبيدي، محمد مرتضى، (1971)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، ج8، مطبعة حكومة الكويت.

الزبيدي، محمد مرتضى، (1986)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، ج23، مطبعة حكومة الكويت.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، (1988)، **الجمل في النحو**، تحقيق:علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، (د.ت)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: أحمد راتب عرموش، دار النفائس.

الزمخشري، (1987)، **المستقصى في أمثال العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1.ط2، ج2.ط3.

الزمخشري، (1990م)، **المفصل في علم اللغة**، وبذيله المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، قدم له وراجعه محمد عزالدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت ط1.

الزمخشري، (2001)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق محمد محمد عبدالمقصود ومحمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1.

الزمخشري، محمود بن عمر،(د.ت)، **الكشاف عن حقائق التنزيل**، دار المعرفة، بيروت.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر، (1981)، **مفتاح العلوم**، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، ط1.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (1986)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1.

سيبويه، عمرو بن عثمان، (1979)، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2.

السيرافي، أبو سعيد بن عبدالله، **شرح كتاب سيبويه**، دار المخطوطات، صنعاء 211، مصورة خاصة منقولة عن مصورة المخطوطات العربية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين السيوطي، (د.ت)، **شرح شواهد المغني**، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي، دار ومكتبة الحياة بيروت.

السيوطي، جلال الدين، (1979)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: وشرح عبدالسلام هارون، وعبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين، (1979م)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2.

السيوطي، جلال الدين، (1985)، **الأشباه والنظائر في النحو**، عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

السيوطي، جلال الدين، (1998)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.

الشنتمري، الأعلم، (1992)، **تحصيل عين الذهب**، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1.

الصبان، محمد علي، (د.ت)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك**، القاهرة، دار احياء الكتب العربية.

العامري، لبيد بن ربيعة، (د.ت)، **ديوان لبيد بن ربيعة**، دار صادر، بيروت.

العبادي، أحمد بن قاسم، (1983)، **رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة**، تحقيق ودراسة، محمد حسن عواد، دار الفرقان للنشر والتوزيع،عمان ، ط1.

العسقلاني، أحمد بن حِجر، (1989)، **فتح الباري**، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، رقم الأبواب والأحاديث محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

العسقلاني، أحمد بن حِجر، (1993)، **أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: زهير بن ناصر، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1.

العكْبري، أبو البقاء عبدالله، (1989)، **إعراب الحديث النبوي**، تحقيق عبدالإله نبهان، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق .

العكْبري، أبو البقاء عبدالله، (د.ت)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت.

العيني، بدر الدين محمود، (2005)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الفارسي، أبو علي، (1981)، **التكملة، الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، ط1

الفارسي، أبو علي، (1981)، **المسائل العسكريات**، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، مراجعة، نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، عمان.

الفارسي، أبو علي، (1987)، **شرح الأبيات المشكِلة الإعراب (إيضاح الشعر)** تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.

الفارسي، أبو علي، (1994)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1.

الفارسي، أبو علي، (د.ت)، **المسائل المشكِلة المعروفة بالبغداديات**، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

الفارسي، أبو علي، (د.ت)، **المسائل المنثورة**، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (1955م)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

الفرزدق، همام بن غالب، (1960)، **ديوان الفرزدق**، دار صادر.

القُرطبي، ابن مضاء، (1982)، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

القزويني، الخطيب القزويني، (1989)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبدالمنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط3.

المالقي، أحمد، (1985)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2.

المبرد، أبو العباس محمد، (1979)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ط2.

مسلم، ابن الحجاج، (د.ت)، **صحيح مسلم بشرح الإمام النووي**، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت.

الميداني، أحمد بن محمد، (1955)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية.

النسائي، احمد بن شعيب،(د.ت) **سنن النسائي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الوراق، محمد بن عبدالله الوراق، (2002)، **علل النحو**، تحقيق: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ب المراجع

أبو المكارم، علي، (1968)، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ط1.

أنيس، إبراهيم (1975)، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5.

أنيس، إبراهيم (د.ت)، **المعجم الوسيط**، ج1، ط5.

أيوب، عبدالرحمن (د.ت) **دراسات نقدية في النحو العربي**، مؤسسة الصباح، الكويت.

بابعير: عبدالله صالح (1993)، **ظاهرة الاستغناء في النحو العربي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك.

بابعير، عبدالله صالح (1997)، **ظاهرة النيابة في العربية**، دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، غير منشورة.

البستاني، بطرس(د.ت)، **قطر المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت.

البستاني، بطرس(د.ت)، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت.

التونجي، محمد، (2003)، **معجم علوم العربية**، دار الجيل، بيروت، ط1.

جنهويتشي، هدى، (1993)، **خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

حداد، حنا، (1982)، **مالك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد ابي محمد عبدالله بن بري عليها**، جامعة اليرموك، الاردن.

الحديثي، خديجة، (1981)، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد للنشر، بغداد.

حسان، تمام، (1979)، **اللغة العربية، معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2.

حسان، تمام، (1981)، **الأصول**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1.

حسن، عباس، (د.ت)، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ط5.

حمودة، طاهر سليمان، (د.ت)، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

الحموز، عبدالفتاح، (1984)، **الحذف في المثل العربي**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

الحموز، عبدالفتاح، (1987)، **ظاهرة التعويض في العربية**، وما حمل عليها من المسائل، دار عمار،عمان، ط1.

الخليل، عبدالقادر مرعي ، (1993)، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء**، جامعة مؤتة، ط1.

الخليل، عبدالقادر مرعي، (1995)، **أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي**، دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، الكرك، الاردن.

الخويسكي، زين كامل، (1996)، **ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

دمشقية، عفيف،(1980)، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي**، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

السافي، فاضل، (1977)، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السامرائي، إبراهيم، (1983)، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

السامرائي، إبراهيم، (1997)، **النحو العربي نقد وبناء**، دار عمار – عمان، دار البيارق_ بيروت، ط1.

السامرائي، فاضل صالح، (د.ت)، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، منشورات المجمع العلمي، بغداد.

صلاح، شعبان، (2004)، **الجملة الوصفية في النحو العربي**، دار غريب، القاهرة.

ضيف، شوقي، (د.ت)، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً**، دار المعارف، القاهرة.

عبادة، محمد عبادة، (1984)، **الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

عبدالباقي، محمد فؤاد، (د.ت)، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت.

عبدالغني، أحمد عبدالعظيم، (1990)، **المصطلح النحوي**، دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبداللطيف، أبو سعيد محمد، (1998)، **اسم الفاعل في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك.

عبداللطيف، محمد حماسة، (د.ت)، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، دار العلوم، القاهرة.

عبدالمسيح، جورج متري، وتابري، هاني جورج، (1990)، **الخليل،معجم مصطلحات النحو العربي**، تصدير محمد مهدي علّام، مكتبة لبنان، بيروت.

عمايرة، خليل، (1984)، **في نحو اللغة وتراكيبها**، عالم المعرفة، جدة، ط1.

عمايرة، خليل، (1987)، **في التحليل اللغوي**، مكتبة المنار، الزرقاء، ط1

الفقراء، سيف الدين، (2004)، **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية**، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1.

فيرستيغ، كيس، (2000م)، **عناصر يونانية في الفكر اللّغوي العربي**، ترجمة، محمود علي كناكري، وزارة الثقافة، عمان.

الكرمي، حسن سعيد، (د.ت)، الهادي الى لغة العرب، ج2، دار لبنان، للطباعة والنشر.

الكوفي، نجاة عبدالعظيم، (1978)، **بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو**، دار النهضة العربية، القاهرة.

اللبدي، محمد سمير، (1985)، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الفرقان، عمان، ط1.

المخزومي، مهدي، (1985)، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، ط3.

المنصوري، علي جابر، (1984)، **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط1.

ونسنك، د.أ.ي، (1988)، **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**، نشره د.أ.ي. ونسنك، ود.ي.ب منسنج، دار الدعوة استا نبول.

يعقوب، إميل بديع، (1992)، **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1.

يعقوب، إميل بديع، (1996)، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الدوريات

المهيري، عبدالقادر، (1972)، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 9، ص 21-36.

الطويل، السيد رزق، (1404هـ - 1405هـ)، ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، **بحوث كلية اللغة العربية**، جامعة أم القرى، مكة، السنة الثانية، العدد الثاني. ص261 –301.

السيد، عبدالحميد ، (2001)، بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 75، سنة19، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص. 31- 45.

العزاوي، نعمت رحيم، (1981)، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، **المورد**، دار الجاحظ للنشر، العدد 3-4، المجلد 10، ص109-130

عمايرة، خليل، (1982)، بحث رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، عدد 8، المجلد 2، ص54-62.

الاسم : فاتن حامد علي الضمور .
الكلية : الاداب .
التخصص : اللغة العربية .
السنة : 2007 .
الهاتف : 03/2360417 .